الفصل الثاني: الاتحاد الأوروبي بين التداعيات الإقليمية و الدولية:

يعد الاتحاد الأوروبي نظاما فريدا من نوعه مختلفا عن باقي التنظيمات الدولية الأخرى. و لذا يسير مسارا موحدا في كافة أنحاء القارة العجوز ، اذ يلعب الاتحاد الأوروبي دورا هاما على الصعيد الاقليمي للقارة الأوروبية من حيث هيمنته و تأثيره على مجريات العلاقات الدولية بين دول الاتحاد الأوروبي نفسها ، أو بين دول داخلة في الاتحاد و دول أخرى. كما له دور كبير و أساسي في التأثير على مجريات القانون الدولي اذ يتصاعد مداه الى خارج النطاق الأوروبي ليصبح نقطة فعالة على الصعيد الدولي و ما فيها من أحداث،و قد تتفاوت درجات التأثير بين كل من الصعيدين الاقليمي و الدولي كل على حدى و هذا على حسب مجريات و متطلبات الوضع في ذلك و لذا سأقوم بالتطرق الى كل من التداعيات الاقليمية و الدولية للاتحاد الأوروبي و مدى تأثيرها على مجريات القانون الدولي و العلاقات الدولية.

المبحث الأول: تداعيات الاتحاد الأوروبي الإقليمية:

يتشكل الاتحاد الأوروبي من أغلب الدول الأوروبية فيوجد من هو منضم قديما ،كما يوجد بعض آخر حديث الانضمام هذا من جهة،و من جهة أخرى نجد دول أوروبية غير داخلة في الاتحاد الأوروبي، و لهذا قد تختلف الرؤية الأوروبية للاتحاد الأوروبي من حيث كونها دولا أعضاء فيه و دول غير داخلة فيه، بالرغم من وجودها داخل اقليم واحد قد تشترك فيه عدة مقومات و خصوصيات، فقد تختلف المواثيق الدولية و القوانين بشأن ذلك من حيث تطبيق القانون في الدول الداخلة في الاتحاد الأوروبي و الدول الأخرى و من حيث طبيعة العلاقات و التعاملات بينها... و لتوضيح هذه التداعيات أتناول في هذا المبحث البعد الاقليمي للاتحاد الأوروبي و مدى هيمنته على الاقليم الأوروبي.

المطلب الأول: النظام الإقليمي للاتحاد الأوروبي:

كما سبق الذكر فان الاتحاد الأوروبي يشكل نظاما فريدا من نوعه اذ لا يعد منظمة اقليمية و بالتالي ليست كل دولة في أوروبا ضمنه، الا بمراعاة شروط الانضمام و قوانين الاتحاد الأوروبي، و بالعودة الى دول هذا الاخير نجد بأن الاقليم يلعب دورا أساسي بل الأصل في الانضمام اليه و لذا يستوجب تعريف الاقليمية و مستويات هذا النظام.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية لدول الاتحاد الأوروبي و مستويات هذا النظام:

أولا: مفهوم الإقليمية: تعرف الإقليمية حسب مفهوم الفقهاء الدوليين إلى ثلاث اتجاهات أساسية:

1ـ1 المفهوم الجغرافي للإقليمية: يشترط أصحاب هذا الاتجاه قيام رابطة جغرافية واضحة تربط بين الدول الأعضاء فيها ، ثم يختلفون توافر رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاء المنظمة ، بينما يكتفي البعض الآخر بأن تحدد الدول أعضاء المنظمة النطاق المكاني لتعاونها في سبيل تحقيق أهداف المنظمة بإقليم جغرافي معين ولو لم تقم رابطة الجوار الجغرافي بين هذه الدول ، بل ولو تتم جميعها إلى هذا الإقليم جغرافياً .

2ـ1 المفهوم الحضاري للإقليمية: يشترط أصحاب هذا الاتجاه القول بثبوت الإقليمية علاوة على الجوار الجغرافي توافر روابط أخرى ذات طابع حضاري مثل وحدة أو تقارب اللغة والثقافة والتاريخ والعنصر فصلاً عن المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة.

3ـ1 المفهوم الفنى للإقليمية:يشترط أصحاب هذا الاتجاه بالإقليمية كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية ، إذا تقتضي طبيعة أهدافها قصر نطاق العضوية فيها على فئة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برباط خاص أيا كانت طبيعة هذا الرباط جغرافياً كان أو حضارياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً دائماً كان الرباط أو موقوتاً ومن ثم يدخل في عموم المنظمة الإقليمية عند أصحاب هذا الاتجاه:

أ- المنظمات الإقليمية عامة الأهداف القائمة على أساس من الجوار الجغرافي أو الارتباط الحضاري بين أعضائها مثل جامعة الدول العربية .

ب- المنظمات الإقليمية المتخصصة المنشأة من أجل التعاون بين مجموعة معينة من الدول في سبيل تحقيق مصلحة مشتركة معينة. ومن أمثلة هذه الطائفة من المنظمات الإقليمية منظمة الدول المصدرة للبترول .

ج- الأحلاف العسكرية القائمة على أساس من المصلحة السياسية والعسكرية المشتركة الموقوتة بظروف معينة (منظمة معاهدة شمال الأطلسي).

هذا وإذا كان لكل من الآراء السابق الإشارة إليها وجهته **فان أرجحها** هو **الرأي الثالث** لما يمتاز به من وضوح وانضباط يفتقدهما الرأي الثاني، ولما يمتاز به من مرونة في التطبيق يفتقدها المفهوم الجغرافي الضيق لفكرة الإقليمية.

والواقع أن تطبيق أحد المعيارين الأول أو الثاني من شأنه استبعاد منظمة مثل منظمة الدول المصدرة للبترول من عداد المنظمات الإقليمية بالرغم من أنها بلا شك ليست بالمنظمة العالمية أو المتجهة نحو العالمية ، الأمر الذي يتضح معه عقم هذين المعيارين ومرونة المعيار الثالث الذي يشمل في الواقع من المنظمات كل ما لا يدخل في عداد تلك المتجهة نحو العالمية .

ثانيا: مستويات النظام الإقليمي الأوروبي:

2ـ1 مفهوم النظام: إن تعريف **النظام الإقليمي** يستوجب التعرف على دلالات مفهوم "**النظام**"، حيث يعرق بأنه "**حالة**" أو "**وضع**" يتسم بالتوافق أو بالترتيب النظامي، بعامل وجود سلطة مستقرة، و بعامل الالتزام و مراعاة القانون و من ثم تسيير الأمور وفقا لإجراءات و أعراف مستقرة أي وفقا لسلوك نمطي موصوف، كما أنه يعرف بأنه مجموعة من القواعد، أو الضوابط، أو التوجيهات أو الأوامر، أو التكليفات، و تتسم هذه القواعد المنظمة بأنها أمرة و ملزمة تبعا لكونها صادرة عن سلطة عليا، و من ثم فهي قواعد سلطوية،2 كما يعني مفهوم **النسق**(**Système**) "**نظاما**"، الذي تم توظيفه في بناء نظريات علمية لتفسير العلاقات الدولية، فمثلا: "النسق هو جمع من العناصر ذات الاعتماد المتبادل فيمل بينها، التي ترتبط فيمل بينها بحيث إذا حدث تغير ما في أي من هذه العلاقات، فان بقية العلاقات تتغير وفقا لذلك، ليأخذ الكل شكلا مغايرا"، و يعرف **النسق** كمفهوم" **concept**"على أنه تصور ذهني لواقع معين على أنه كل يشمل مجموعة أجزاء متناسقة و مترابطة و متفاعلة فيما بينها على شكل يتحقق به انتظام ذلك الكل،3 و اعتمادا على ما سبق، تبين لنا أن هناك اختلافات في وضع تعريف خاص بمفهوم النظام أو النسق، لذلك يمكننا تحديد المتغيرات التي تتحكم في النظام من خلال النقاط التالية: يتفاعل بين أعضائه أو وحداته، و يكون هذا التفاعل مباشرا أو غير مباشرا، فرديا أو جماعيا، ثنائيا أو متعدد الأطراف؛ يصل الفاعل بين الوحدات إلى مستوى الاعتماد المتبادل؛ كل نظام يبنى مؤسسات و هياكل خاصة به و يتبنى ممارسات و أساليب معينة يهدف من خلالها المحافظة على كيانه و وجوده.

1- عبد الوهاب بن خليف ، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص60.62.

2 - يرى مورتون كابلانMorton KAPLAN أن "كل سلسلة من المتغيرات تعني نظاما".

3 - اسماعيل صبري مقلد، دور تحليل النظم في التأصيل لنظريات العلاقات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة التاسعة،العدد01،مارس1981،ص25.

2_2 مفهوم النظام الإقليمي: نقصد بالنظام الإقليمي أنه يمثل وحدة تحليل تتوسط الدولة القومية و النظام الدولي، فهو نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات دولية مستقلة داخل إقليم جغرافي معين أي أنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية و كثافة التفاعلات بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، بما يحمل ضمنا اعترافا داخليا و خارجيا بهذا النظام كنمط مميز،ن1 كما يعني النظام الإقليمي أو ما بعد القومي "تجاوز مفهوم المصلحة الوطنية، التي انفصلت عن ترابطاتها القطرية لصالح مصلحة رأس المال و ليس المصلحة الوطنية، مما يعني تعزيز فكرة السوق العالمية"، و يعرف محمد طه بدوي النسق الإقليمي أو النظام الإقليمي بأنه:" مجموعة من الدول المتدرجة من حيث القوة، و المتفاعلة فيما بينها على نحو يهيئ لاتزان قواها و لانتظام علاقاتها، بما يحول دون هيمنة أي دولة من هذه الدول على ما عداها،2 و يمكن تحديد أبرز المعايير التي قد تمثل نوعا من الاتفاق من قبل أغلبية الباحثين لوصف و تعريف النظام الإقليمي في النقاط التالية:3 يشترط **تومبسون**(**TOMPSON**) وجود دولتين على الأقل لتشكيل نظام إقليمي، فهناك من يشترط ثلاث دول على الأقل غير أن **فولك**(**VOLK**) و "**مندلوفيتز**"(**MANDLOWITZ**)يريان ذلك غير مهم، باعتبار أن الدولة المركبة قد تشكل لوحدها نظاما إقليميا؛ أن وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بالنظام؛ أن النظام الإقليمي يتعلق بمنطقة جغرافية معينة؛ توفر درجة معينة من التجانس الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، و الثقافي.

3_2 نموذج النظام الإقليمي الأوروبي:□

من الناحية العملية، فان مسار النظام الإقليمي الأوروبي أو الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى مستوى متطور من الاندماج و الاعتماد المتبادل، لكنه ما يزال يواجه تحديات مستعصية على قيادات دول الاتحاد الأوروبي لإيجاد حلول جذرية لها، لاسيما و أن دول جديدة من وسط و شرق أوروبا كانت قد انضمت إلى العملية التكاملية الأوروبية، و التي كان آخرها رومانيا و بلغاريا و وصول دول الاتحاد إلى سبعة و عشرين (27)دولة. و إذا كانت دول الاتحاد الأوروبي قد نجحت في تجاوز الكثير من المراحل، لاسيما في الجانبين الاقتصادي و المؤسساتي، فإنها مازالت تواجه

1 - محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام-القاهرة-مصر2001،ص19.

2 - محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث- الإسكندرية- مصر،-1976،ص247.

3 - عبد الوهاب بن خليف ، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص62.

4 - عبد الوهاب بن خليف ، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص63-64.

التحديين الأمني و الخارجي في إطار السياسة الأوروبية الخارجية و الأمنية، بحيث لم تستطع هذه الدول لحد اليوم الوصول إلى بلورة رؤية استراتيجية مشتركة في مجالات السياسة الخارجية و الدفاع الأوروبية ترضي جميع الأطراف، و يمكن إبراز أهم التحديات التي ما تزال تشكل عبئا على **النظام الإقليمي الأوروبي فيما يلي** : لم تعد مؤسسات الاتحاد التي أنشئت أصلا لست دول قادرة أن تواكب و تتكيف و تستوعب الدول الأعضاء الجديدة التي وصلت إلى سبع و عشرين دولة؛ اختلاف في الرؤى الاستراتيجية لمصالح الدول الأعضاء في إطار الاتحاد الأوروبي، اعتمادا على أوضاع اقتصادية و اجتماعية مختلفة؛ الاختلاف في الأولويات الداخلية و الخارجية، فمثلا: أولوية ألمانيا هي التوجه نحو وسط و شرق أوروبا من خلال تشجيع هذه الدول للانضمام إلى حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي، في حين العمق الاستراتيجي لفرنسا هو جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ تحولات اقتصادية و هيكلية عميقة صاحبتها نسبة كبيرة من البطالة من الصعب تداركها في المدى القصير، بإمكانها تهديد النظم الاجتماعية و بالتالي استقرار هذه المجتمعات؛ تعزيز النزعة الوطنية المتطرفة بسبب المشاكل الداخلية للمجتمعات الأوروبية، مثل النازية الجديدة في ألمانيا، اليمين المتطرف في فرنسا و النمسا...؛ مشكلة الالتزام بتاريخ و معايير انضمام دول أوروبية للاتحاد، على سبيل المثال: تركيا التي كانت تنتظر الضوء الأخضر للانضمام، و نفس الشيء بالنسبة إلى روسيا في حال تقدمت بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، و في خصم هده التحولات العميقة التي يشهدها الاتحاد الأوروبي و بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجهه ، هناك مقترحات نراها كفيلة بمواكبة المستجدات التي يعرفها الاتحاد الأوروبي و مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية:1 تطوير مؤسسات الاتحاد الأوروبي؛ تعزيز النواة الصلبة للاتحاد الأوروبي؛ التطور النوعي للعلاقات الفرنسة الألمانية بكونهما يشكلان نواة الاتحاد الأوروبي؛ تفاعل الاتحاد الأوروبي مع قضايا السياسة الخارجية و الأمن.

2ـ4 مستويات النظام الإقليمي الأوروبي:

يمكن إبراز أهم مستويات النظام الإقليمي الأوروبي في إطار العلاقات الدولية في جانبين اثنين:

2-4-1الجانب الأول: و يتفرع النظام الإقليمي الأوروبي من حيث البناء إلى شقين رئيسيين هما:

الشق الأول: نظام ينشا عن وجود شبكة من التفاعلات المختلفة بين أجزاء النظام الإقليمي التي يحكمها التكافؤ، التطور ، و التكامل و يؤدي تغيير في أحد أجزاء النظام إلى التأثير على باقي أجزائه.

1 - عبد الوهاب بن خليف ، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص64-66.

الشق الثاني: نظام يبرز و يتشكل عن وجود إرادة من قبل عدد من الدول بهدف إرساء علاقات فيما بينها، انطلاقا من وجود شعور مشترك بمسؤولية متبادلة تجاه انجازها في الميادين الأمنية، الاقتصادية ، السياسية ، و الثقافية...1

2-4-2 الجانب الثاني: و تتحدد في ثلاثة أشكال من النظم الإقليمية:

الشكل الأول: النظام الإقليمي في بعده المؤسساتي: نقصد بهذا النوع من النظم توفره على أبنية بيروقراطية و قنوات مستقلة لجمع المعلومات و طرح البدائل الممكنة من أجل اتخاذ القرار العقلاني،و يكمن نجاح هذه المؤسسات في مدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الحاصلة إقليميا و دوليا،2 و نجد هذا النوع من النظام الإقليمي في تجربة التكامل الأوروبي من خلال الهياكل و المؤسسات الأوروبية مثل مجلس القمة، المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، و محكمة العدل الأوروبية...حيث استطاع الاتحاد الأوروبي تحقيق انجازات و مكاسب اقتصادية، سياسية ، أمنية ، و ثقافية بفضل بنية مؤسساتية و تنظيمية قوية في شكل نظام سياسي خاص يتميز بخصائص مختلفة عن باقي النظم السياسية و القانونية المعروفة، و بالتالي فان النظام السياسي و القانون الأوروبي لا يزال في طور التكوين و هذا لم يصل بعد إلى حالته النهائية من التشكل، 3 لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى وصول الاتحاد الأوروبي إلى إعداد دستوره الأوروبي الموحد و تحقيق وحدته السياسية على غرار الوحدة الاقتصادية، وفي هذا الإطار يمكن اعتبار أن الاتحاد الأوروبي في شكله الحالي لم يصل بعد إلى شكل الدولة الكونفدرالية، بالرغم من أن بعض مؤسساته تتمتع في قطاعات معينة بسلطة حقيقية أقوى من سلطة الدول الأعضاء في العملية التكاملية.

الشكل الثاني: النظام الإقليمي في بعده الوظيفي: نقصد به مجموعة من الدول تؤدي وظيفة أو وظائف معينة، و بالتالي تصبح الرابطة مشتركة بين الدول الأعضاء المشكلة للنظام لا تتجاوز المصالح المشتركة، حيث إن مسار العملية التكاملية الأوروبية التي بدأت من قطاع محدد و هو قطاع الفحم و الصلب حيث تم وضع كل الصناعات- من بينها (الفرنسية و الألمانية)- تحت سلطة عليا مشتركة لتكون بذلك النواة الأولى لانطلاق مسيرة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لتتوسع هذه الخطوة إلى قطاعات مختلفة أخرى و هي الطاقة النووية، الاقتصاد ، و التجارة، و كان النجاح في تكامل القطاعات قد حفز و شجع الدول الأعضاء في العملية التكاملية إلى الانتقال إلى مستوى أخر من التكامل في

1 - محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، المرجع السابق، ص 27.

2 - محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، نفس المصدر، ص28.

3 - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا المرجع السابق، ص36.

مجالات السياسات،(*) ودفع البعد الوظيفي للنظام الإقليمي الأوروبي ببعض الدول الأوروبية إلى التنازل و تحمل بعض الخسائر المالية عندما قبلت الدول الأوروبية بفكرة الوحدة الاقتصادية و النقدية.1 كما توصلت الدول الأوروبية الفاعلة داخل الاتحاد الأوروبي، باستثناء بريطانيا التي ترفض لحد الآن تبني العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" إلى قناعة مفادها أن مواجهة العملة الأمريكية "الدولار" و الوصول إلى العملة النقدية الأولى على المستوى العالمي لا يمكنه أن يتحقق إلا من خلال تبني نظام نقدي أوروبي و عملة أوروبية موحدة،اذ نجد بأن الاتحاد الأوروبي يتقوى و يتعزز اعتمادا على الوظائف و الأنشطة التي تتحقق على مستوى القطاعات و السياسات المنتهجة...2

الشكل الثالث: النظام الإقليمي في بعده القومي: نقصد بهذا النوع من النظام الإقليمي وجود رابطة ولاء قومي مشتركة. و هنا يبرز مفهوم الدولة القائد، التي تكون في المقدمة بناءا على التزامات معينة، تجعلها تقود عملية تجميع الإرادة و تقسيم الأدوار بين الأعضاء، و نجاح حركة التكامل الاقتصادي الأوروبي دفعت بالدول الأوروبية الأعضاء في العملية التكاملية إلى التنازل عن جزء من صلاحياتها السياسية و القانونية لصالح مؤسسات التكامل الأوروبي بالرغم من تزايد عدد الأعضاء مع مر السنين من ست دول إلى خمس عشر إلى خمس و عشرين دولة في عام2004، ثم إلى سبعة و عشرين دولة مع الثلاثي الأول من عام 2007، و العدد مرشح للارتفاع و يشمل دولا من شرق أوروبا كما سبق الإشارة إليه، حيث تعرضت الدول الأعضاء الى عراقيل و مشاكل في العملية التكاملية في مقدمتها الفشل في إعداد دستور أوروبي و رفض بريطانيا الدخول في الوحدة النقدية و اعتماد اليورو كعملة أوروبية...و غيرها، إلا

---

* و هذه السياسات هي:

* السياسة الزراعية، السياسة المالية، النقدية، السياسة الخارجية و الأمنية، وصولا إلى السياسات المشتركة في مجال الأمن الداخلي، القضاء، المواطنة الأوروبية، المواصلات، الصحة، و السياسة الاجتماعية...

1 - محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة-مصر-1998، ص129.

و يعطي مثال على ذلك:"... ألمانيا التي تعد أول قوة اقتصادية على المستوى الأوروبي و ثالث دولة اقتصادية على المستوى العالمي، ناهيك عن قوة عملتها النقدية الوطنية السابقة**"المارك"**، فإنها قبلت بالتنازل عن بعض مكاسبها الوطنية و تغليب المصالح الأوروبية من منطلق أنها مقتنعة بان المكاسب الألمانية ستتحقق في إطار البعد الأوروبي. و نفس الشيء ينطبق على دول أخرى أقل تطورا من ألمانيا مثل فرنسا و ايطاليا...

فإذا كانت ألمانيا قد وجدت في انضمامها إلى الجماعة الأوروبية يعيد لها جانبا من السيادة السياسية التي فقدتها بوقوعها تحت الاحتلال، كما انه يهيأ لها النهوض بنشاطها الصناعي، لأنها متقدمة أصلا في القطاع الصناعي بتحقيقها خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية**"المعجزة الاقتصادية"**.من هذا المنطلق فان تواجدها داخل الجماعة الأوروبية أفضل بكثير من بقائها خارج هذه المجموعة، بحيث حققت ارتفاعا مشجعا في صادراتها من الإنتاج الصناعي إلى مختلف دول السوق الأوروبية من27%الى48%...

من جهتها، فقد كانت فرنسا مهتمة أكثر بتحقيق السلام و عدم عودة النزاع المسلح في القارة الأوربية، بالإضافة إلى فتح السوق الأوروبية إلى منتجاتها الزراعية، لذلك كانت دائما متمسكة بالسياسة الزراعية المشتركة للسوق.

2 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص67-69.

أن هذه الدول الأعضاء في العملية التكاملية تسعى بكل ما أوتيت من قوة من أجل تحقيق رابطة الولاء القومي الأوروبي و الوصول إلى تقارب ثقافي و اجتماعي بين الشعوب الأوروبية وصولا إلى بروز مفهوم الدولة القائد.1

الفرع الثاني: تعزيز المكاسب الإقليمية للاتحاد الأوروبي:□

تتمثل هذه المكاسب في مواصلة و تعميق مكتسبات الوحدة الأوروبية بفضل نظام تسيير محكم يمكن من تجاوز الصعاب و العراقيل التي لا تخلو منها مسيرة المجموعة الأوروبية تجاه تحقيق أكبر قدر ممكن من التلاحم، و بالتالي الحفاظ على **الإقليم الأوروبي** على أكمل وجه مواجهها التحديات و المشاكل التي تعيقه من ذلك، فالميدان الاقتصادي الذي مثل نقطة انطلاق البناء الأوروبي، يشكل في حقيقة الأمر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العديد من مجالات التعاون التي تلعب دورا جوهريا في حياة الشعوب و الدول الأوروبية، كتجسيد حرية تنقل الأشخاص و البضائع و الخدمات و رؤوس الأموال، و إقامة سياسة فلاحية موحدة و اتحاد اقتصادي و نقدي إلى جانب سياسات موحدة في ميدان النقل و الشبكات الأوروبية و البحث العلمي و التكنولوجي و الصناعة و المنافسة، كما توجد سياسة جهوية و خارجية موحدة بالإضافة إلى البعد الإنساني الذي أصبح جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للتكتل الأوروبي،كلها من المكتسبات التي يستوجب على الاتحاد الأوروبي تعزيزها لضمان تحقيق نجاح الوحدة السياسية المرتقبة و بالتالي الوصول إلى وحدة إقليمية مكتملة.

أولا: تعزيز النمو الاقتصادي:

كان دائما الاتحاد الاقتصادي محرك عملية الوحدة الأوروبية و قد حددت معاهدات المجوعات الأوروبية الأهداف التالية لتحقيق الاتحاد ومنها: تنمية منسجمة للنشاطات الاقتصادية، توسع اقتصادي متواصل و متوازن، تحسين مستوى الحياة، تأمين مناصب عمل، ضمان استقرار اقتصادي و نقدي. و تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية العامة من صلاحيات كافة المجموعات التي يجمعها الاتحاد الأوروبي، ففي بداية الثمانينات لم يوحد بعد إجماع بين الدول الأعضاء حول الإجراءات اللازم تطبيقها لإعادة بعث النمو و محاربة البطالة، و في هذا الجو من الكساد الاقتصادي قرر مجلس الاتحاد الأوروبي سنة1985 المصادقة على " **استراتيجية تعاون المجموعة لزيادة مناصب العمل"،و كانت تقوم** هذه الاستراتيجية على تعاون محكم بين الحكومات و أرباب العمل و الأجراء، وكذلك بين الحكام ،كان يتعلق

1 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني المرجع السابق، ص69-70.

2 - نعيم سلطان شيبوط ، التكتل الأوروبي ، المرجع السابق، ص33-73.

الأمر بالحد من ارتفاع المرتبات و تنشيط الطلب و تحسين الوضعية في أسواق القيم و رؤوس الأموال و في سوق العمل(*)

ثانيا: السوق الداخلية المشتركة و الحريات الأربعة:

إقامة السوق الداخلية عملية معقدة تطلبت المصادقة على نصوص قانونية دقيقة في مجموعة من القطاعات بهدف إزالة الحواجز المادية و التقنية و الضريبية، و يلاحظ أنه في عدد من الميادين لم تتمم بعد السوق الداخلية بينما في ميادين أخرى قد يطبق تشريع الاتحاد الأوروبي بصفة مختلفة من دولة عضو إلى أخرى، مما من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة المبادلات و إضعاف الرغبة لدى المؤسسات على استغلال كافة الامتيازات التي تقدمها لهم السوق الداخلية، و قدمت الجمعية الأوروبية **كتابها الأبيض** حول إتمام السوق الداخلية في شهر **جوان** من سنة**1985**حينما كانت عملية الاندماج تعرف نوع من الركود و بروز الشعور بضعف قدرة أوروبا على منافسة اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية، يتمثل الكتاب الأبيض في برنامج مفصل و دقيق يحتوي على **270اجراء لتحقيق السوق الداخلية** و يتفرع إلى **ثلاثة فصول أساسية** تتعلق بالعراقيل ذات الطابع **المادي و التقني و الضريبي**(الرسوم غير المباشرة)، و تجدر الملاحظة أن أغلب الترتيبات التي نص عليها الكتاب الأبيض تخص الجانب التقني، بينما لا يوجد أي اقتراح يتعلق

---

* - كانت ترمي استراتيجية التعاون إلى الرفع من معدل النمو من 2.5% (في منتصف الثمانينات) إلى 3.5% و إرجاع معدل البطالة الى8%سنة1990. و معدل النمو الاقتصادي المسطر له لم يحقق إلا في نهاية الثمانينات و معدل البطالة الذي لحق حتى10.8%في سنة1985 انخفض الى8.1%سنة1990، غير انه في بداية التسعينات، لم يعد ممكن الحفاظ في المجموعة الأوروبية على السرعة اللازمة للنمو الاقتصادي التي تضمن انخفاض دائم لمعدل البطالة، فارتفع معدل البطالة بـــ11%في سنة1994.

خلال النصف الثاني من الثمانينات قلص عجز ميزانيات الدول الأعضاء من 5.2% إلى العائد الداخلي الخام سنة(1985)الى2.6%سنة(1989) غير أن اتجاه نحو ارتفاع عجز الميزانية سجل منذ(1990) 5.6% سنة (1994). مما ابرز ضرورة إدخال إصلاحات في العديد من الدول الأعضاء.

وتظهر الإحصائيات حدوث انتعاش اقتصادي مستمر و تراجع نسبة البطالة في دول الاتحاد الأوروبي منذ نهاية التسعينات. و بالمقارنة مع سنة1999 ارتفع الناتج الداخلي الخام في منطقة الأورو خلال الثلاثي الثاني من سنة2000بـــ3.8%(بينما كان يصل 3.4 % في الثلاثي الأول)و بـــ3.7% (بينما كان يصل3.3% خلال الثلاثي الأول) في الدول الخمسة عشر (15)الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

فيما يخص معدل البطالة في الاتحاد فقد تراجع سنة2000 حيث وصل إلى نسبة8.3% في شهر جويلية2000بينما وصل إلى 9.1% في نفس الشهر من سنة1999.و معدل التضخم السنوي في الدول الخمسة عشر قدر ما بين ويلية1999الى2000بـــ2.2%، و اعتبرت هذه النسبة منخفضة برغم من انه قبل جويلية 1999 كانت تقدر بـــ1.1%.

و حققت الاستثمارات المباشرة للمؤسسات الأوروبية في الخارج سنة1999 الحجم القياسي بـــ490مليار أورو أي ارتفاع يقدر بـــ41%مقارنة بسنة1998. الاستثمارات المباشرة التي قامت بها مؤسسات الدول الأعضاء داخل الاتحاد ارتفعت بنسبة 80% بينما تلك الموجهة نحو باقي أنحاء العالم ازدادت بـــ16%. كما تكهن صندوق النقد الدولي بحصول نمو متوسط قدره 3.4%في منطقة الأورو في سنة2001، رغم ارتفاع أسعار النفط.

و من المنتظر في سنة2001 حدوث نمو اقتصادي يقدر ما بين3.4%و3.5%حسب تصريح المحافظ الأوروبي المختص بالشؤون الاقتصادية و المالية "سلوبيسPedro SOLBES"، الذي اعتبر أنه من المحتمل أن يتجاوز النمو الاقتصادي في منطقة الاورو3%خلال سنة2001 رغم الأثر السلبي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول.

بالمسائل التي لها علاقة بمشروع السوق الداخلية التي نوقشت خلال مفاوضات ماستريخت كالجانب الاجتماعي و تلاقي السياسات الاقتصادية و النقدية و انسجام الرسوم المباشرة،1 بالرغم من أن التاريخ الرسمي لإتمام السوق الداخلية(31ديسمبر1992)قد مر منذ فترة طويلة إلا أن عملية تجسيد حرية تنقل الأشخاص و البضائع و الخدمات و رؤوس الأموال لا تزال متواصلة، واستوجب رفع سرعة العملة التشريعية من أجل تحقيق السوق الداخلية، لهذا السبب نصت **المادة100**من معاهدة المجموعة الأوروبية على أن أغلبية النصوص القانونية المتعلقة بالسوق الداخلية يصادق عليها مجلس الاتحاد الأوروبي بالأغلبية المقترنةLA MAJORITE QUALIFIEE، خشية أن تجد الدول الأعضاء نفسها في وضعية أقلية وقت التصويت عزز الرغبة في إيجاد تفاهم. إلا أن بعض الأوجه الأساسية لتحقيق السوق الداخلية كحرية التنقل(على الأقل في بعض الجوانب)و بالخصوص الانسجام الضريبي لم تطبق عليها قاعدة التصويت بالأغلبية و تزال تخضع لقاعدة الإجماع، و أخذت أغلبية النصوص التشريعية المتعلقة بالسوق الداخلية شكل توجيهاتdirectivesيصادق عليها الاتحاد و هي تبين المتطلبات و الأهداف التي يستوجب على الدول الأعضاء احترامها، إلا أن الدول الأعضاء تتمتع بحرية واسعة فيما يتعلق بالطريقة التي تراها أكثر فاعلية لنقل التوجيهات إلى قوانينها الوطنية و الامتثال إلى الالتزامات التي تنص عليه كل تعليمة، و فيما يخص قطاع التأمين، أصبحت السوق الداخلية للتأمين حقيقة في كنف الاتحاد الأوروبي منذ شهر جويلية1994، فكل شركة تأمين مصرح لها بمباشرة نشاطاتها في دولة عضو بإمكانها تقديم خدماتها في الدول الأعضاء الأخرى، غير أنه اعتبارا للاختلافات الهامة الموجودة بين الأنظمة القانونية الوطنية عدل الاتحاد الأوروبي على جعل مختلف بنود العقود متماثلة،كما أن السوق الموحدة لا تهم عالم الأعمال فقط بل تخص كذلك الأفراد حيث تؤكد المجموعة الأوروبية في هذا الصدد بأن اتحادا حقيقي للشعوب الأوروبية لن يكون له وجود حتى تصبح حرية التنقل و حقوق العمل و الإقامة حقيقية ملموسة موجودة بدون قيد في كافة أنحاء الاتحاد. و يستفيد المصدرون خارج المجموعة من إقامة السوق الداخلية باعتبار أنهم ملزمون فقط باحترام مقياس إنتاج إحدى الدول الأعضاء للتمكن من تسويق منتجاتهم في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي، و من المتفق عليه أن عملية تأسيس السوق الداخلية ستكون أقل صعوبة من تسييره،(*)2 وتحقق السوق الداخلية أهدافها من

---

1 - من بين النجاحات المحققة في ميادين أساسية من البرنامج يمكن ذكر تحرير حركة رؤوس الأموال و فتح الأسواق العمومية في ميادين الأشغال و التموين(التي تشكل8%من الناتج الوطني الخام للاتحاد الأوروبي)و كذلك تمديد تنظيم المجموعة إلى قطاعات كانت حتى الآن مبعدة(الطاقة، الماء الصالح للشرب، الاتصالات اللاسلكية، النقل البري و الجوي، و الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية و الكفاءات المهنية...).

* حيث أن التحدي الذي يواجه المسؤولين على تسيير السوق الداخلية يتمثل أساسا في التأكد بان التعليمات نقلت بصفة وفية في القانون الوطني و أنها دخلت حيز التنفيذ. و يمكن للجمعية، إذا تعذر إيجاد حل ودي، القيام بمتابعات قضائية ضد دولة عضو أمام **محكمة العدل للمجموعات الأوروبية** حيث دعمت معاهدة ماستريخت سلطة المحكمة التي أصبح بإمكانها فرض غرامات مالية على الحكومات التي لا تحترم أحكامها.

خلال جملة من النتائج المتتالية على مختلف المستويات و المثال على ذلك الرقابة و الإجراءات الجمركية على مستوى الحدود يشكل موردا سريعا للادخار بالنسبة للشركات.

2_1 الاتحاد الجمركي و العراقيل المادية:

تأسيس سوق داخلية تطلب في بادئ الأمر إلغاء كافة الحقوق الجمركية المطبقة على التصدير أو الاستيراد في الدول الأعضاء، حيث أقامت معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية كما سبق الذكر برنامج دقيق يرمي إلى الإلغاء التدريجي خلال مدة اثني عشر(12) شهرا-سنة-للحقوق الجمركية الداخلية، إلا أن الدول الست(06)المؤسسة للمجموعة لم تنتظر هذه المدة لرفع آخر الحواجز الجمركية في منتصف سنة1968،1 حينما رفعت الحواجز الجمركية الداخلية في 01جويلية1968 أقيمت تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول خارج المجموعة، هذا النظام كان من الضروري إقامته لتسوية الحقوق الجمركية بين الدول الأعضاء التي كانت جد مرتفعة في فرنسا و ايطاليا، و أضعف في بلدان البينيلوكس و ألمانيا، وقد مكن ذلك من تحقيق فوائد معتبرة،2 و منذ سنة 1975 يستوجب على الدول الأعضاء تحويل العائد الناتج من الحقوق الجمركية إلى الاتحاد الأوروبي، و حققت خلال السنوات التي تلت تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عملية إزالة الحقوق الجمركية و التحديدات الكمية اكبر حيز من التطور، بينما كان هناك تخلف في تحقيق حرية تنقل الممتلكات و وسائل الإنتاج في إطار سوق موحدة و تجسيد الحريات الثلاثة(حرية تنقل البضائع، حرية تنقل الأشخاص، و حرية تنقل رؤوس الأموال و الخدمات)،3 وغالبا ما كانت تصطدم حرية تنقل البضائع بالتنظيمات الوطنية في مجال الصحة العمومية و حماية البيئة و المستهلكين، جزء قليل فقط من هذه التنظيمات كان يمكن أن ينسجم في إطار عملية تقارب التشريعات المنصوص عليها في **المادة 100**من معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و اصطدم تنقل الأشخاص من جهته باختلاق شهادات التأهيل المهني بين الدول الأعضاء بينما تباين التنظيمات، لا سيما، في ميدان المراقبة قلص كثيرا من الخدمات ما بين الحدود كما أن الإجراءات التي تحد من حركة رؤوس الأموال أثرت على قرارات الاستثمار و توظيف رؤوس الأموال، وشكل إلغاء تأشيرة

غير أن الجمعية تفضل اللجوء إلى إقامة حوار ودي مع الإدارات و الحكومات الوطنية لضمان التسيير الأمثل للسوق الموحدة و تعتمد الجمعية على الخواص و على المؤسسات و الجمعيات المهنية و غيرها من المنظمات لإعلامها عن المشاكل التي يلاقونها.

1 - و كان هذا بسنة و نصف قبل التاريخ المحدد في معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

2 - و هذا بناءا على إزالة الوثائق الجمركية الباهظة الثمن، و إلى إلغاء الرسم على القيمة المضافة عند تصدير البضائع.

و قد التزمت كافة الدول التي دخلت في الاتحاد بذلك

3 - MM.P. Maillet et P.Rollet, « L'intégration Economique Européenne, Théorie et Pratique, Nathan supérieur , économie,1987 france, p67.

المرور ، و إقامة الوثيقة الإدارية الموحدة ، و وضع نظام جديد لمتابعة إحصائيات المبادلات التجارية بين دول المجموعة، و تعويض المراقبة البيطرية ، و مراقبة العربات على مستوى الحدود بنظام مراقبة في جهات أخرى من الإقليم(في مكان الإنتاج مثلا) ، و التصديق على حل مؤقت بالنسبة للرسوم غير المباشرة، انجازات معتبرة في طريق القضاء النهائي على العراقيل المادية لحرية تنقل البضائع، غير أن المسائل المتعلقة بمحاربة الإرهاب، و تجارة المخدرات ، و كافة الأشكال الأخرى للإجرام، و السياسة في مجال حق اللجوء السياسي ، و الهجرة المرتبطة برفع المراقبة على الأشخاص، لم يتم إلى حد الآن حلها نهائيا بالرغم من ظهور بعض الملامح المشجعة من خلال اتفاقيات **أوروبول Europol**و إقامة حرية تنقل الأشخاص بين أقاليم الدول التي انضمت إلى اتفاقية "**شنغن" Schengen**منذ 1995(و إن كانت قد قررت خارج الإطار القانوني للاتحاد) و التي يشعر المواطن الأوروبي بآثارها بصورة ملموسة، ويشكل العقد الأوروبي الوحيد الذي صادق عليه رؤساء الدول و الحكومات في قمة لوكسمبورغ سنة1985 حجر زاوية مواصلة الاندماج الأوروبي، و تزامن دخوله حيز التنفيذ مع انضمام اسبانيا و البرتغال، و يعتبر تحقيق السوق الداخلية الذي نصت عليه معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم و معاهدات روما، الهدف الأساسي للعقد الوحيد الأوروبي، و بعد نهاية المدة المحددة لتحقيق السوق الداخلية في (01)جانفي1993 اعتبر نقل95%من ترتيبات المجموعة إلى التشريعات الوطنية كنجاح كبير بالرغم من الاعتراف باستمرار عدد من المشاكل، لا سيما، في توفيق الأنظمة الضريبية و الأمن الداخلي.

2_2 تسيير السوق الداخلية:

بعد أن دخلت السوق الداخلية حيز التنفيذ استوجب تسييرها بأحسن طريقة ممكنة تجنبا للمشاكل، في مصلحة الجميع سواء كانوا أفرادا أو شركات أو مناطق...و يتمثل التحدي الذي يواجهه المسؤولون عن تسيير السوق الداخلية في السهر على أن يتم نقل و تطبيق التعليمات بصورة صحيحة، لأن نقل غير صحيح أو ناقص أو غياب أي نقل أو وجود إجراءات تنفيذية غير مطابقة يمكن أن تدفع بالحكومات الوطنية إلى عدم تطبيق التوجيهات بنفس الصورة التي تستعملها الدول الأخرى، و يمكن لهذه الاختلافات من جهتها خلق حواجز جديدة تعيق استيراد السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء و ينجم عنها في آخر المطاف النتائج المعاكسة تماما عن تلك التي يبحث عنها من وراء تحقيق السوق الداخلية، و يستوجب أن يكون نقل التوجيهات الأوروبية ذا نوعية عالية لتفادي خلق–متعمد أو غير متعمد–من طرف الدول الأعضاء لعراقيل جديدة تعيق المبادلات، و بالتالي تحتل في إطار السوق الداخلية طرق التظلم و إجراءات الوصول إلى جهات قضائية وطنية و إلى محكمة العدل للمجموعات الأوروبية أهمية كبيرة بالنسبة للخواص و للمؤسسات المقيمة في دولة عضو أخرى، اذ يظهر من الضروري تبسيط إجراءات التقاضي و جعلها

تتسم بأكثر شفافية و تفسيرها إلى جمهور أوسع، كما أن إثارة الشكوك حول إمكانية الحصول على التعويضات و حول إنصاف العدالة الممارسة على مستوى الاتحاد يمكن أن يشكل حاجزا هاما يعيق المبادلات عبر الحدود و يسئ بالتالي لحسن سير السوق الداخلية.1

ثالثا: السياسة الفلاحية الموحدة:

تحتل الفلاحة مكانة خاصة في سياسة الاتحاد الأوروبي باعتبارها إحدى ركائز المجموعة التي يخصص جزءا كبيرا من تشريعاتها لقطاع الفلاحة كما أن أكثر من نصف مصاريف ميزانيات المجموعة الأوروبية مخصصة للقطاع الفلاحي. هنالك سببان أساسيان يفسران الاهتمام الخاص الممنوح للفلاحة، من جهة تعتبر تلبية الحاجيات الغذائية للشعوب إحدى الانشغالات الدائمة الأساسية للحكومات،2 اذ تشكل الفلاحة قطاعا إنتاجيا من نوع خاص حيث أنها رهينة عوامل معينة كالأحوال الجوية و طبيعة التربة و الأمراض التي لا يتحكم فيها الإنسان، و غالبا ما تؤدي هذه العوامل إلى حدوث اختلافات هامة في المردودية مما قد ينعكس سلبا على مداخيل الفلاحين التي لا بد أن تكون كافية للحفاظ على وجود المستثمرات الفلاحية و تفادي هجرة اليد العاملة إلى المدن، و تمثلت إحدى الترتيبات الأساسية التي قررها الاتحاد الأوروبي في التأكد على حصول الفلاحين على حد أدنى من الأثمان لمنتجاتهم،3 و هذا الإجراء مكن من تحقيق الاستمرار و رفع الإنتاج و منه تلعب السياسة الفلاحية عدة أدوار مهمة في هذا الصدد، وحددت الخطوط العريضة للسياسة الفلاحية الموحدة بعد دخول معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية حيز التنفيذ في المؤتمر حول الفلاحة بـــــــ(سترساStresa)في ايطاليا في شهر جويلية 1958، و هي تقوم على ثلاث مبادئ متمثلة في:" وحدة السوق، و إعطاء الأفضلية لمنتجات المجموعة و الاستقرار المالي". و تعد الفلاحة ذات مكانة خاصة في سياسة الاتحاد الأوروبي، و الميدان الفلاحي شديد التنظيم و أغلبية الترتيبات القانونية للمجموعة تتطرق إلى السوق الفلاحية وفقا للمادة39 من معاهدة المجموعة الأوروبية التي تحدد الأهداف التالية من السياسة الفلاحية الموحدة:4

1 - و نصت المادة**38** من معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية على أن السوق الموحدة تمتد الى الفلاحة و تجارة المواد الفلاحية.

2 - و اتضح انه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال إقامة حالة اكتفاء ذاتي غذائي بواسطة زيادة في الإنتاج تضمن تمويل كافي حتى في حالة نقص في المحاصيل. السياسة الأوروبية الموحدة صممت في الخمسينات و الستينات في وقت كانت تعمل فيه أوروبا على القضاء نهائيا على نقص المواد الغذائية و الفقر في الوسط الريفي.و قد أسست المجموعة الأوروبية سنة1962 سوقا داخلية للمواد الفلاحية لضمان تمويل الأوروبيين بالمواد الغذائية.

3 - M Louis Cartou , Organisation européenne , troisième édition , Précise Dalloz , France ,1971 , p 199.

4 - M. Leon F. Wgnez , la nouvelle Europe , office international de librairie ,Bruxelles , Technique et Documentation , paris , 1989 , p69.

– زيادة مردودية الفلاحة و ضمان بهذه الطريقة مستوى معيشي عادل للذين يعملون في القطاع الفلاحي؛ تحقيق استقرار الأسواق؛ ضمان توفير التموين؛ ضمان أثمان معقولة عند وصول البضائع إلى المستهلكين.

وظلت السياسة الفلاحية الموحدة لمدة طويلة تمثل السياسة الأساسية للمجموعة الأوروبية و قد امتصت أغلبية ميزانيات المجموعة، وخرجت المجموعة الأوروبية من هذه الدوامة سنة1992 بتعديل السياسة الفلاحية الموحدة، بدون التخلي عن المبادئ الأساسية. و كان هدف هذا التعديل تقليص الفائض في الإنتاج و تخفيض الأسعار عند المستهلك و مساندة الفلاحين ذوي الدخل الضعيف، و أدى المرور من النظرية إلى التطبيق في طريقة تسيير السياسة الفلاحية الموحدة إلى بروز مشاكل،أما تحديد أسعار غير مطابقة لوضعية السوق نتج عنه فائض في الإنتاج يتحمل الاتحاد الأوروبي نتائجه المالية على أساس مبدأ "**ضمان شراء المنتجات**".

3_1 سياسة الأسواق و الأسعار:

العامل الجوهري في سياسة الأسواق و الأسعار هو التنظيم الجماعي للأسواق الذي يميز بين السوق الداخلية للمجموعة عن السوق الدولية، و تفرض تعريفة جمركية على المنتجات الفلاحية المستوردة من خارج المجموعة، حتى لا تصل إلى المستهلك بثمن أقل من ثمن نفس المنتوج الأوروبي، و في حالة التصدير يتلقى المصدر الأوروبي دعما ماليا من المجموعة حتى تكون بضاعته منافسة في السوق الدولية، و المبالغ المتعلقة بتدعيم الأسعار يتحملها فرع "الضمان" للصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الفلاحي(**FEOGA**)1، و يمكن ترتيب(**21**) **تعليمة** للسوق الفلاحية الموحدة على حسب ثلاث مبادئ.2

---

1 - Fonds Européenne d'Orientation et de Garantie Agricole.

2 - و هذه المبادئ هي:

أ- تنظيم السوق مع مساعدة مباشرة:قبل تعديل السياسة الفلاحية الموحدة، كان يتم التمييز بين المساعدات الإضافية و المساعدات الجزافية forfaitaires.المساعدات الإضافية كانت ترمي إلى ضمان مداخيل كافية للمنتجين بتجنب رفع الأسعار على حساب المستهلكين.

المساعدات الجزافية لا تقدم إلا بالنسبة للمواد التي يتم إنتاجها بكميات ضئيلة في المجموعة. و يتعلق الأمر بالكتان le lin،بالقنب le chanvre و بالقطن و بالدودة الحريرية و بحشيشة الدينارhoublonو بالبذور و بالعلف الجاف.

ب- تنظيمات السوق مع حماية خارجية موحدة: بصفة عامة الحماية تجاه الخارج تتمثل في حقوق جمركية. و حوالي ربع المواد الفلاحية محمية من منافسة دول خارج المجموعة لكنها لا تتمتع بضمان للأسعار على مستوى السوق الداخلية.و هذا يتعلق بالبيض و بالدجاج و ببعض الفواكه و الخضر و نباتات التزيين...

ج-تنظيمات السوق مع دعم الأسعار: في إطار تنظيمات السوق تعطى بالإضافة للحماية تجاه الخارج، ضمانات للتسويق و للثمن تقدم لـ70% من المواد الفلاحية.و تدخل في هذا الإطار الحبوب الأساسية و المواد المشتقة من الحليب و اللحم و بعض الفواكه و الخضر.السلع التي لا

تتغير نسبة تمويل المجموعة للفلاحة، فهي مرتفعة في الدول ذات الدخل الضعيف مقارنة مع الدول ذات الدخل المرتفع، و تعتبر عملية التمويل من صلاحيات فرع" التوجيه" للصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الفلاحي (**FEOGA**)،و يعود مشروع التعديل الجدري الذي جاءت به روزمانة**2000**"**Agenda**"1 إلى أسباب داخلية و خارجية للاتحاد، فمن الناحية الداخلية هنالك **أربع**(04) عوامل: تكيف السياسة الفلاحية لتستجيب مع متطلبات إدارة تكون أكثر فاعلية من خلال لا مركزية أكبر و شفافية متزايدة و تنظيم مبسط؛ استجابة السياسة الفلاحية الموحدة لانشغالات المستهلكين المتزايدة فيما يتعلق بالنوعية و سلامة المنتجات الغذائية و كذلك الرفق بالحيوان؛ و كلفت معاهدة أمستردام التي دخلت حيز التنفيذ في أول (01)ماي1999 المشرع الأوروبي بإدماج الانشغالات المتعلقة بالبيئة في تقنين المجموعة؛ خطر إعادة بروز اختلال في توازنات السوق في بعض الميادين، وتعود الأسباب الخارجية لمشروع التعديل الجدري الذي جاءت به **روزنامة2000** إلى ارتفاع طلب التغذية على الساحة الدولية و تزايد الاتجاه نحو وسط تجاري دولي أكثر حركية بالإضافة إلى وجود تحدي توسع الاتحاد نحو الشرق.

2.3 سياسة التنمية الريفية الجديدة:

تهدف سياسة التنمية الريفية الجديدة تمكين وضع إطار توفيقي دائم يضمن مستقبل المناطق الريفية في الاتحاد و هذه السياسة تكمل الإصلاحات التي أدخلت على الأسواق بعمليات أخرى تهدف تشجيع فلاحة قادرة على التنافس و متعددة الخدمات في إطار إستراتجية شاملة للتنمية الريفية، و على كل دولة تصميم برنامجها حول هذا الشأن، و تقوم هذه السياسة على مبدأين أساسيين،2 و اعتمدت على بعض برامج التمويلات مثل برنامج **ليدرLeader**، و

يمكن بيعها بأسعار معينة تقوم أجهزة و وطنية مختصة بشرائها، غير أن التعويض عن الثمن يكون جزئيا. تنظيم سوق الحليب يتضمن بالإضافة إلى ذلك نظام حصص، بمعنى أن تدعيم السعر لا يمنح إلا لكميات من الإنتاج محددة على مستوى المزارع.

1- التعديلات التي قدمتها الجمعية الأوروبية في شهر جويلية1997 تحت اسم روزنامة2000 Agendaوافق عليها رؤساء الدول و الحكومات خلال قمة برلين سنة1999 بعد حوار واسع دار في كافة دول الاتحاد. ثم صادقت البرلمانات الوطنية على تعديلات روزنامة2000قبل صدور التنظيمات المناسبة.

2 - و تكمن هذه المبادئ في:

- تحقيقي عدم مركزية المسؤوليات (من المستوى الأوروبي إلى المستوى الوطني).

- مرونة البرمجة القائمة على تشكيلة واسعة من الإجراءات الواجبة التطبيق تبعا للحاجيات الخاصة بمختلف الدول الأعضاء. و هذه الإجراءات تهدف تحقيق ثلاث أهداف أساسية:

- تدعيم قطاعي الفلاحة و الغابات، و اعترف لهذا الأخير انه جزء لا يتجزأ من سياسة التنمية الريفية.

- تحسين قدرة تنافس المناطق الريفية.

- الحفاظ على البيئة و التراث الريفي الأوروبي. و هو هدف مهم و إلزامي.

قد تلقى الاتحاد الأوروبي بعض الصعوبات في هذا المجال و منها مرض (**جنون البقر**) الذي أثر عليها سلبيا مما أدى إلى انتهاج دعم فلاحي مقابل ذلك للتعويض عن الضرر و بالتالي استفادة الدول المتضررة منه، و منها فرنسا حيث تعتبر المستفيد الأول بناءا على سياستها الفلاحية المنتهجة و التي قد تحصلت على 23 % من المساعدات المالية،و يستوجب على الاتحاد الأوروبي تكييف سياسته الفلاحية الموحدة مع متطلبات العولمة التي تمنع في إطار المنظمة العالمية للتجارة كل شكل من أشكال التدعيم و الحماية للأسواق، ومن ناحية أخرى على السياسة الفلاحية الموحدة القيام بمهمة إدماج دول أوروبا الوسطى و الشرقية التي تنتظر انضمامها للاتحاد الأوروبي.

رابعا: اتحاد اقتصادي و نقدي:

يشكل دائما القطاع النقدي مجالا جد حساس بحيث أنه يعتبر من بين المسائل الجوهرية التي تمس السيادة الوطنية في الصميم، فخلال الفترة الأولى من انطلاق عملية البناء الأوروبي أبدت الدول الأعضاء في المجموعة حرصا شديدا على الاحتفاظ بكافة صلاحياتها في المجال النقدي، غير أن الانجازات الهامة التي حققت في إطار مسيرة الاندماج الاقتصادي أبرزت أهمية تحقيق تنسيق نقدي، ثم في مرحلة لاحقة وحدة نقدية بين دول المجموعة الأوروبية، كضرورة حتمية لضمان مواصلة مسيرة التلاحم بنجاح، المحاولات المختلفة التي ظهرت إلى الوجود لم تكلل دائما بالنجاح لعدم تمكن الحكومات الوطنية من تجاوز خلافاتها، و قد شكل قيام "**النظام النقدي الأوروبي**" الانطلاقة الحقيقية لتحقيق استقرار مالي بين دول المجموعة و الذي تبعه إنشاء" **الاتحاد الاقتصادي و النقدي**" الذي كان يخطط في مرحلته الثالثة و الأخيرة المتمثلة في إدخال التداول بالعملة الأوروبية الموحدة "**الأورو**" انطلاقا من أول (**01**)**جانفي2002**، بالإضافة إلى الانعكاسات النقدية الايجابية المنتظر أن يحققها الأورو على اقتصاديات دول المجموعة يهدف كذلك من وراء إقامة العملة الأوروبية الموحدة تثبيت الهوية الأوروبية لدى مواطني الاتحاد الأوروبي، و الذي أصبح ساري المفعول حاليا.

1.4 الاندماج النقدي:

لم يلعب الاندماج النقدي في المعاهدات التي أسست المجموعات الأوروبية إلا دورا ثانويا حيث كانت تنحصر ممارسات المجموعة في ميدان التعاون النقدي في التصديق على بعض الترتيبات العامة و تأسيس اللجنة النقدية ، و في سنة 1964 إقامة لجنة العمداء، بمبادرة من الجمعية الأوروبية و بعد تصريح رؤساء الدول و الحكومات في لاهاي

1969، وقدم **مخطط** "**ورنر Werner**" في08 أكتوبر1970،1 و قد فشل هذا المخطط في إقامة اتحاد اقتصادي و نقدي لنقص الإرادة لتحقيق الاندماج و إلى الاختلافات الموجودة بين الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء،وقد فشل النظام الأوروبي للصرف (**الثعبان النقدي Le Serpent Monétaire**) الذي كان محل اتفاق بين البنوك المركزية سنة**1972** بسبب التراجع المستمر للدول ذات العملات الضعيفة كلما تطلب الأمر تكييف سياستها،2 وتركت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في حيز واسع منها، سلطات اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية و النقدية للدول الأعضاء، مع الإشارة أن الحكومات كانت تعتبر سياستها الاقتصادية و سياستها في مجال الصرف كمسائل عامة،3 مع إلزامهم بتنسيق سياستهم الاقتصادية طبقا **للمادة105**،ولحل مشكل التنسيق وضعت المجموعة الأوروبية إطار مؤسساتي ملائم يتمثل في إقامة لجان كالجنة النقدية، و نتج عن استمرار تعدد الاختلافات بين الأهداف الوطنية في مجال الاستقرار و التي لم يتمكن من إزالتها في إطار اللجان تصرفات غير منسقة للسياسة الاقتصادية،و كانت عملية تفكك السياسة الاقتصادية و النقدية متناقضة مع متطلبات المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، بالإضافة إلى "إقامة سوق موحدة" تنص على "تقارب تدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء كأدوات تطبق لتحقيق الأهداف المتبعة"، و قد حصل ذلك و ظهرت محاولات لتعزيز التعاون في هذا المجال، و هذا التقارب في المواقف مكن من إقامة "النظام النقدي الأوروبي"، 4 أي نظام قيم صرف ثابتة(لكن قابلة للضبط) مجهزة بقواعد تدخل واضحة، لعب فيها المارك الألماني دور عملة تثبيت و استقرار،5 و تمثل رد فعل بعض الدول الأعضاء بعد أن قلص النظام النقدي الأوروبي من قدراتها على التعامل الاقتصادي في الإبقاء على تقييد حرية تنقل رؤوس الأموال، و أنشأ **النظام النقدي الأوربي** والذي دخل حيز التنفيذ في **13مارس1979** من طرف رؤساء الدول و الحكومات خلال المجلس الأوروبي الذي انعقد في **بريمBrèmeفي 6-7جويلية1978**. هذا النجاح مهد الطريق لإقامة منطقة استقرار نقدي في أوروبا

1 - نص هذا المخطط على تحقيق خلال مدة 10سنوات اتحاد اقتصادي و نقدي من خلال 03مراحل، لم يتوج بالنجاح لعدم ملائمة الظروف الاقتصادية العامة(انفجار نظام الصرف الثابت لبريتين ودس Bretton Woods، الأزمة البترولية، ركود اقتصادي).إلا أن السبب الحقيق لهذا الفشل يرجع إلى اختلافات جوهرية للآراء بين مؤيدي"فرضية التتويج La Théorie de la Couronnement"(بخصوص الألمان و الهولنديين) التي مفادها أن التلاحم الاقتصادي يشكل شرط أولي لتوحيد العملة، و المدافعين على "فرضية القاطرة La Théorie de la Locomotive "(بخصوص الفرنسيين و البلجيكيين و الجمعية الأوروبية) الذين اعتبروا أن العملة الموحدة هي محرك عملية التلاحم.

2 - و كان هذا تحت ضغط مارك ألماني أكثر استقرارا.عدم الاستقرار الاقتصادي المتزايد زعزع شيئا فشيئا الأسس التي كان يقوم عليها هذا النظام فانسحب منه الفرنك الفرنسي و العملات البريطانية و الايطالية. و لم يعد هدف تحقيق اتحاد اقتصادي و نقدي إلى الواجهة إلا حينما وضعت الأسس اللازمة لذلك بواسطة تمتين الاندماج، و ظهور الأفاق المستقبلية بعد تقارب التوجهات السياسية الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات و إتمام السوق الداخلية.

3 - المادتين 107و108من معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

4 - « System Monétaire Européenne (SME) »

5 - M. Roland Tavitian , Le Système économique de la communauté européenne , Mémentos , Dalloz , France ,1990 , p132.

مكن من تحقيق النمو و الاستثمار، و لم يندمج النظام النقدي الأوروبي بانسجام في إطار المجموعة و لكن كان يستنبط أسسه القانونية من قانون المجموعة و من القانون الوطني و لم يجد هذا النظام مكانته في المعاهدة إلا منذ ظهور العقد الأوروبي الوحيد1987 في مادته102، و كان يتكون النظام النقدي الأوروبي من ثلاث عناصر: **الأكوEcu**، **آلية الصرف و التدخل و مختلف آليات القرض.**

2_4 تقرير دولور و معاهدة ماستريخت:

على أساس التقرير الذي قدمه رئيس الجمعية آنذاك، **جاك دولور** في **جوان1989** وضع المجلس الأوروبي الذي انعقد في العاصمة الاسبانية مدريد المبادئ العامة التي تؤدي إلى الاتحاد الاقتصادي و النقدي من خلال المرور بثلاث مراحل،(*) و عملت المجموعة على تعزيز تعاونها النقدي بعد التوقيع على **معاهدة الاتحاد الأوروبي 01 نوفمبر1993** قرر نهائيا إقامة الاتحاد الاقتصادي و النقدي و هو يشكل أحد الأهداف الأكثر طموحا و جدالا في الاتحاد الأوروبي حيث من المنتظر أن يمكن المجموعة من القيام بقفزة سياسية باعتباره العنصر المتمم للسوق الداخلية، و في **01 جانفي1995** اجتمع رؤساء الدول و الحكومات في ماستريخت ليخرجوا بقرارات كانت لها انعكاسات هامة على السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، و من خلالها اعتبر الدول الأعضاء سياستهم الاقتصادية كمصلحة عامة.1

و إذا كانت السياسة الاقتصادية لدولة عضو غير متلائمة مع التوجهات الكبرى، بإمكان المجلس أن يوجه التوصيات الضرورية لهذه الدولة العضو مع الاحتفاظ بإمكانية جعلها علنية كوسيلة ضغط،تدخل معاهدة ماستريخت في إطار السياسة الأوروبية التي تضع التعزيز الاقتصادي قبل الاندماج السياسي، و من ناحية السياسة الندية جسدت معاهدة ماستريخت مخطط دولور من خلال جدول أعمال يهدف تحقيق انجازات سياسية في ميادين محددة،2 و هذا من خلال

---

* و هذه المراحل هي:

- المرحلة الأولى: انطلقت في 01جويلية1990 و كانت تهدف بالخصوص إلى تدعيم التنسيق النقدي و إدخال كافة الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي و إتمام السوق الداخلية و تحضير كافة التعديلات الواجب إدخالها على المعاهدة.

- المرحلة الثانية: حددت بدايتها من 01جانفي1994 من طرف الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية و كانت ترمي إلى تأسيس نظام أوروبي للبنوك المركزية، يتمتع خلال فترة أولى بصلاحيات محدودة.

- المرحلة الثالثة: و الأخيرة انتقل الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس الاتحاد الاقتصادي و النقدي في 01جانفي1999 و إقامة معدلات صرف ثابتة و عملة موحدة لتدعيم وزن الاتحاد الاقتصادي في الخارج.

1 - المادة103 من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

- و للتعمق أكثر انظر كذلك المادة 104 من نفس المعاهدة.

2 - M.Yves Doutriaux , le Traite sue l'Union Européenne , édition Armand colin, France,1992,p123.

المراحل السالفة الذكر،1 و من ناحية المؤسسات أدى التحضير للاتحاد الاقتصادي و النقدي إلى تأسيس في **01جانفي1994**"**المعهد النقدي الأوروبي**" الذي خلفه "**البنك المركزي الأوروبي**"، و تمثلت المهام التي أوكلت للمعهد النقدي الأوروبي في مساندة مجهودات الدول الأعضاء الرامية لتحقيق شروط قبول للتأهل للمرور للمرحلة الثالثة و كذلك إعداد الوسائل و إجراءات تنفيذ سياسة نقدية و صرف موحدة، و هذا على حسب احترام المقاييس التي نصت عليها المادة 109 من معاهدة المجموعة،2 و بالرغم من أنه تم تحديد شروط التلاقي على المستوى السياسي إلا أنها تدل على قدرة الدولة على الانضمام للاتحاد الاقتصادي و النقدي و توضح الفرقات الواسعة الموجودة في مجال التلاقي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و تشكل معاهدة ماستريخت حل وسط بين الرغبة في توفير مدة انتقالية طويلة بما فيه الكفاية و الإرادة في المرور السريع و النهائي للاتحاد الاقتصادي و النقدي حسب جدول أعمال محكم.

3_4 العملة الموحدة الأوروEuro:

طبقا **للمواد102 و 109** لمعاهدة المجموعة الأوروبية المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي و النقدي، انطلقت المرحلة الأخيرة **لإقامة الاتحاد الاقتصادي و النقدي Union économique et Monétaire(U.E.M)** في بداية**1999**،وتم العمل خلال هذه المرحلة على إدخال تدريجي للعملة الموحدة الأورو في الدول التي تتوفر فيها المعايير اللازمة للمشاركة في الاتحاد الاقتصادي و النقدي، على عكس الأوكو(Ecu) European Currency Unit3، العملة الجديدة لن تكون عملة سهلة، و قيمتها ستتركز أساسا على العملات الأكثر استقرارا كالمارك الألماني و الفرنك الفرنسي، باعتبار أن تمثيل الهوية الأوروبية من بين المهام التي ستسند للعملة الجديدة، أطلق رؤساء الدول و الحكومات في شهر **ديسمبر1995 اسم أوروEuro** لأن هذا الاسم له ميزة كونه قصير و يكتب بنفس

1 - أنظر المادة 109 من معاهدة المجموعة الأوروبية.

2 - و هي:

- مستوى عال لاستقرار الأسعار.
- التوازن الدائم للأموال العمومية.
- استقرار معدلات الصرف.
- استمرار التقارب و المساهمة في النظام النقدي الأوروبي.

3 - واحد أكو Ecu=واحد أوروEuro

الشكل في جميع لغات الاتحاد، و **الأورو ينقسم إلى 100 سنتا Cents أو سنتيمCentimes**، و تم تحديد قيمة صرف العملات الوطنية بصفة نهائية انطلاقا من **01جانفي1999** بقرار بالإجماع من مجلس وزراء الاقتصاد و المالية، و الذي انطلق تداولها انطلاقا من **جويلية2002**، و تحدد السياسة الاقتصادية من طرف **البنك المركزي الأوروبي**، وفي المرحلة النهائية نصت ترتيبات معاهدة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسياسة النقدية على إقامة **نظام أوروبي للبنوك المركزية(Système Européen de Banque Centrales(SEBC** المتكون من (**البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الوطنية**)، مكلف بتحديد و تطبيق السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية و يعمل بصفة أولوية على ضمان استقرار الأسعار و يمارس مهامه بكل استقلالية و لا يدعم السياسة الاقتصادية العامة إلا إذا كان ذلك لا يحول دون تحقيق هدف استقرار الأسعار، و عرف الأورو عدة صعاب نظرا لتدهور السوق العالمية و تضارب العملات العالمية و الذي شهد أخذ و رد مع الدولار، و يبقى تقييم الآثار التي قد تنجم عن الاتحاد الاقتصادي و النقدي الذي هو في طور الانجاز و مكانة العملة الأوروبية في النظام النقدي الدولي متروك للسنوات القادمة،و سينجم عن استقرار منطقة تتداول فيها عملة موحدة بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين و الدوليين فوائد كثيرة حيث ستلغى النفقات المرتبطة بوجود عملات مختلفة في كنف الاتحاد الأوروبي، و إذا كان إدخال الأورو سيتطلب من المواطنين الأوروبيين بدل مجهودات للتكيف على تداول العملة الموحدة إلا أن ذلك لن يخلو من تنمية الشعور لديهم بالانتماء إلى قارة أوروبية موحدة تقتسم نفس القيم و المصالح.

خامسا: سياسة النقل و الشبكات الأوروبية:

منذ بداية الثمانينات، حققت سياسة النقل المشتركة تقدما معتبرا في اتجاه تحقيق الأهداف المرتبطة بإتمام السوق الداخلية، وظهرت إلى الوجود منذ سنة1993 سوق مشتركة للنقل تتمتع فيها مؤسسات النقل بحرية تقديم خدماتها في كافة أنحاء إقليم الاتحاد بدون الأخذ بعين الاعتبار الحدود الداخلية، و يستفيد من هذا الاندماج الأوروبي في ميدان النقل و قبل كل شيء قطاع النقل بذاته الذي يشغل ما يقارب سبعة ملايين شخص و يشكل تقريبا6%من العائد الداخلي الخام الأوروبي، و قد أخذ في ذلك سياسة منتهجة من أجل تسهيل ذلك و سهولة نقل السلع و المواطنين في الإقليم الأوروبي، و يتمم الاتحاد الأوروبي الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في مجال النقل، عندما تتخطى المشاكل الحدودية الوطنية للدولة العضو الواحدة، و بهدف تطوير الشبكات الأوروبية تشجع المجموعة ترابط الشبكات الوطنية و تكييف المقاييس التقنية،و يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات لمشاريع منشآت ذات مصلحة عامة

تتوفر مبالغ مالية لتمويلها،1 بهدف تحقيق اندماج أوسع لمختلف أنماط النقل، و يلعب قطاع النقل أهمية متزايدة في السوق الموحدة فهو يساند حرية تنقل البضائع و الأشخاص، و يحظى اندماج شبكات النقل الوطنية و تحسين اندماج مختلف أنماط النقل باهتمام بالغ لتقليص الازدحام على المحاور الكبرى و التأثير السلبي على البيئة و كذلك ضمان توزيع سريع للبضائع، و تحاول الجمعية تشجيع استعمال أنماط نقل تكون أقل تلوثا و أقل كلفة و لذلك ساندت جملة من مبادرات النقل الأوروبي كنفق تحت بحر المانش و مشروع إقامة قطار ذو سرعة كبيرة، منشآت مثل هذه المشاريع الطموحة و الباهظة الثمن تشكل عنصرا أساسيا في عملية الاندماج.

1.5 الشبكات الأوروبية:

تتعلق الشبكات الأوروبية بالمشاريع الكبيرة العابرة للحدود الوطنية للدول الأعضاء و ذلك في ميادين النقل و الاتصال و توزيع الطاقة، و هي تسهل حسن سير السوق الموحدة بتمكين الأشخاص و البضائع من التنقل بحرية و بسرعة عبر كافة أنحاء الاتحاد، كما تقرب الشبكات الأوروبية المناطق المعزولة من المناطق المزدهرة و تسهل تطورها الاقتصادي من خلال تدعيم الروابط فيما بينها، و بالإضافة إلى ذلك تدعم الشبكات الأوروبية روابط المجموعة مع جيرانها في أوروبا الوسطى و الشرقية و البحر الأبيض المتوسط، ففي ميدان الطاقة تربط شبكات الكهرباء و الغاز دول الاتحاد الأوروبي بالدول المجاورة له، من خلال أنابيب الغاز القادمة من روسيا و من وسط أسيا و من الجزائر، وقد سهلت التكنولوجيات الرقميةNUMERIQUESالحديثة، من اتصال المؤسسات و المواطنين بعضهم ببعض في الوقت الذي تطورت فيه على مستوى المجموعة الأوروبية مقاييس تقنية مشتركة لتحسين عملية الاندماج. و برز عدم توافق في المواقف فيما يخص الشبكات الأوروبية، التي ترى بعض الدول الأعضاء عدم ضرورة تمويل المجموعة لمثل هذه المشاريع بينما تركز الدول الأعضاء الأخرى و الجمعية على أن إقامة الشبكات الأوروبية يشكل إجراء أفقي لسياسة صناعية بالغة الأهمية.

سادسا: سياسة البحث العلمي و التكنولوجي:

أدخل تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية و المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية البحث و التكنولوجيا في إطار سياسة المجموعة الأوروبية، و قدكانت النتائج ملموسة بالخصوص في ميدان الطاقة الذرية أين كانت تهدف السياسة الأوروبية من خلال البحث و تنظيم التموين بمادة" **الأورانيوم**" على مستوى المجموعة إلى خلق صناعة نووية تولي

1 - و هذا من خلال ميزانية المجموعة أو بقروض من البنك الأوروبي للاستثمار.

الحاجيات الذاتية و لها القدرة على المنافسة على المستوى الدولي، و قد تجسدت في إطار إتمام السوق الداخلية الأوروبية فكرة "**مجموعة أوروبية للتكنولوجيا**" و قد سجلت سياسة التكنولوجيا لأول مرة سنة1986 في العقد الأوروبي الوحيد ثم في معاهدة ماسترخيت1993 حيث كلفت معاهدة المجموعة الأوروبية(**المادة 130**) الاتحاد بمهمة تعزيز الأسس العلمية و التكنولوجية للصناعة الأوروبية، واعتبارا للضعف التكنولوجي لأوروبا اتجاه المنافسة الأمريكية و الآسيوية أصبح من الضروري على الدول الأوروبية بدل مجهودات معتبرة في البحث العلمي للاحتفاظ على قدراتها التنافسية على المستوى الدولي،و الضعف الواضح للشركات الأوروبية في السوق العالمية يخص الصناعات التقليدية و القطاعات ذات التكنولوجيات العالية على حد سواء، إلا أنه يمكن لسياسة محكمة في هذا المجال أن تساهم في تقليص العجز التكنولوجي لأوروبا، و يشكل تحسين استعمال القدرات الصناعية محل انشغال القدرات الصناعية محل انشغال أساسي للجمعية الأوروبية و للدول الأعضاء، و يقدم تنفيذ برامج البحث العلمي للاتحاد الأوروبي فرصة تكملة و ربط فيما بينها مختلف برامج البحوث الوطنية مما يجنب تعدد الأبحاث في نفس الميادين و يضمن استعمالا عقلانيا و فعالا للتمويلات المالية، و من بين المبادرات الايجابية التي اتخذت، يمكن ذكر تعاون المجموعة مع دول أوروبية غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي في برامج بحث لتجنيد كافة الطاقات المادية و الفكرية الموجودة غرب القارة من أجل ضمان ديناميكية فعالة للعلم و التكنولوجيا في أوروبا،1 و يبقى نجاح سياسة البحث و التكنولوجيا مرتبط بالمبادرات المناسبة التي تقوم بها سياسات القطاعات الأخرى، لا سيما ، في مجالات السياسة الصناعية و التنظيم و المنافسة و الشغل، غير أن تنسيق ترتيبات تدخل في إطار هذه السياسات المختلفة يثير ترددات و تحفظات هامة، و يعتبر البعض المبادرات السياسية في ميادين البحث و التكنولوجيا اجراءات توجيهية معارضة لمعتقداتهم المساندة لفكرة سوق مفتوحة تمارس فيها المنافسة بحرية مطلقة.

سابعا : السياسة الصناعية:

تمثلت السياسة الصناعية للمجموعة لمدة طويلة في معالجة الأزمات التي تحدث في قطاعات خاصة بالخصوص بعد سنة1975 و بداية الثمانينات، صممت الجمعية الأوروبية خلال هذه الفترة برامج هيكلية فيما يتعلق بالمناجم و بالصناعة النسيجية و مصانع السفن و صناعة الأحذية، عكس سياسة المنافسة، التي تهدف إلى إقامة ظروف عادلة في

1 - و يمكن ذكر في هذا الصدد تأسيس المركز الأوروبي للبحث النووي Le Centre Européen de Recherche Nucléaireسنة1954 و الوكالة الفضائية الأوروبيةL'Agence Spatiale Européenne سنة 1975 التي تنسق البرنامج الفضائي الأوروبي(القاذفات أريان Lanceurs Ariane)، المحطة الفضائية كولومبس، مركبة فضائية أرمسHermèsو الأقمار الصناعية) و الوكالة أوريكا Européen Research Coordination Agency(EUREKA)سنة 1985 لتشجيع البحث الدولي في الميدان التكنولوجي. و إنشاء الوكالة الأوروبية. و أوريكا جاء كرد فعل مدني للبرنامج الأمريكي الملقب بمبادرة الدفاع الإستراتجيةInitiative de Défense Stratégique(IDS) ذات طبيعة عسكرية أساسا.

السوق و غير تمييزية بين كافة المؤسسات، و تهدف السياسة الصناعية التدخل في السوق بصفة اختيارية لحماية الصناعات القديمة المهددة من طرف الاستيراد و تشجيع التعاون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيم قطاعات جوهرية أو تشجيع بصفة عامة تحسين الإنتاجية و تقليص التكاليف،1 اذ تريد المجموعة تحسين سرعة رد فعلها تجاه تزايد التحالفات الإستراتجية على مستوى الأسواق الدولية و تجاه الاتفاقيات الثنائية التمييزية كالاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان حول **الأجهزة الشبه توصيليةsemi-conducteurs**، وبعض الدول في الاتحاد لا تحترم القواعد المطبقة و تقدم مساعدات واسعة لصناعتها الحديدية و لقطاعات أخرى من الاقتصاد، كما أن القرارات المتعلقة بالإعانات الجهوية التي تؤخذ في كنف المجلس تتخذ أكثر فأكثر طابع سياسي، و من المحتمل أن النزاع الخفي بين السياسة الصناعية و السياسة الجهوية من جهة، و مع سياسة المنافسة من جهة أخرى، سيتفاقم مع ارتفاع مصاريف السياسات الجهوية و البحث و التنمية.

ثامنا : سياسة المنافسة و الميدان الضريبي:

يعتبر مبدأ المنافسة من بين المبادئ الأساسية التي تظهر المجموعة الأوروبية حرصا شديدا على احترامه من قبل الحكومات الوطنية و المتعاملين الاقتصاديين، و يهدف من وراء سياسة المنافسة المحافظة على نظام اقتصادي يضمن منافسة عادلة بين المتعاملين الاقتصاديين موضوعين على قدم المساواة و ذلك بمنع الاتفاقيات التي تهدف السيطرة على السوق، و التعسف في استعمال وضع مهيمن و مراقبة تحالفات الشركات و المساعدات الحكومية و تحرير بعض القطاعات التي تحتكرها مؤسسات عمومية أو خاصة مثل أسواق الاتصالات اللاسلكية و النقل و الطاقة، و بالرغم من إقامة سوق مشتركة و اتحاد اقتصادي و نقدي، ليس للمجموعة الأوروبية إلى حد الآن سياسة حقيقية في المجال الضريبي. هنالك ترتيبات خاصة منصوص عليها في **المواد90و93** من معاهدة المجموعة الأوروبية غير أن إجراءات اتخاذ القرار في الميدان الضريبي تتطلب الحصول على تصويت بالإجماع في كنف المجلس مما يصعب عملية التصديق على قواعد مشتركة في مال الضرائب المباشرة و غير المباشرة. مع إنشاء السوق المشتركة في سنة1993 تم إلغاء

1 - تتمثل آليات هده السياسة في وسائل كلاسيكية كالترتيبات الضريبية و المساعدات المالية و تشجيع البحث العلمي و في أدوات أكثر تطورا كمعاهدات التحويل التكنولوجي و الهيئات الاستشارية(لجان تكنولوجية) تمكن من إقامة حوار بين ممثلي قطاعات الاقتصاد و العلوم و السياسة.

الرقابة على مستوى الحدود الداخلية للاتحاد فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة،1 كما تجدر الإشارة أن السياسة التجارية المشتركة ترتكز على تعريفة جمركية موحدة تطبقها كافة دول الأعضاء في المجموعة الأوروبية.2

8ـ1سياسة المنافسة:

تطبق التنظيمات على المنتجات الوطنية و الأجنبية ،لكن قد تستعمل لإعاقة بعض البضائع الأجنبية، و يتخذ الجهازين الأوروبي لوضع المقاييس، **اللجنة الأوروبية للمقاييس(C.E.N)** و **اللجنة الأوروبية للمقاييس الالكتروتقنية(C.E.N.E.L.E.C)** قرارهم بالأغلبية المقترنة، كما هو عليه الحال في المجلس و يستلزم عليها سحب التنظيمات الوطنية غير مطابقة للمقاييس الأوروبية، تنطلق النظرة الجديدة من مبدأ مفاده أن منتوج مصنع حسب المقاييس الأوروبية يستجيب لدواعي الأمن الأساسية المنصوص عليها في التعليمات، و إن كان يحتفظ كل منتج بإمكانية عدم تطبيق المقاييس الأوروبية لكن يستوجب عليه في هذه الحالة أن يثبت أن منتوجه لا يشكل أي خطر، بهدف تجنب إقامة عراقيل جديدة للتجارة و مساندة مبدأ الاعتراف المتبادل، تعهدت الدول الأعضاء بموجب التعليمةCEE/189/83 بإشعار الجمعية الأوروبية مسبقا بكافة مشاريعهم المتعلقة بالمقاييس و التنظيمات التقنية،3 ولا يمكن للسوق الموحدة أن تشتغل بفعالية في غياب منافسة حرة و عادلة تتطلب تطبيق نفس القواعد على الجميع،4 و تتمتع الجمعية الأوروبية التي تراقب احترام قواعد المنافسة بجملة من السلطات المستنبطة من القواعد المنصوص عليها في مختلف المعاهدات و التي يعاد تحديدها باستمرار للتأقلم مع مستجدات السوق، و بإمكان الجمعية منع السلطات المركزية و الجهوية من تدعيم تعسفي للصناعات الوطنية خرقا لقواعد المجموعة في مجال المنافسة، كما يمكن للجمعية كذلك الاهتمام بالتجمعات الكبيرة للوقاية من ظهور احتكارات كما يمكنها وضع حد أو معاقبة أي كرتلcartelيتعسف في استعمال وضعيته المهنية. لهذا الغرض يستوجب على الاتحاد الأوروبي بدل مجهودات خاصة

1 - M. Alain buckett , Vat in European Community , Second Edition , Butterworths ,1992 , p7-8.

2 - Commission européenne , DG de L'éducation et de la culture , Unité publication , le traite d'Amsterdam , Mode d'emploi , 1999 ,p59.

3 - للتفصيل أكثر انظر المادتين:

-30 و 36 من معاهدة المجموعة الأوروبية.

- و انظر كذلك الحكم الذي أصدرته محكمة العدل للمجموعات الأوروبية في قضية كاسيس ديجونCassis Dijon سنة1979 قدم حلا واقعيا و علميا و قطعيا لصالح ضمان حرية التبادل حيث أكدت المحكمة انه مبدئيا كافة المنتجات التي صنعت بصفة قانونية و تباع في دولة عضو يمكن كذلك بيعها في الدول الأعضاء الأخرى.و لمنع أي منتوج يجب أن يكون الإجراء ضروريا لحماية مصالح عمومية عليا و لا يوجد إجراء أكثر مرونة لضمان هذه الحماية.

4 - عبد العظيم الجنزوري ، الأسواق الأوروبية المشتركة و الوحدة الأوروبية ، دار المعارف، القاهرة-مصر1984' ص40.

على المستوى المتعدد الأطراف لتحديد في إطار منظمات اقتصادية دولية **كالمنظمة الدولية للتجارة OMC** ، و **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE**، و كذلك البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، القواعد القانونية الملزمة لنظام منافسة دولي يضمن حرية المنافسة بين كافة المتعاملين، و يؤدي تدعيم المنافسة في كنف الاتحاد إلى تحسين مستوى تسيير المؤسسات و إلى الرفع من نسبة التخصص مما يدعم القدرة التنافسية للاتحاد على المستوى الدولي.

8ـ2 الميدان الضريبي:

لم تترك الجمعية الأوروبية مسألة توفيق الضرائب تتم فقط تحت ضغط متطلبات السوق حيث تمكنت في 17ماي1977 من الحصول على التصويت لصالح "**التعليمة السادسة**". ففي 11 فيفري 1967 عززت بروكسل الفكرة التي مفادها أن حرية تنقل البضائع و الأشخاص تتطلب حد أدنى من التوفيق الضريبي بين الدول الأعضاء،1 و بعد التصويت على هذه الوجهة تراجعت العديد من الدول عن قرارها بوضع قائمة طويلة من الاستثناءات، و سعيا دائما وراء تحقيق الانسجام الضريبي قدمت الجمعية الأوروبية في سنة1995 مشروع لتوفيق الضرائب على الادخار إلا أنها تعرضت لعناد الدول الأعضاء،و لتفادي الحاجز، رغبت الجمعية الأوروبية في حدوث- خلال مؤتمر نيس- تعديل في طريقة اتخاذ القرارات في كنف الاتحاد فيما يتعلق بالضرائب و رفع فعالية نشاط محكمة العدل الأوروبية بتحسين ظروف عملها،(*) إلا أنها لم تأتي بالانفتاح الضريبي المنتظر رغم الآمال المعلقة عليها.

تاسعا: السياسة الجهوية:

اثر انضمام الدنمارك و ايرلندا و المملكة المتحدة إلى المجموعة سنة1973 ازداد الإحساس بحتمية توفير جهاز يختص بالسياسة الجهوية و انبثق على ذلك تحديد المجموعة لسياسة جهوية سنة1975، و قد بات واضحا أنه لا يمكن تحقيق اتحاد سياسي و اتحاد اقتصادي و نقدي إلا إذا كانت المناطق المزدهرة متضامنة –كما هو عليه الحال في الدولة الواحدة–مع المناطق الأقل ازدهارا لمساعدتها على تقليص تدريجيا للفوارق الاقتصادية الموجودة، و عملت في ميدان السياسة الجهوية المجموعة على اقتراح تشجيعات مالية من جهة و من جهة أخرى، على تنسيق سياسة الدول

1 - التعليمة السادسة حددت كيفية تحقيق هذا التعويض بإقامة نظام تعويض تحصيل الرسم على القيمة المضافة بتوفيق وعاء هذه الضريبة غير مباشرة.

* و قد صرح في هذا الصدد إلى الصحافة احد أعضاء ديوان رئيس الجمعية بأن "الأولوية بالنسبة للجمعية تتمثل في زيادة عدد التوجيهات التي تخضع إلى التصويت بالأغلبية المقترنة MAJORITE QUALIFIEE، لا سيما، بالنسبة للملفات الضريبية و تقليص عدد المواضيع التي تتطلب الإجماع".

الأعضاء، و في مجال السياسة الجهوية يتعلق الأمر كذلك بمراقبة الإعانات الوطنية للتأكد من أنها لا تشكل خرقا لقوانين المنافسة،و شكلت في ذلك عدة صناديق في عدة مجالات،(*) و تنص الترتيبات الجددة في ميدان السياسة الجهوية على توضيح توزيع المسؤوليات في ميدان تسيير الصناديق الهيكلية و كذلك تطبيق متزايد للمبدأ الاحتياطي، و أصبحت الدول الأعضاء مكلفة بتسيير البرامج و تمويلها، هذا يعني أن عليها السهر على الاستعمال الملائم و المراقبة اللازمة للصناديق، و في نفس الوقت الوقاية، و إبراز و تعديل التجاوزات الممكن وقوعها.

عاشرا: البعد الإنساني:

تحسين ظروف حياة المواطن الأوروبي من بين الأهداف الأساسية التي سطرتها المعاهدات المؤسسة للاتحاد الأوروبي، و تعمل المجموعة الأوروبية على التقرب من رعايا الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل تنمية روح المواطنة لديهم و بالسهر إلى الاستجابة لمطالبهم لا سيما ، في **الميدان الاجتماعي، و التربوي** ، و **التكوين المهني**، و **الثقافة**، و **الصحة العمومية**، و **حماية المستهلكين**، و **البيئة**...2

احدا عشر: التعاون في ميادين العدالة و الشؤون الداخلية:

يحقق التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي في 07فيفري1992 تطورا محسوسا نحو تحقيق الاندماج في ميادين العدل و الشؤون الداخلية،ففي **المادة 08** و ما يليها من معاهدة المجموعة الأوروبية أدخل مفهوم المواطنة الأوروبية الذي تعطي لكل مواطن أوروبي الحق في التنقل و الإقامة بدون قيد على أقاليم الدول الأعضاء، و كذلك الحق في التصويت و الانتخاب في الانتخابات البلدية للدولة العضو محل الإقامة، و كافة المسائل الأخرى المتعلقة بميادين العدل و الشؤون الداخلية منصوص عليها 8 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، كون مشاكل الهجرة و اللجوء السياسي و تجارة

---

* و منها :

الصناديق الهيكلية، الصندوق الأوروبي للتنمية المحلية، الصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الفلاحي، الأداة المالية لتوجيه الصيد البحري، صندوق الالتحام. و شكل بدورها خلق مناصب شغل و تساهم في التنمية الاقتصادية. و تطرقت لها أجندة 2000و التي أصبحت تنص على 4 برامج أساسية من 13 و هي: - التعاون ما بين الدول ، و ما بين الحدود و ما بين المناطق يهدف إلى تشجيع تنمية متوازنة في كافة أنحاء تراب الاتحاد الأوروبي.

- التحول الاقتصادي و الاجتماعي للمدن التي تعاني من الأزمة.

- التنمية الريفية.

- تعاون بين الدول لتحديد وسائل عديدة لمحاربة التمييز و الفوارق المختلفة في حصول الرجال و النساء على مناصب عمل.

2 - للتعمق أكثر أنظر:

- نعيم سلطان شيبوط ، التكتل الأوروبي ،المرجع السابق، ص120-148.

المخدرات و مختلف الأشكال الخطيرة من الإجرام الدولي المنظم تشكل محل قلق متزايد لمواطني الاتحاد الأوروبي، و اعتبرت المسائل التالية بأنها ذات مصلحة عامة: **اللجوء السياسي عبر الحدود الخارجية للدول الأعضاء، سياسة الهجرة و السياسة تجاه رعايا دول الخارج المجموعة، محاربة الإدمان و المخدرات و محاربة التهريب الدولي، و تعاون القضاء المدني و تعاون القضاء الجنائي و التعاون في ميدان الجمارك و التعاون بين أجهزة الشرطة بهدف الوقاية و محاربة الأشكال الخطيرة للإجرام الدولي** ، و في هذه الميادين يحدد المجلس(المتكون من وزراء الداخلية و العدل للدول الأعضاء) مواقف موحدة كما يصادق على أعمال موحدة في إطار احترام مبدأ الاحتياطية، و يقوم بإصدار المعاهدات و غالبا ما يصدر المجلس أحكامه بالإجماع.1

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي و مدى هيمنته على الإقليم الأوروبي:

منذ انشاء الاتحاد الأوروبي أصبح له دور و تأثير كبير على الصعيد الأوروبي ، و هذا من كل النواحي سواء الاجتماعية ، السياسية، الاقتصادية...و قد تختلف القوانين الداخلية للدول الداخلة في الاتحاد الأوروبي و أخرى خارجه و هذا ما سأتطرق له في هذا المطلب:

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي و الدول الاتحادية(الدول الداخلة في الاتحاد)

أولا: آلية صنع القرار في الإقليم الأوروبي: □

وسط هذا العدد الكبير من المؤسسات و اللجان التي يضمها الاتحاد الأوروبي، فان هناك الكثير ممن يتساءل عن الكيفية التي يتم بها صنع القرار الأوروبي بصدد العديد من القضايا و الأزمات التي يعج بها العالم اليوم، أولا و قبل كل شيء و رغم هذا التداخل و التشابك في عمل المؤسسات و في علاقاتها الوطنية و الخارجية، فانه ليس هناك من إشكالية تطرح بصدد العلاقة بينها، و إنما هي تعمل من خلال إرادة واحدة و نحو هدف واحد هو: **المصلحة القومية العليا لأوروبا**، بدولها و شعوبها و أنظمتها السياسية التي استقرت على نمط سياسي اقتصادي، مهما اختلف، و تعاقب القابضون على السلطة ،حيث يتم الوصول إليها من خلال طريق أو منهج ديمقراطي متفق عليه بين مختلف

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي ، المرجع السابق، ص169-179.

2 - ناظم عبد الواحد الجاسور، الوحدة الأوروبية و الوحدة العربية، المرجع السابق ص24-27.

التيارات والاتجاهات السياسية والحزبية، ولا مجال للإخلال به، وإذا ما تم تعزيز وترصين أسس البيت الصغير في إطاره الوطني ، فإنه من السهولة تشييد أركان البيت الأوربي الكبير وعلى وفق الأسس نفسها وانطلاقا منها وذلك لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء ، و التي ليس بمقدور كل دولة منفردة على مجابهتها ، حيث أن دروس الماضي ، وخاصة فترة ما بين الحربين العالميتين كشفت عن ذلك الخلل الواضح ، ورسخت من قناعة التعاون الجماعي ليس في التصدي للتحدي الخارجي وحالة التفكك والتنازع التي تسود الأمم الأوربية وإنما في حل كل معضلات البناء الاقتصادي والاجتماعي الداخلي ،ومن هنا توفرت حالة الاستجابة في اتجاه الاندماج ولكن بصيغ تتصاعد تدريجيا وبخطوات أخذت بنظر الاعتبار كل الظروف والمتغيرات في بعديها الإقليمي والدولي، ومن هنا فإن **النظام الإقليمي الأوربي** المتمثل ، سواء كان مايعرف بالسوق الأوروبية المشتركة ، حيث الاندماج الاقتصادي ، أم الصيغة المتقدمة للاتحاد الأوربي بعد أن وضعت ماستريخت أسس الاندماج السياسي ، يعد من أكثر **التنظيمات الإقليمية تماسكا** على الاستجابة للظروف والمتغيرات التي تواجهها الساحة الأوروبية الدولية علي وجه الخصوص ، وهذا ليس متأتي فقط من تماسك ترتيبه الهيكل التنظيمي والمؤسسات العاملة ، وإنما من توفر الإرادة السياسية الأوربية التي جمعت كل الكيانات المعتددة المتنافرة في إطار واحد لتحقيق هدف سياسي في إنشاء ، أو ولادة كيان جديد ، هو البيت الأوربي وفق أسس ثابتة ورصينة مستندة إلى الإرادة الشعبية الواسعة من خلال مشاركة سياسية مقننة دستوريا تسري على كافة مفاصل الحياة اليومية ، وهو الأمر الذي اعتبر شرطا أساسيا وجوهريا لكل دولة أوربية ترغب في الانتماء إلى هذا البيت، والنقطة الأخرى التي تثار بهذا الصدد هي درجة المصداقية في اتخاذ القرارات وتنفيذها وثقة المواطن بالنظام السياسي القائم ودرجة تحقق الحقوق والالتزامات المترتبة على ذلك الانتماء، فالقرار الذي يصدر من الاتحاد الأوربي فهو يصدر إما بشكل تعليمات أو توجيهات، أو قرارات ذات طبيعة خاصة، أو توصيات في نهاية مؤتمرات القمة النصف سنوية، و كذلك ما يتخذ في كافة المؤسسات و اللجان الأخرى، و تكون آلية اتخاذ القرار مهما كانت صنعته أو طبيعته مفصلة إلى مراحل عدة، فهناك **آلية الاقتراح**، ثم **التشاور** و التي يتم من خلالها الإعداد بالتعاون مع كافة الإدارات ، ثم **الاستشارة** من خلال حزمة من الخبراء و المستشارين قبل اتخاذ أي قرار بصدد المشروع المعروض الذي يجب أن يحظى بدراسة وافية من قبل كل دولة من خلال ممثلها الخاص في أي موقع ، أو أي مؤسسة أو لجنة في الاتحاد الأوروبي، و تتبع هذه الآلية الرئيسية في اتخاذ القرار بمراحله الثلاث آلية أخرى من **التعاون** حيث تستخدم في صنع عدد من السياسات الخاصة بالاتحاد خصوصا فيما يتعلق بالبرلمان الأوروبي، حيث تسير وفق الخطوات التي تم الإشارة إليها ، من **إعداد المشروع، الاقتراح** من قبل المفوضية و الذي ينتقل مابين المجلس الوزاري و البرلمان لاتخاذ موقف مشترك بعد اكتمال كافة الإجراءات اللازمة **لإقراره** بصيغته النهائية و الذي يتطلب في كل

الأحوال حصول الإجماع بصدده خصوصا إذا حصلت بعض التباينات في مواقف الدول و نادرا ما يحصل أن رفض مشروع القرار نهائيا، لأن الهدف النهائي من طرحه هو أصلا تحقيق التعاون، و بذلك فانه لا يصل إلى حيز التنفيذ إلا بعد أن أشبع مناقشة و تعديلا،1 و في الواقع فان أي قرار يصدر و مهما كانت القنوات التي يمر بها و الإجراءات التي يتخذها فانه يأتي نتيجة تفاعل بين الدول الأعضاء ، آخذا بنظر الاعتبار مصالح هذه الدول صغيرها و كبيرها، و لاسيما في مجالات تعزيز الوحدة السياسية و الاقتصادية و المالية للاتحاد، حيث أن إقرار مبدأ التعويض و الذي يعني توحيد معايير النظر إلى المشكلة قيد البحث بحيث تخدم أهداف الجماعة ، و سياسة مشتركة تدريجية تسمح لجميع الأطراف بالتكيف معها مع إعطاء تعويض جماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر و مساعدته على التكيف مع الوضع الجديد، تعد في الواقع من الثوابت القائمة في البناء الأوروبي، التي ساعدت على صلابة هيكله التنظيمي و فعالية مؤسساته و نشاطها، أما فيما يخص السياسة الخارجية بصدد العديد من القضايا و الأزمات الدولية، فان الحصول كحد أدنى على موقف مشترك حتى و لو كان ظاهريا ضرورة يتطلبها تماسك الاتحاد و سياق عمل مؤسساته، و لا ننسى في الإشارة إلى أن أي قرار يتخذ أو موقف يجب أن يضع في اعتباره جماعات المصالح، و الرأي العام المؤثرة على السياسة العامة للاتحاد ، و منحه الشرعية التي هو دائما بحاجة إليها، و في تعزيز دور النخبة السياسية التي أخذت على عاتقها ، و مازالت مهمة إرساء دعائم البيت الأوروبي، ومن الطبيعي إذا الإشارة إلى أن هناك عوامل خارجية أو كوابح لها تأثيرها في آلية صنع القرار السياسي الأوروبي و التي يزداد ثقلها أو يخفف تبعا للظروف التي تحيط بالعلاقات الدولية، و توازن القوى، و متغيرات الأحداث التي تفرض أحيانا تراجعا، وأحيانا أخرى تقدما في اتخاذ المواقف لكنها في المحصلة النهائية تصب في الحفاظ على المصالح الأوروبية، و إذا كانت أول خطوة هدف إليها الاندماج الأوروبي تركزت في الإنعاش الاقتصادي و الاستقرار السياسي و الاجتماعي فإنها جعلت من المواطن أن يتحكم في سلطة اتخاذ القرار من خلال إشراكه مباشرة في انتخاب البرلمان الأوروبي و تحديد الاتجاهات السياسية الأمر الذي منح هذه المؤسسات شرعية العمل بروح استقلالية و بعيدة عن كل ضغوط سياسية أو اقتصادية، ومن هنا فان الوحدة الأوروبية ترسخت من خلال إرادة شعبية قوية، و في لحظات تاريخية معينة حاولت أوروبا استغلالها و توظيفها لحل مشاكلها مع نفسها، و مع الآخرين.

1 - محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، المرجع السابق، ص56-61.

ثانيا: مبدأ سمو القانون الدولي الأوروبي على الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد و أثره المباشر: □

2ـ1 مبدأ سمو القانون الدولي الأوروبي على الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد:

الأصل أن كل دولة طرف في معاهدة ما ، يقع عليها عبء ضمان تنفيذها بكل الطرق و الوسائل المتاحة لديها، و لا يهم طبيعة النص الذي تتخذه من أجل ذلك، إن كان النص تشريعيا أو تنظيميا، و الأصل كذلك، أن كل دولة تعاقدت مع دولة أخرى أو دول أخرى فان ذلك يؤكد رغبتها على الارتباط بتنفيذ التزامات معينة مقبولة لديها، حتى لو لم تكن مقتنعة بها، فإنها راضية بتنفيذها عملا بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، و يفترض في الدول حين إبرامها للمعاهدات، أنها على دراية بما تتضمنه، و أنها نافذة و لا حاجة لوضع شروط تخص التنفيذ، أما بخصوص سن الدول لتشريعات مخالفة لمضمون محتوى الاتفاقية، فانه في نظرنا يجب التفرقة بين نوعين من الاتفاقيات:

النوع الأول: الذي يكون مضمونه موجه للدول ككيان سياسي، و لا علاقة له بالشؤون الداخلية للدول، ليس له أي أثر يضر بتطبيق و نفاذ المعاهدة، و بالتالي ، فان الدولة في حالة عدم تنفيذها للمعاهدة فإنها تكون مسؤولة دوليا عن إخلالها بالتزاماتها، **أما النوع الثاني:** فيتعلق بالمعاهدات التي تنشئ حقوقا للأفراد، إذ يصبح من واجب الدول الأطراف سن التشريعات التي تتوافق مع هذه المعاهدات، و لا تكون ذات محتوى مخالف لها، فكل القوانين السابقة للمعاهدة و التي لا تتطابق معها، تعتبر ملغية ضمنيا، بدءا من تاريخ نفاذ المعاهدة، أما بالنسبة للقوانين اللاحقة، فان الأطراف ملزمون باتخاذ كل الإجراءات لسن تشريعات تتماشى و مضمون المعاهدة، و في حالة تعارض، بين قواعد القانون الدولي و قواعد القانون الداخلي نجد رأي فريقين: **الفريق الأول:** يرى بأن تطبق المحاكم قواعد القانون الوطني، و ترفض تطبيق قواعد القانون الدولي، لأنها مستمدة حسب رأيهم من قواعد القانون الداخلي أو مشتقة منه، إذن القاعدة العليا التي تستمد منها بقية القواعد قيمتها هي الدستور الداخلي، و على المحاكم الوطنية احترام هذا الدستور الذي يبين اختصاصات الدولة و كيفية إبرام المعاهدات الدولية، غير أن هذا الرأي، مردود عليه، و لا يوجد من يؤيده الآن، لأن الأخذ به ينفي القواعد الإلزامية لقواعد القانون الدولي، و أن فكرة أن المعاهدات الدولية تستمد قوتها من الدستور، غير صحيحة، لأنه لو كان الأمر كذلك، لكان ملزما على المجتمع الدولي أن يغير المعاهدات عند تغيير دستور كل دولة طرف في المعاهدة لسبب أو لأخر، و جرى العمل الدولي اليوم، على أن التعديلات الدستورية

---

1 - أنظر في هذا الصدد:

- عبد الودود أحميداتو، تطبيق القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد، المرجع السابق، ص 28-59.

أو الثورات الداخلية، لا تمس بصحة المعاهدات الدولية التي أبرمتها الدول، لان بقاء المعاهدات يبنى على فكرة قانونية مفادها، مبدأ بقاء الدولة و استمرارها رغم التغيرات الدستورية، أما **الفريق الثاني:** يرى بأن تطبق المحاكم الوطنية القانون الدولي، و ذلك تفاديا لتنصل الدول و تهربها من التزاماتها الدولية، لأنها لو غلبت القانون الداخلي على الدولي، لأصبحت تعبث بسن القوانين، و إدخال التعديلات عليها، أملا في الاستناد عليها للإفلات من تحمل المسؤولية الدولية،1 **وما يستنتج** من هذا ، هو أن **محكمة العدل الأوروبية** طورت مبادئ ضرورية و هامة، بشأن **مبدأ سمو القانون الدولي الأوروبي على الأنظمة الداخلية للدول الأعضاء** بحيث أقرت مايلي: **سمو القاعدة القانونية الأوروبية على القاعدة القانونية الوطنية السابقة لها؛ سمو القاعدة القانونية الأوروبية على القاعدة القانونية الوطنية اللاحقة لها**؛ و إجمالا و في كل الأحوال، **سمو القاعدة القانونية الأوروبية على القاعدة القانونية الوطنية، في حالة وجود تعارض بين قانون وطني و آخر أوروبي**، و ذلك بفرض القاعدة القانونية الأوروبية على القاعدة القانونية الداخلية.2

2-1-1تطبيق مبدأ سمو القانون الدولي الأوروبي على الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد:

أصبح إدماج قانون المجموعات مقبولا داخل الأنظمة الوطنية الداخلية لدول الاتحاد، بعدما أنشأت أحكامه حقوقا، و رتبت التزامات في ذمة الخواص، و منذ أن أصبح القضاة الوطنيون ملزمين بضمان احترامه، فان هؤلاء الآخرين سيجدون أنفسهم أمام مشكل الأسبقية أو السمو بين كل من القانون الوطني و قانون المجموعات، الذي لم تنص المعاهدات المتضمنة له على أي دلالة لحل هذا الإشكال، بالفعل، فإذا كانت هذه المعاهدات تتضمن عبارة التطبيق المباشر التي تمنحها للتنظيمات، فإنها لم تتضمن أي عبارة مشابهة، تنص بطريقة صريحة، على سمو قانون المجموعات على القوانين الداخلية، وإن وجود فجوة في قانون المجموعات، متمثلة في العزوف عن وضع نص صريح، هي ربما متعمدة في نظرنا، لأنها تمثل نوعا من التحفظ، لأن الاعتراف الصريح بسمو قانون المجموعات على القوانين الوطنية، معناه الأخذ بالمبدأ الخاص بالفيدراليات الذي بموجبه "**يسمو القانون الفيدرالي على القانون المحلي**"، الشيء الذي لم تكن محضرة له بعض الدول المؤسسة للمجموعة، ليس أكثر مما هي عليه اليوم الدول الأعضاء، بخصوص

1 - حاليا معظم أحكام المحاكم الدولية، و كذلك أحكام المحاكم الوطنية، تأيد مبدأ الأخذ بسمو قواعد القانون الدولي على قواعد القانون الداخلي،لأنها(أي قواعد القانون الدولي) تشكل مصدرا لحقوق و التزامات الأفراد، و تعدت علاقة دولة بدولة، و هذا ما يبرر تفاعل القواعد القانونية الدولية مع حاجات و متطلبات الجماعة.

2 - علي إبراهيم، النظام القانوني الدولي و النظام القانوني الداخلي صراع أم تكامل، دار النهضة، القاهرة-مصر-1997،ص71.

الاتحاد الأوروبي،1 حيث اهتم الفقه و المحاكم الأوروبية، بموضوع سمو القانون الأوروبي (قانون المجموعات)، على الأنظمة الداخلية، من خلال معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة، و سموها على القوانين الداخلية للدول الأعضاء فيها، وفقا للمادة **189** من هذه المعاهدة. 2

2-2الأثر المباشر للقانون الدولي الأوروبي في دول الاتحاد: و يمكن تقسيمه إلى:

2-2-1 الأثر المباشر للمعاهدات القانون الأصلي: انطلاقا من مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، فان الأصل في المعاهدات التطبيق الفوري و هذا ما سارت عليه محكمة العدل الأوروبية، في إجابتها على السؤال الذي طرحه عليها قاضي وطني ايطالي، يتعلق بسمو قانون المجموعات على القانون الوطني، و في قرار محكمة العدل الأوروبية بخصوص قضية **van Gend en Loos** ، المتعلقة بالتطبيق المباشر لأحكام المعاهدات، أعطى دلالتين **الأولى**: التطبيق المباشر لأحكام المعاهدات، المتضمنة المنح الصريح لحقوق أو ترتيب التزامات لصالح أو على عاتق الخواص، **أما الثانية**: التطبيق المباشر، للأحكام التي تفرض على الدول الأعضاء، أو مؤسسات الاتحاد، التزامات محددة، و بالتالي وحسب المفهوم الأخير، فانه يكفي أن تكون أحكام المعاهدة محددة و واضحة في الشكل و المضمون، ليمكن تطبيقها مباشرة، مثلما هي عليه دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات آو تدابير مكملة.3

2-2-2الأثر المباشر للقانون المشتق: إن التطبيق المباشر للقانون المشتق يستلزم منا التفريق بين كل من التنظيمات و التوجيهات، ذلك أن التنظيمات لا تطرح أي إشكال بشأن تطبيقها المباشر و هذا استنادا لنص المادة**249** من معاهدة المجموعة الأوروبية،4 و خلافا لما تم التطرق إليه بشأن التطبيق المباشر للتنظيمات، فان الأمر يختلف بالنسبة للتوجيهات، ذلك أن أحكام المعاهدة، تمنح الدول الأعضاء، آجالا لتنفيذها أو تفترض وضع نصوص داخلية لتطبيقها، لذلك فان التطبيق المباشر لها، لا يمكن أن يكون، إلا إذا انتهت الآجال، و حتى و إن لم يتم وضع التوجيهات، كما أن التطبيق المباشر، لا يمكن له، أن يكون ساري المفعول بالنسبة للمعاهدات، التي تشترط لتطبيقها، وضع إجراءات خاصة، كإجراءات مراقبة مثلا أو تتضمن التزامات محددة لعلاقات الدول الأعضاء و المجموعات، أو

1 - BOULOUIS (J) , Droit Institutionnel de L'Union Européenne , Paris , Montchrestien E.J.A , 6eme edition1997 ,p273.

2 - عبد الودود أحميداتو، تطبيق القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد، المرجع السابق، ص40-49.

3 - عبد الودود أحميداتو، تطبيق القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد، نفس المرجع، ص50-54.

4 - و التي تنص على أن:"...و التنظيم له مغزى عام، و هو ملزم في جميع عناصره، و يطبق مباشرة في كل الدول الأعضاء..."

تشترط لتنفيذها وجود سلطة تقديرية للسلطات الوطنية،غير أنه إذا كانت التنظيمات، لا تطرح عمليا موضوع التطبيق المباشر، لكونها تستمد فورية تطبيقها من نص المعاهدة، فان التوجيهات على عكس ذلك، لعدم اكتساءها طابعا عاما، لأنها موجهة إلى الدول الأعضاء فقط، التي تفرض عليها الالتزام بتحقيق نتيجة، مع التحفظ بخصوص الشكل و الوسائل، الأمر الذي يتطلب حتما وجود قانون وطني للتطبيق، أو ما يسمى بقانون الوساطة، إذن فالتوجيهات، لا تعني الخواص مباشرة كونها غير موجهة إليهم، و أن الحقوق و الالتزامات، التي من المحتمل أن تترتب عنها، تنتج عن قانون وطني للتطبيق، كما أن الاعتراف بالتطبيق المباشر للتوجيهات، يضعها في نفس المستوى مع التنظيمات، و هذا معناه عدم الاعتراف بالمعاهدة، إذا كانت هذه الأخيرة، لا تخول المؤسسات إلا التقنين بواسطة التوجيهات،1 و ما يمكن استنتاجه من كل هذا، هو إقرار محكمة العدل الأوروبية لمسألة الأثر الفوري، لجميع القواعد القانونية الأوروبية، داخل الاتحاد الأوروبي، كما أن الأثر الفوري لقانون المجموعات(القانون الدولي الأوروبي)، ينشئ حقوقا معترف بها مباشرة، لفائدة الجالية الأوروبية لكل الدول الأعضاء، دون ما حاجة إلى إعادة إدراجها في القوانين الداخلية لهذه الدول.

ثالثا: تصنيف القواعد القانونية الأوروبية و أساليب إدماجها في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد: □

1.3 تصنيف القواعد القانونية الأوروبية: سنحاول معرفة القواعد الدولية الأوروبية، و نبين من منها تتمتع بالصفة الإلزامية، و تلك التي تفتقد إليها، و قدرة كل واحدة منها على ترتيب حقوق، و فرض التزامات.

1.1.3 القواعد القانونية الإلزامية(التصرفات القانونية الإلزامية): إن مفهوم القانون الدولي الأوروبي، يشمل القانون الأصلي و ذلك المشتق منه، بحيث أن الأول يتمتع بالصفة الإلزامية الجبريةـــ و تلتزم كل الدول الأعضاء بتنفيذه و تطبيقه، بالاعتماد على وسائلها الداخلية المتاحة لها، أما النوع الثاني، و هو المشتق ، فمنه ما هو إلزامي، و منه ما هو غير إلزامي.

---

1 - BOULOUIS (J), op, cit, p55-58.

2 - للتفصيل أكثر أنظر:

عبد الودود أحميداتو، تطبيق القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد، المرجع السابق،ص60-94.

أ–القانون الأصلي: والمقصود به، المعاهدات الأوروبية الموضوعة على هرم بناء قانون المجموعات، بحيث يشمل هذا المفهوم المعاهدات المؤسسة، المعدلة و المتممة على مر السنين، للمجموعة الأوروبية للفحم و الفولاذ، المنشأة بموجب معاهدات باريس بتاريخ18افريل1951،والتي دخلت حيز التنفيذ في23جويلية1952، المجموعة الاقتصادية الأوروبية(السوق الأوروبية المشتركة)، المنشأة بتاريخ25مارس1975، و التي تحولت في سنة1992 إلى المجموعة الأوروبية، و المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية(CEEA)،المنشأة بموجب معاهدات روما المؤرخة في 25مارس1957. يضاف إلى هذه المعاهدات الأساسية، العقد الأوروبي الوحيد(L'acte Unique Européen)المؤرخ في17و 28 فيفري1986و الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ01جويلية1987،وكذلك معاهدة الاتحاد الأوروبي الموقعة بماستريخت في 07فيفري1992و التي دخلت حيز النفاذ في 01نوفمبر1993، و معاهدة أمستردام المؤرخة في 02 أكتوبر1997.

ب– القانون المشتق:Le Droit dérive:إضافة إلى القوانين الأصلية السابق ذكرها، هناك مجموعة من القوانين المشتقة تصدر عن الأجهزة التي سبق و أن ذكرناها، و لها الصفة الإلزامية التي تستمدها من نصوص معاهدات المجموعات،1 و التنظيم له مغزى عام، و هو ملزم في جميع عناصره، و يطبق مباشرة في كل الدول الأعضاء و التوجيهية تربط كل الدول الأعضاء الموجهة إليهم، بالنتيجة المتوخاة (أي التي يجب بلوغها)، تاركة للسلطات الوطنية اختصاص وضع الشكل و الوسائل، و القرار ملزم بكل عناصره للموجهة إليهم المعنيين به، و التوصيات و الإعلانات ليست ملزمة(أي لا تربط الدول الأعضاء).2

3_1_2القواعد القانونية غير الإلزامية(التصرفات القانونية غير الإلزامية):نصت على هذه الفئة من القوانين أو التصرفات، **الفقرة5 من المادة249**(**المادة189قديمة**)، من معاهدة المجموعة الأوروبية، و هي عبارة عن قوانين مشتقة، إلا أنها مجردة من أي قوة إلزامية، و لا يمكن اعتبارها كمصدر للتقنين بصفة كاملة، كما أنها غير عديمة المنفعة.

1 - جاءت المادة249(189) قديمة من معاهدة المجموعة الأوروبية، و نصت على أنه من أجل القيام بمهامهم، وفقا للشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة، فان البرلمان الأوروبي، بالاشتراك مع المجلس، و المجلس مع اللجنة، يضعون تنظيمات و توجيهات، يتخذون قرارات و يبدون توصيات و آراء.

2 - BURBAN(J.L), Les Institutions Européenne, Librairie Vuibert , Paris ,1997,p11.

أ- الإعلانات: و هي مصطلح قانوني يستعمل في كل فروع القانون، بهدف الاستشارة، التي قد تكون إلزامية أو غير إلزامية، حسب الحالة التي يطلب فيها رأي الهيئة المعنية بذلك (أشخاص، لجان، موظفين، مؤهلين،....) ، هذه الإعلانات ليس لها في الغالب طابع إلزامي في مضمونها.

ب-التوصيات: هي عبارة عن نص يصدر عن هيئة أو جهاز دولي، تتم فيه دعوة الدول الأعضاء للتصديق على تصرف أو منهج سير مقترح، مؤكدة على ضرورة عدم إهمال وجودها.

ب-اللوائح: هي عبارة عن نصوص مصادق عليها من طرف جهاز تشريعي أو هيئة دولية، و تخص بدرجة أولى منهج سير معين، أو يعبر من خلالها عن إرادة معينة بشأن نقطة أو قضية محددة، و بالتالي فهي بيان لإرادة سياسية.

ترى محكمة العدل الأوروبية، بأن القضاة الوطنيين " ملزمين بالأخذ بالتوصيات بعين الاعتبار، من أجل حل النزاعات المعروضة عليهم، بالخصوص إذا كانت الطبيعة تقضي تفسيرا لبعض الأحكام أو أحكام المجموعة، هذا على الرغم من عدم كفاءتها على خلق التزامات أو ترتيب حقوق.1

2.3 أساليب إدماج القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد:

أقرت محكمة العدل الأوروبية، في العديد من قراراتها المبدئية، وجود نظام قانوني للمجموعة، ينعت بالنظام القانوني الجديد للقانون الدولي،2 و كذا النظام القانوني الخاص "المتميز"،3 المتكون من مصادر مستقلة، و يهدف مطلب الاستقلالية، إلى بناء نظام قانوني مختلف في نفس الوقت على النظام القانوني الدولي، و كذلك على الأنظمة القانونية الوطنية، و ذلك لتأكيد ميزة هذا البناء القانونين على الرغم من المنظمات، تحافظ على أصالة بناء المجموعات بحمايتها من تقزيمها إلى الصف العادي للمنظمات الدولية، و ضد أي اضمحلال في الوسط الدولي الذي يبقى وسطها الطبيعي،4 و إذا كانت المجموعات بوصفها منظمات دولية تتمتع بشخصية مستقلة و متميزة، عن تلك التي للدول الأعضاء التي أنشأتها، فقانون المجموعات، بل يمثل خصوصية أقل من إمكانية إدماجه في الأنظمة القانونية الداخلية لهذه الدول، غير أنه كقاعدة عامة، فان القانون الدولي الأوروبي، لم يضع وسائل و أساليب إدماج قواعده داخل النظم

1 - عبد الودود أحميداتو، تطبيق القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد، المرجع السابق، ص60-67.

2 - Nouvel ordre juridique de droit international.

3 - L'ordre juridique propre.

4 - BURBAN(J.L), op, cit, p249-250.

القانونية الداخلية، ما عدا ما يطبق منه مباشرة كالتنظيمات، التي هي ليست في حاجة إلى إدماج، و ترك الأمر لإرادة الدول تختار الأسلوب المناسب لها، لإدخال هذه القواعد في بنائها القانوني الداخلي، حسب مقتضيات دساتيرها الخاصة بها، و عليه، و في غياب أسلوب او طريقة موحدة تتبعها الدول لإدماج قواعد القانون الدولي الأوروبي، في أنظمتها الداخلية، فان الأمر حتما، سيعالج وفق القوانين الوطنية لكل بلد حسب النظرة الخاصة لكل مشرع.

1.2.3 أسلوب الاستقبال La Réception: يقصد بهذا الأسلوب، قيام المشروع الوطني باستقبال أحكام ونصوص القانون الدولي الأوروبي، في صورة قانون صادر عن الجهاز التشريعي، لكي تعتبر جزءا من قوانين الدولة، ويتم نشر هذا القانون متضمنا محتوى المعاهدة، في الجريدة الرسمية للدولة المستقبلة، هذا الإجراء يسير عليه كثير من دول العالم، على اعتبار أنه يبدل طبيعة القاعدة القانونية، فبعدما كانت ذات طبيعة دولية تصير وتتحول إلى قاعدة ذات طبيعية داخلية (وطنية)، ملزمة لكل المخاطبين بها.1 هذه الكيفية، هي الإجراء العادي والغالب لاستقبال وإدماج قواعد القانون الدولي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد ، وهي في الأصل ، تقتصر على معاهدات معنية ، وحسب تقدير السلطة التشريعية والتنفيذية في كل دولة، غير أن هناك إجراء آخر للاستقبال ، أوسع أفقا ، بحيث تعمل الدولة على حل هذه المسألة ، بصفة موحدة ونهائية ، من خلال استقبال جميع قواعد القانون الدولي العرفية منها والمكتوبة دفعة واحدة، وذلك بالنص في دستورها الداخلي ، على جعل قوانينها الداخلية في حالة توافق وانسجام بصورة آلية مع قواعد القانون الدولي، إن التوافق الذي يحدثه النص، هو تلقائي، أي أنه يتحقق في نفس الوقت، الذي تظهر فيه القاعدة القانونية الدولية للوجود، بغض النظر عما تقوم به الدولة من تصرفات. والإجراء المذكور يدخل في النظام الداخلي جميع التعديلات الضرورية، التي تجعل من هذا الأخير (أي النظام الداخلي)، متوافقا ومنسجما مع قواعد القانون الدولي وبصفة كاملة، كما أن الإدماج بطريق الاستقبال، يجعل الدولة تقوم بتنفيذ التزاماتها الدولية مباشرة دون الحاجة إلى نص في الاتفاقية، يفرض على الدولة القيام بالعمل أو الامتناع عنه، كما أن النظام القانوني الداخلي، يبقى في حالة تطور مستمر، إلى جانب قواعد القانون الدولي، ومثلما لهذه النقطة الأخيرة إيجابياتها ، فإن لها سلبياتها ، فإذا قلنا بأن الاستقبال يجعل من النظام القانوني الداخلي يتطور باستمرار تماشيا وتطورا مع قواعد القانون الدولي ، فإننا بالمقابل حكمنا على أن القانون الداخلي لا يتطور ، إلا إذا تطور القانون الدولي ،خاصة وأن كثيرا من دول العالم اليوم ، تنص في دساتيرها ، على مبدأ سمو قواعد القانون الدولي على قواعد القانون الداخلي .2

1 - علي إبراهيم، النظام القانوني الدولي و النظام القانوني الداخلي صراع أم تكامل، المرجع السابق، ص67-70.

2 - انظر المادة25 و100 من الدستور الألماني.

3_2_2 أسلوب التصديق و النشر La Ratification et la Publication:

هذا الأسلوب متعارف عليه في جميع دول العالم اليوم، بحيث أن أي دولة تصدق على معاهدة من قبل أجهزتها المختصة، التي يبينها دستورها، فإنها تنشر المعاهدة مع نص التصديق، لتصير بذلك قانونا وطنيا، مثلها مثل أي قانون آخر صادر عن الجهات التشريعية، و بالتالي تدمج في النظام القانوني الداخلي، دون ما حاجة، إلى إصدار تشريع خاص باستقبالها، وتصبح للمعاهدة بالتصديق عليها و نشرها في الجريدة الرسمية للدولة صاحبة الشأن، ذات قيمة القانون الوطني، الشيء الذي يسمح لها بإحداث الآثار القانونية، من حيث إنشاء الحقوق، و تحميل الالتزامات، حسب الحالات، كما أن للنشر أهمية بالغة في حياة المواطن الأوروبي، بحيث أقرت محكمة العدل الأوروبية بأنه لا يمكن لأي دولة عضو في المجموعة، أن تحتج لدى الغير المخاطب بهذا القانون، إذا لم ينشر هذا الأخير، و بهذا تكون قد أكدت على أن من بين أهم أساليب إدماج قانون المجموعات، داخل الأنظمة الداخلية للدول الأعضاء، أسلوب النشر،1 لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى أكثر من ذلك، بحيث أصبح من الضروري في كثير من الميادين(كميدان البيئة مثلا)، على كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ترغب في إصدار قانون معين في هذا الإطار، أن تنشر مشروع القانون قبل المصادقة عليه من قبل البرلمان، في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية، لتمكن من ذلك كل مواطني الاتحاد، من الاطلاع عليه، و إبداء رأيهم فيه، في الآجال الممنوحة لهم.2

3_2_3 أسلوب التحويل: La Transposition: هو نوع آخر من أنواع إدماج القانون الدولي الأوروبي داخل دول الاتحاد بواسطة إصدار نص، سواء أكان هذا النص تشريعيا أو تنظيميا، يهدف من ورائه إلى

- المادة 09 من الدستور النمساوي.

- المادة29 من الدستور الايرلندي.

- المادة 10 من الدستور الايطالي.

1 - عبد الودود أحميداتو، النظام القانوني الدولي و النظام القانوني الداخلي صراع أم تكامل ،المرجع السابق، ص70-74.

2 - انظر المادة 53 من الدستور الفرنسي.

- المادة 48 و 50 من دستور النمسا.

- المادة 96 من الدستور الاسباني.

- المادة 28 من الدستور اليوناني.

- المادة 93 من الدستور الهولندي.

- المادة08 من الدستور البرتغالي.

إدخال محتوى نص من نصوص المجموعات، في النظام الداخلي للدول الأعضاء بغية تحقيق نتيجة مرسومة بنص الجماعات. حيث نجد بأن يقع عبء على كل الدول في المجموعة الأوروبية ، في القيام بتحويل كل توجيهة، و إدماجها في نظامها القانوني الداخلي، الشيء الذي يتطلب منها بذل جهود كبيرة لتجنب الصعوبات و العراقيل، التي قد تعيق حسن سير عملية التحويل هذه، التي ربما، قد ينجدر عنها نزاعات تتعلق بعدم تطابق القانون الداخلي مع القواعد الموضوعة من التوجيهة بعد تحويلها، و يعرف التحويل بأنه قيام دولة عضو في المجموعة بإصدار نص، سواء كان هذا النص ذو طابع تشريعي أو تنظيمي، تهدف من وراءه إلى إدخال محتويات توجيهية ما، في النظام الداخلي لتلك الدولة، بغية الوصول إلى تحقيق نتيجة مرسومة بنص المجموعة.1

3.3الأساليب النادرة الاستعمال في إدماج القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد:

1.3.3 أسلوب الاستبدال: La Substitution: الاستبدال هو وضع اختصاصات مشتركة، من طرف سلطات المجموعات الممنوح لها هده الصلاحيات، فقانون المجموعات، التي لا تتحكم فيه سلطات الدول الأعضاء، و الذين ليس لهم أي دخل في وضعه، سيحل إذن محل القانون الوطني،فمعنى الاستبدال أو الحلول متغير حسب المجالات، بحيث يمكن أن يكون الحلول كاملا أو تاما، كما هو عليه الحال في مجال الجمارك، بحيث حلت التعريفة الجمركية الموحدة محل مختلف التعريفات الوطنية المعمول بها، يكون الحلول جزئيا، حسب المجالات التي تحكمها المعاهدات، و المضمون المادي لأحكامها، و بالأخص على أساس توزيع الاختصاصات التي تقوم بها، ويحقق قانون المجموعات إدماجا قانونيا، ليس فقط لكونه يظهر ماديا و شكليا كقانون موحد، لكن كذلك، لافتراض عدم وجود علاقة مباشرة مع القانون الوطني، لأنه ليس لسلطات الدولة اختصاص وضعه، و بالتالي، فان هذه الفئة أو الجزء من قانون المجموعات، تطبق مباشرة، و أن هذه الصفة تمنح من طرف المعاهدات نفسها للتنظيمات، و هذا ما يؤكد و يثبت مبدأ سمو هذا النوع من القوانين ذات الطابع الإجباري أو الإلزامي، وقانون المجموعات المدمج بطريقة الاستبدال(الحلول)، يفرض ظهور القوانين الوطنية مثلما يستوجب هذا الأخير (قانون المجموعات)، غير أن الأمر ليس كذلك، لأن قانون المجموعات، يمثل عنصرا خارجيا، لا يمكن له عدم تبديل تماسك و تلاحم الأنظمة القانونية الوطنية

1 - انظر المادة 189 من معاهدة المجموعة الأوروبية.

2 - عبد الودود أحميداتو، تطبيق القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد، المرجع السابق، ص90-94.

الملزمة على مماثلته، هذه المماثلة في الغالب تكزن صعبة، و بالتالي، فان الاستبدال الجزئي، يطرح في الغالب مشاكل معقدة، لها صلة بالقانون الوطني المتمسك بها أو المبقى عليه.

2.3.3 أسلوب المناغمة L Harmonisation : المناغمة هي وجود قانون المجموعات داخل الأنظمة الداخلية، دون أن تلغيها، بحيث تستمر في الوجود و لكنها مسلوبة من إمكانية تحديد غايتها، إذ يجب على الأنظمة الداخلية، أن تعدل و تطور، وفقا للمتطلبات المحددة و الموضوعة من طرف قانون المجموعات، بطريقة تجعل مختلف الأنظمة القانونية تطور فيما بينها نسبة التلاحم و التماسك، تنبع من غايات مشتركة، و هذا ما سعت إليه معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حينما خصصت فصلا عنونته بتقارب التشريعات.1

3-3-3أسلوب التنسيق: La Coordination : هو نوع من أنواع الإدماج يربط بين قانون المجموعات و القانون الوطني، و للوهلة الأولى يظهر هذا المصطلح كمرادف لسابقه، و هو المناغمة،2 فالتوافق يكمن في تكيف القوانين الوطنية، مع الأهداف و النتائج المحددة، و المفروضة من طرف قانون المجموعات، مثل ما يقتضيه الحال، و التنسيق كذلك، يتطابق و هذه الفرضية، بحيث أن القوانين الوطنية تبقى كما هي عليه، و لا يتدخل قانون المجموعات، إلا لتنسيق آثارها لفائدة أصحاب الحق، الذين يحتمل أن يرتبط بالعديد منهم، فالتنسيق، يظهر قانون المجموعات كقانون تطابق، يتميز بصفة القانون الموحد، بحيث لا يحل محل القوانين الوطنية التي تحافظ على كمالها و بقائها، و لكنه يلعب دور مخفف التناقضات بالنسبة لآثارها، حيث إن توضيح جودة هذه الفرضية، وضعه تنظيم المجموعة المتعلق بالضمان الاجتماعي، بحيث أن هذا التنظيم، لم يغير في شيء مختلف الأنظمة القانونية الوطنية للدول الأوروبية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، و لم يحل محلها، و بقيت كما هي عليه مستمرة في تطورها حسب عبقريتها الخاصة بها، فالتنظيم المذكور، يهدف الضمان للعمال، الحق في الاستفادة و المحافظة على التعويضات و حسابها مع الاستفادة من كل الفترات(المراحل)، المأخوذة بعين الاعتبار من طرف مختلف التشريعات الوطنية، التي يمكن أن يكونوا قد خضعوا إليها طوال مسارهم المهني، على الرغم من أن القانون الوطني لم يغير من طرف قانون المجموعات، غير أن هذا الأخير، باستعماله لمفاهيم و وضعه لتعاريف خاصة بإشباع حاجاته لتطبيقه، و المقارنات التي يقترحها، و

1 - BOULOUIS (J), op, cit, p253-255.

2 - لأنه **لغة**: يقال تناسق مع الشيء أي تناغم معه.

التحكيم الذي يصدره بين أثار مختلفة، فانه يساهم في تطويرها بطريقة توفيقية(أي يقضي على الاختلافات الموجودة بينها).1

3.3.4أسلوب التعايش: La Coexistence: التعايش نوع آخر كذلك يربط بين قانون المجموعات و القوانين الوطنية، بحيث أن كلا القوانين يحكمان موضوعا واحدا، و لكن بأبعاد مختلفة الفرضيات، و بانشغالات يمكن ألا تكون مماثلة، بحيث يصبح كل منهما يؤدي وظيفة خاصة.2فتوضيح هذه الميزة أو الخاصية، يظهر في قانون المنافسة الموضوع من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية.3

الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي و الدول الأوروبية الأخرى:

أولا: رهانات التوسيع و تداعياته على الاتحاد الأوروبي:

إن عملية التوسيع توفر لأوروبا فرصة فريدة لإنهاء التقسيم الاصطناعي للقارة الذي جعل منها شطرين على مدى الستين عاما الماضية، و المسألة لا تقتصر على قدرة الأفراد على حرية الحركة و العمل عبر الحدود، بل تشمل ازدهار الاقتصاديات و الأعمال في وسط و شرق أوروبا على أساس قاعدة السوق و الثبات الاقتصادي، إن أوروبا بأكملها ككل ستستفيد اقتصاديا و سياسيا و ذلك من خلال إيجاد سوق محلية مؤلفة من 500 مليون إنسان،5 و في هذا الإطار حدد المجلس الأوروبي الذي اجتمع في **كوبن هاغن Copenhagen** في **جوان1993** عدد من المعايير يستوجب على الجمعية أخذها بعين الاعتبار قبل إصدار رأيها المؤقت،و هذه المعايير تبين الشروط السياسية و الاقتصادية بدون تحديد قائمة أو أداة للقياس الموضوعين و تتمثل في: استقرار الديمقراطية و مؤسساتها(أولوية القانون،

---

1 - BOULOUIS (J), op, cit, p93-94.

2 - BOULOUIS (J), op, cit, p255-257.

3 - أنظر المادة85-86 من معاهدة روما.

4 - أنظر في هذا الصدد:

- عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص311-316.

- نعيم سلطان شيبوط،التكتل الأوروبي ،المرجع السابق، ص180-187.

5 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص79.

التعددية الحزبية، حقوق الإنسان، احترام الأقليات...)؛وفاء الدولة المرشحة بالالتزامات النابعة عن العضوية بتحقيق الأهداف السياسية و الاقتصادية و المالية للاتحاد الأوروبي؛ وجود في الدول المرشحة نظام اقتصاد السوق قادر على مواجهة منافسة السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، إذ يتضح من هذه المعايير أن قبول انضمام دول أوروبا الوسطى و الشرقية يبقى مرهونا بتوفر عدد من الشروط، و في كل حالة تقوم الجمعية الأوروبية بدراسة قدرة الدولة المرشحة للعضوية على استيعاب مكتسبات المجموعة في جميع قطاعات نشاطات الاتحاد الأوروبي و ذلك في حالة قيام الدولة المعينة بإدماج في تشريعها الوطني الترتيبات القانونية للمجموعة و السهر على أن يتم التطبيق الفعلي لهذه المكتسبات في جميع الميادين، رأي الجمعية يؤدي إلى إصدار توصية حول فتح المفاوضات، ترتكز الجمعية في اتخاذ قراراها بصفة أساسية على الأجوبة المكتوبة و قد تكون مصحوبة بضرورة توفير بعض المعلومات الإضافية، التي تقدمها الدولة العضو، هذه الأجوبة يتم تكملتها بواسطة اتصالات إعلامية تقوم بها الجمعية لتحديد الوضعية الاقتصادية للدولة المعينة، يتعلق الأمر قبل كل شيء بدراسات شاملة تهدف إلى معرفة الآثار، التي قد تنجم اثر الانضمام على سياسات الاتحاد الأوروبي و بالخصوص على السياسة الفلاحية الموحدة**Politique Agricole Commune** و على السياسات الجهوية.1

1ـ1 برنامج فار:Programme Phare: أقامت الدول الغربية سنة1989 برنامج **فار Phare** اثر انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الوسطى و الشرقية لإعانتها على إعادة بناء اقتصادياتها و إبعادها عن الرغبة في اعتناق من جديد النظام الشيوعي،2 و اتفقت الدول المكونة **للمجموعةG7** تكليف المجموعة الأوروبية بمهمة تنسيق برنامج الإعانة الاقتصادية الذي صمم في مرحلة أولى لصالح بولونيا و المجر من أين استنبط برنامج فار اسمه ،3 و من خلال مرحلة ثانية تم بسط هذا البرنامج تدريجيا ليشمل اليوم ثلاثة عشر دولة،4 و تم التصديق على برنامج إعادة بناء اقتصاديات دول أوروبا الوسطى و الشرقية في 1989 من طرف 24 دولة،5 و وكلت مهمة التنسيق إلى الجمعية الأوروبية،و يساهم الاتحاد الأوروبي و الدول المكونة له م بحوالي 50% في تمويل هذا البرنامج الذي يحتوي على

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص182-183.

2 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص311.

3 - Pologne-Hongrie Assistance a la Reconstruction des Economies.

4 - و هذه الدول هي:(ألبانيان جمهورية يوغسلافيا و المنتينيغرو، البوسنة، بلغاريا، استونيا، المجر، ليتوانيا، بولونيا الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا و سلوفينيا).

5 - و هي(دول المجموعة الأوروبية، دول الاتفاق الأوروبي لحرية التبادل،استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، زيلندا الجديدة و تركيا)

العديد من المشاريع و النشاطات، و منه نجد خمسة ميادين أولوية اختيرت لبرنامج **فار**: دخول منتجات الدول المستفيدة إلى أسواق الدول المانحة، الفلاحة و الصناعة الغذائية، تشجيع الاستثمارات و التكوين و البيئة، و الفلسفة العامة لبرنامج فار تعني أن التبرعات المالية يجب أن تستعمل لتسهيل الانتقال الاقتصادي و الاجتماعي لدول أوروبا الوسطى و الشرقية و تمكين هؤلاء من المساهمة في الاندماج الأوروبي، و يفضل الاتحاد الأوروبي تمويل برنامج أحسن من تمويل مشاريع معزولة و يعتمد تسيير و تنفيذ هذه البرامج على مبدأ اللامركزية فمهما كان مجال التدخل فالاتحاد الأوروبي و الدول المستفيدة تسهر على إشراك مختلف المنظمات من أجل تطوير المجتمع المدني، ففي الفترة ما بين سنة1990و 1998 انفق الاتحاد ما يقارب 140 مليار أورو في شكل قروض و تبرعات مالية لفائدة دول أوروبا الوسطى و الشرقية و الدول الحديثة الاستقلال،1 وخلال فترة 1995-1999 شكلت تمويلات برنامج فار حوالي6.7 مليار أورو و انصبت على خمسة عشر قطاع(15).2

1ـ 2 روزنامةagenda2000: بعد أن تمت الموافقة على معاهدة أمستردام التي مهدت الطريق، قدمت الجمعية إلى البرلمان في **16 جويلية1997**"**روزنامة2000**"، وهي وثيقة تقيم بالتدقيق وضعية الدول العشرة المرشحة للانضمام و توصي بفتح مفاوضات لعضوية قبرص، المجر، بولونيا، استونيا، الجمهورية التشيكية و سلوفينيا، حيث أنه اعتبر أن هذه الدول تتوفر لديها أكثر من غيرها شروط العضوية التي حددت في قمة كوبن هاغن1993، حسب ما ورد في روزنامة2000 يمكن أن تبدأ عملية الانضمام ابتدءا من 2003، و الباب تبقى مفتوحة لبلغاريا، رومانيا، ليتوانيا، و سلوفاكيا، و أقام الاتحاد الأوروبي في شراكة معهم لإعانتهم على تحضير انضمامهم،3 و تظهر روزنامة 2000 بوضوح أن التوسعات ستنعكس على دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما، في صورة نفقات إضافية هامة يمكن أن تمتد خلال مدة طويلة، حددت الجمعية المبلغ على أنه سيبلغ حوالي75مليارEcus، وصفه رئيس الجمعية جاك سنترSANTER Jacquesعلى **"أنه بمثابة مشروع مارشال حقيقي لدول أوروبا الوسطى و الشرقية"**، و

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص184-185.

2 - حماية البيئة و الأمن النووي، التربية و التكوين و البحث العلمي، تطوير القطاع الخاص و مساعدة المؤسسات، المنشات(الطاقة،النقل،المواصلات اللاسلكية).

بعد اقتراحات الجمعية التي وردت في اجندا2000 في جويلية1997، أضيفت مساعدات جديدة سابقة عن العضوية تضاف إلى تلك المنصوص عليها في برنامج فار و هي:

- مساعدات موجهة لقطاع الفلاحة.

- إجراءات هادفة إلى تقريب مستوى حماية البيئة و تطوير منشئات النقل للدول المرشحة مع تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي.

3 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص313-314.

اعتبرت الجمعية بأن هذه المهمة لن تتطلب بالضرورة الرفع من العائدات الخاصة للاتحاد، و ترمي **روزنامة 2000** إلى تحقيق التحديات التالية: التهيأ للتوسع و تحضير انضمام الدول المرشحة؛ تدعيم و تعديل سياسات الاتحاد حتى تتمكن من مواجهة التوسع و ضمان نمو دائم؛ زيادة مناصب العمل و تحسين مستوى حياة المواطن الأوروبي؛ تطوير السياسات الداخلية للاتحاد الأوروبي، و أوصت روزنامة2000 بفتح مفاوضات العضوية مع قبرص و استونيا و المر و بولونيا و الجمهورية التشيكية و سلوفينيا، هذه المفاوضات التي انطلقت في شهر مارس من سنة 1998 انصبت بالخصوص على شروط التصديق و تنفيذ كافة تشريع الاتحاد من طرف الدول المرشحة، و ليس من الضروري أن تختم المفاوضات مع هذه الدول الستة(06)في وقت واحد، فهي تتواصل بانفراد و بسرعات تختلف حسب مستوى التحضير الذي وصلت إليه الدولة المرشحة و كذلك حسب درجة تعقيد المسائل المطروحة. فليس بالتالي من الممكن التكهن بالمدة التي سيستغرقها كل تفاوض، ويستحسن على الدول المرشحة تحضير نفسها على أحسن ما يرام لضمان تحقيق اندماجها بدون مشاكل، و هذا لا يتطلب منها الاكتفاء بالأخذ بمكتسبات المجموعة بل يستوجب على مصالحها الإدارية العمومية و أسواقها المالية و صناعتها و خدماتها ليس فقط الحفاظ على وجودها و لكن كذلك الازدهار في هذا الوسط الجديد،و تساعد الشراكة من أجل العضوية الدول المرشحة على تحضير نفسها مليا. كل شراكة هي عبارة عن اتفاق بين الاتحاد الأوروبي و الدولة المرشحة المعنية و تتكيف الشراكة مع الحاجيات الخاصة لهذه الدول و يجمع في إطار موحد كافة المساعدات، لا سيما، المالية التي يمنحها الاتحاد، وخلال المجلس الأوروبي الذي انعقد في برلين في شهر مارس1999 قرر بأن المساعدات السابقة للعضوية التي تمنح للدول المرشحة من أوروبا الوسطى و الشرقية سيرفع حجمها بأكثر من الضعف ابتدءا من سنة2000،بالتالي سيقدم سنويا 3.120 مليار أورو بين سنة2000و2006 من خلال برنامج فار و كذلك من خلال الجهازان السابقان عن العضويةlispa(تمويل الاستثمارات في ميدان النقل و البيئة) و saparad(عصرنة الفلاحة و التنمية الريفية)، بعد دخول الدول المرشحة إلى الاتحاد الأوروبي المساعدات السابقة عن العضوية التي قدمت لهم قبل انضمامهم ستوجه إلى الدول المرشحة الأخرى، واقترحت الجمعية في روزنامة2000 تخصيص برنامج فار لتحضير انضمام الدول المرشحة بتركيز المساعدات على أولويتين أساسيتين لحسن سير هذه الدول في كنف الاتحاد و المتمثلة في تطوير المؤسسات و دعم الاستثمارات، ان تطوير المؤسسات يتمثل في تكييف و تدعيم المؤسسات الديمقراطية و الإدارات و الهيئات العمومية بطريقة تضمن تطبيق ملائم و احترام قانون المجموعة منذ نقله في القانون الداخلي و كذلك تنفيذ التشريع الوطني المطابق، وعلى الدول المرشحة كذلك قبول استثمارات ضخمة لتكيف مؤسساتها و منشاتها الأساسية مع المقاييس

الأوروبية في ميادين مثل البيئة، الأمن النووي و الأمن في وسائل النقل و ظروف العمل و تسويق المنتجات الغذائية و إعلام المستهلكين.1

ثانيا:التعامل مع تركيا و روسيا كمرشحتين لدخول الاتحاد:

1-2 مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:2

من أهم المشكلات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي منذ إنشائه مشكلة انضمام تركيا، فمنذ العام1959 و تركيا تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، و قد تكررت عمليات طلب العضوية إلى ما قبل معاهدة ماستريخت1992، و اتسمت علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي بالتوتر تارة و انفراج طورا، و لكن هذا الوضع لم يمنع تركيا من القيام بمحاولات أخرى، منها تحقيق الوحدة الجمركية مع أوروبا في عام1996، 3 و الحقيقة أن تركيا واجهت صعوبات كثيرة لبلوغ هذا الهدف، تمثلت بمعارضة اليونان التي لها خلافات مع تركيا، و لكن بعد مفاوضات طويلة مع قبرص وافقت على المشروع، و بعد فترة وجيزة تأزم الوضع من جديد بين تركيا و اليونان بسبب فوضى حصلت في قبرص، في مؤتمر هلنسكي تم تحديد الشروط الرئيسية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، و التي تتلخص فيما يلي:4 التزام معايير كوبنهاغن حول الديمقراطية و الحريات و حقوق الإنسان و الأقليات(و قد قبلت تركيا هذا الشرط)؛ تسوية جميع الخلافات بين تركيا و اليونان في بحر ايجة، و في حال تعذر ذلك يرفع الخلاف الى محكمة العدل الدولية في لاهاي؛ حل جميع المشاكل الداخلية التركية، و انتظر الاتحاد الأوروبي نتيجة الاستفتاء على الدستور الأوروبي فكانت النتائج سلبية بالنسبة، فقد رفض الناخبون في كل من فرنسا بنسبة (55%) و هولندا(61.6%)صيغة دستور الاتحاد الأوروبي و بعد تجميد الاستفتاء في بريطانيا و غيرها، إضافة إلى فشل القمة التي عقدت في بروكسل، في الاتفاق على ميزانية الاتحاد، جرى الحديث عن أزمة عميقة كان من أولى مظاهرها انهيار سعر اليورو بنسبة7% مقابل الدولار، و ذلك جراء تراجع الثقة في الاتحاد و مستقبله، و يبدو أن تركيا كانت الضحية الأولى لفرض الناخبين في كل من فرنسا و هولندا

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص186.

2 - أنظر بهذا الخصوص:

- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص79-88.

- عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص316-324.

- نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص209-217.

3 - هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،مكتبة العبيكان، الرياض2001، ص317.

4 - محمد نور الدين، حجاب و حراب، منشورات رياض الريس، بيروت2001، ص363.

للدستور الأوروبي، و ذكر أن حوالي 15%من الذين صوتوا ضد الدستور في فرنسا فعلوا ذلك لمعارضتهم ضم تركيا إلى الاتحاد و من ردود الأفعال الأولى في تركيا على ذلك كله، تصريح وزير الخارجية التركي بأن نتيجة الاستفتاء لن تأثر في بدأ المفاوضات و لكن الأهم من ذلك نتيجتها، و كانت غالبية التصريحات الأوروبية سلبية تجاه مستقبل العلاقة التركية-الأوروبية، و كان برودي(زعيم معارضة يسار الوسط في ايطاليا)أكثر صراحة عندما قال في تصريح صحفي أنه(لا فرصة لانضمام تركيا للاتحاد في المستقبل المنظور)، و كان برودي من قبل قد فتح الطرق أما عضوية تركيا و أوصى ببدء محادثات الانضمام معها و هذا يبين مدى تغيير المواقف السياسية منذ رفض الفرنسيون و الهولنديون دستور الاتحاد الأوروبي، و يبدو أن لدى الايطاليين الكثير من المخاوف تجاه تركيا، الدولة المسلمة الواقعة على حافة أوروبا المكونة من أكثرية مسيحية، و قال برودي بهذا الصدد عبارة تنطوي على مغزى كبير :"أنا من بلد كانت أمي فيه عندما تريد أن تخيفنا بشيء تقول إن الأتراك قادمون"،1 و كان الموقف الفرنسي في عهد الرئيس جاك شيراك، مؤيدا لانضمام تركيا، و لكنه ضعف كثيرا بعد أن صوت الفرنسيون ضد الدستور، و تغيرت المواقف و التصريحات في عهد الرئيس الجديد(نيكولا ساركوزي) فقد كان أول تصريح له حول مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي الرفض التام و هو بذلك يؤيد المستشارة الألمانية(أنجيلا ميركيل) التي ترفض أيضا انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، و لعل مخاوف بعض الدول الأوروبية الرافضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد نابعة من الخشية على مواقعها في الاتحاد، لأن تركيا تمتلك كل المقومات لانجاز نهضة اقتصادية سريعة، إن توفرت المساعدة الأوروبية لها، إضافة إلى عدد سكانها الكبير بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث أن تركيا دولة مؤثرة إقليميا و لها ثقلها في الساحة الإقليمية و علاقتها جيدة نوعا ما مع الدول المجاورة لها باستثناء قبرص و اليونان، و قد تؤدي تركيا دور الجسر بين الاتحاد الأوروبي و الوطن العربي و ذلك لأثرها الشرقي و حاضرها الغربي،2 و من التحديات التي تواجه تركيا في مسيرتها للانضمام للاتحاد الأوروبي:3

أ- البناء المؤسسي للجيش و سيطرته على القرار السياسي: فهيئة الأركان في الجيش التركي هي ركن أساسي في عملية صنع القرار التركي، و الجيش له القدرة على تغيير الحكومة الحاكمة، و قد أقدم على ذلك أربع مرات منذ قيام التعددية الحزبية عام1950، و لكن مع تسلم حزب العدالة و التنمية للسلطة **بزعامة رجب طيب أردوغان** شهدت

1 - محمد نور الدين ، حجاب و حراب، المرجع السابق،ص363.

2 - أحمد نوري النعيمي: العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، بيروت 1995،ص343.

3 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد ،المرجع السابق، ص83-89.

البلاد جملة تعديلات، فقد تم تعديل و إلغاء أكثر من 90 قانونا، و بالنسبة لتدخل الجيش فقد اتخذ العديد من الإجراءات، أهمها إلغاء مجلس الأمن القومي الذي يضم كبار قادة الجيش و إبداله بمجلس الشورى، و تم تعيين مدني لرئاسة المجلس، و كان الجيش يقتطع9%من موازنة الدولة و يهيمن على مشتريات الأسلحة، و لكن بعد تسلم حزب العدالة و التنمية السلطة تم إخضاع المؤسسة العسكرية للرقابة و محاسبة القضاء و البرلمان في عملية ضبط إنفاق الجيش، لقد تم بالفعل إبعاد الجيش عن السياسة بشكل تدريجي و هادئ دون إحداث أزمة بين الجيش و السلطة الحاكمة، وجرى اهتمام بتحسين سياسة تركيا مع دول الجوار، و خصوصا مع سوريا و إيران، و هناك حاليا سعي لتحسين علاقاتها مع اليونان و قبرص.

ب- الديمقراطية و حقوق الإنسان و مشكلة الأقليات: فقد تقدمت تركيا، في مسألة الديمقراطية و حقوق الإنسان، على بقية الدول المجاورة لها. و لكن رغم ذلك حصلت انتهاكات لحقوق الإنسان، و ذلك واضح من خلال عمليات الاعتقال و التعذيب ضد السجناء و إبقاء حالة الطوارئ في المناطق التي يسكنها الأكراد، و حظر الأحزاب، و مراقبة كل النشاطات الدينية و الفكرية و العرقية، و كانت نظرة الاتحاد الأوروبي مركزة بشكل خاص على القضية الكردية، و كان ذلك واضحا في قمة دول الاتحاد الأوروبي في13-12-1997، دعت إلى احترام الأقليات فعارضت أنقرة ذلك بشدة و أكدت أن تركيا واحدة حسب مفهوم الأمة التركية، وكان الرئيس التركي قد اتهم الغرب في ماي1995 بأنه يريد تقسيم تركيا،1 و نشير إلى أن تركيا اهتمت بعد ذلك المؤتمر بمسالة حقوق الإنسان، و ذلك يتوضح من خلال السماح للأكراد بالتكلم باللغة الكردية دون الاعتراف بها لغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغة التركية و لا لغة في دوائر التعليم و اعتبر البعض أن تركيا في هذا المجال، لم تدخل إصلاحات جذرية و جدية.2

ج- الوضع الاقتصادي التركي: فالاقتصاد التركي قريب من الاقتصاديات الاشتراكية من حيث سيطرة القطاع العام على معظم المؤسسات الإنتاجية و امتلاك القطاع الخاص نسبة قليلة من رؤوس الأموال، و لكن تكاثر المشاكل في القطاع العام بين الموظفين و اتساع حجم الأعمال و نقص السيولة و رداءة الكفاءة في العمل كل ذلك أدى إلى الاتجاه نحو القطاع الخاص عبر مراحل متعددة بدأت في العام1980 مع مسيرة تركيا نحو التحرر و الاندماج في السوق العالمية، و ذلك بالارتباط مع منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و قد حققت التجارة التركية تقدما كبيرا

1 - محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول، دار رياض الريس للنشر، بيروت1997،ص40.

2- فاروق حجي مصطفى: رؤى كردية حول تركيان ملة شؤون الأوسط، بيروت، العدد116ن خريف2004،ص18.

حيث بلغت نسبة الصادرات التركية إلى دول تلك المنظمة نسبة55.7%من مجمل صادرات تركيا،1 و طلبت تركيا من البنوك منح تسهيلات ائتمانية إلى المزارعين و صغار التجار و المستثمرين و المصدرين دون الأخذ بنظر الاعتبار كيفية سداد هؤلاء المقترضين للقروض، و هذا ما أحدث أزمة مالية تعرضت لها تركيا في العام2001 إلا أنها تجاوزتها مع وصول حكومة حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في 2002، و قد انخفضت معدلات التضخم من12.5%إلى نحو20%حاليا، كما طلبت تركيا قرضا من صندوق النقد الدولي بقيمة15 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، كان له أثر بالغ في تنمية الإنتاج المحلي، و في ضوء هذه التطورات الايجابية للاقتصاد التركي و ارتفاع معدل النمو، وجدت حكومة أردوغان أن الوقت مناسب لحذف ستة أصفار من العملة الوطنية المتداولة، بعد أن شهدت هذه العملة تدهورا كبيرا في قيمتها و مصداقيتها في سوق العملات العالمية،و رغم هذه الانجازات يرى الكثير من الأتراك أن قائمة المعوقات أو الشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي شروط تعجيزية، و من الواضح أن هناك قضايا غير معلنة تعيق قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي و نكتفي بالإشارة إلى **قضيتين:**

أ-اختلاف الهوية الدينية: فللتاريخ دور كبير في العلاقات ما بين الأشخاص و الدول، و فكر أي أمة من الأمم ما هو إلا انعكاس لتراثها الحضاري، فهي تعبر عن أفكارها و مبادئها من خلال ثقافة أفرادها و ثقافة كل أمة قد لا تتفق مع ثقافات الحضارات الأخرى،2 و هذا الأمر يسري على الحضارتين العثمانية و الأوروبية، فمند عهد الدولة العثمانية كان الصراع بينها و بين أوربا قائما و لم ينته إلا في نهاية الحرب العالمية الأولى بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية و استيلاء الدول الأوروبية عليها، إن الاختلاف الحضاري و الثقافي و الديني كبير بين تركيا و الدول الأوروبية، و ما يؤكد هذا الرأي الاجتماع الذي عقدته الأحزاب الديمقراطية المسيحية في ربيع1997 و ناقش الموقف الأوروبي من تركيا، فقد جاء في البيان النهائي:" **إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي غير ممكن في المدى القريب و لا في المدى البعيد، لأن أوروبا في طور تطوير مشروعها الحضاري**". وإن موقف تركيا يختلف عن باقي الدول التي انضمت إلى الاتحاد أو التي يحتمل انضمامها إليها، و ذلك لعدة أسباب، أن تركيا بلد مسلم و عدد سكانها كبير و اقتصادها متدن مقارنة باقتصاديات الدول الأوروبية، و مع ذلك فقد صرح رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، عندما تم تحديد موعد لبدء محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد أن هذا التحديد دليل على أنه لا يوجد تصادم بين الحضارتين الإسلامية

1 - محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتجية و البحوث و التوثيق، بيروت،1992،ص45.

2 - فاضل زكي محمد: الفكر العربي الإسلامي ما بين ماضيه و حاضرهن دار الحرية للطباعة، بغداد،1976، ص9-10.

و المسيحية، بل على العكس، فان تركيا إن أكملت واجباتها المتعلقة بحقوق الإنسان، فان المسيحية و الإسلام عندئذ سيتعايشان.

ب–التضخم السكاني في تركيا: فعدد السكان73مليون نسمة تقريبا، و هذا العدد كبير جدا مقارنة بعدد سكان الدول الأوروبية الكبرى(ألمانيا82مليون، فرنسا64مليون، بريطانيا63 مليون)، و هذا يعني أنه سيكون لتركيا وزن كبير في المؤسسات الأوروبية، و ثقل كبير في القرار الأوروبي.

2.2 مميزات وضعية روسيا اتجاه الاتحاد الأوروبي:□ ترتكز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و روسيا على اتفاق "الشراكة و التعاون" الذي وقع عليه في سنة1994و دخل حيز التنفيذ في 01ديسمبر1997 بعد أن تمت المصادقة عليه من طرف البرلمانات الوطنية، ينظم الاتفاق العلاقات السياسية، الاقتصادية و الثقافية بين الاتحاد الأوروبي و روسيا و يشكل الإطار القانوني للعلاقات التجارية الثنائية، و يعتبر تشجيع التجارة و الاستثمار و تنمية علاقات اقتصادية منسجمة بين الطرفين من بين الأهداف الأساسية للاتفاق، و ينتظر أن تنشأ منطقة للتبادل الحر بين روسيا و الاتحاد الأوروبي حينما يتسنى ذلك، و تجدر الإشارة أن بفضل "اتفاق الشراكة و التعاون" سينتهج الاتحاد في علاقته مع روسيا معاملة" الأمة الأكثر امتيازا"، و يتمثل ذلك في التعامل مع روسيا كأنها عضو في المنظمة العالمية للتجارة، و تمدد روسيا من جهتها ترتيبات" الأمة الأكثر امتيازا"، إلى الاتحاد الأوروبي، و هنالك بند خاص في اتفاق الشراكة و التعاون يحكم الاتجار بالحديد و بالمواد النووية كما أن روسيا مطالبة بموجب نفس الاتفاق على جعل تشريعها مطابق مع تشريع الاتحاد الأوروبي، لا سيما، في مجالات المنافسة و البنوك و الضرائب و الجمارك و الخدمات المالية، و روسيا مطالبة باعتناق في 01جانفي2003 الحماية الموجودة في الاتحاد الأوروبي في مجال الحقوق الفكرية(Intellectual Property Rights(IPR،وشكلت الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي و روسيا التي انطلقت في شهر جوان1999 أول مبادرة من هذا النوع تطبيقا لمعاهدة أمستردام، و تمزج هذه الاستراتيجية المشتركة بين سياسات الدول الأعضاء و سياسة المجموعة الأوروبية و تحدد عدد من الأولويات بما في ذلك اندماج روسيا في مجال اقتصادي و اجتماعي أوروبي مشترك، و جاءت هذه الاستراتيجية المشتركة لتعزيز إطار

1 - أنظربخصوص هذا:

- عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص324-334.

- نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص218-224.

التعاون في مجال "اتفاق الشراكة و التعاون"، وفيما يخص فيدرالية روسيا،1 فان اتساعها و انتمائها المزدوج لقارتي أوروبا و آسيا و وضعيتها المهيمنة في إطار الدول المستقلة Communauté des Etats Indépendants(CEI) يدل على انضمامها للاتحاد الأوروبي لا يزال بعيدا لوجود خصوصيات تميزها عن باقي الدول الأوروبية الأخرى، وخلال القمة التي انعقدت في موسكو في مارس2001 حول عضوية روسيا إلى المنظمة العالمية للتجارة،2 وصرح الوزير الأول السويدي الذي كانت بلاده ترأس الاتحاد الأوروبي بأن هناك محاولات لإقامة شراكة مع موسكو بغرض إدماج روسيا في كنف الأجهزة الأوروبية،3 و تجدر الإشارة أن استونيا و ليتوانيا اللتان ترشحتا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تقطنهما جالية روسية هامة تقدر بحوالي25مليون نسمة و استقرار هذه الجالية التي يعود وجودها في دول البلطيق إلى الحقبة السوفيتية ينبأ بلعب الدبلوماسية الروسية في المستقبل دورا فعالا في المستوى الأوروبي، و مع انضمام بولونيا و ليتوانيا ستضم أوروبا داخل حدودها المنطقة المحصورة **لكلينين غراد Kaliningrad** الروسية الموجودة على ضفاف بحر البلطيق، و احتمال انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي لا بد من النظر إليه من الزاوية الأوروبية و كذلك من الزاوية الروسية،فبالنسبة لأوروبا الغربية انضمام روسيا للتكتل الأوروبي يشكل في حد ذاته ، تحديا فريدا من نوعه من حيث الحجم الديمغرافي لروسيا و قدراتها العلمية و التكنولوجية و العسكرية الهائلة التي ستعطي بدون شك لأوروبا القدرة على فرض وجودها على الساحة الدولية و مواجهة الولايات المتحدة على قدم المساواة، كما أن عملية إدماج روسيا في التكتل الأوروبي ستشكل فرصة ثمينة للأوروبيين لحمل المسؤولين الروس على الالتزام بقواعد الاتحاد الأوروبي، و على فرض رقابة أوروبية على السياسات الداخلية و الخارجية الروسية و بالتالي منع موسكو من القيام في المستقبل بأي عمل معادي للغرب و جعل من عدو الأمس حليف الغد. و إذا كان من المحتمل أن يشكل البناء الأوروبي الإطار القانوني الملائم لإزالة العداوة بين روسيا و دول أوروبا الغربية غير أن تجسيد هذا المشروع يستوجب على الطرفين بدل مجهودات و تضحيات لم يسبق لها مثيل،4 و في الوقت الراهن يبدو أن الاتحاد الأوروبي ليس بإمكان استيعاب دولة في حجم روسيا،و احتمال دخول روسيا إلى المجموعة الأوروبية يتطلب الشروع في سنوات من التحضير لتفادي حدوث اختلال في التوازن في كنف

1 - و تتشكل فدرالية روسيا من 18 جمهورية و من 6 إقليم و 49منطقة و 11 هيئة مستقلة.

2 - حيث كان الاتحاد الأوروبي يدعم طلب عضوية روسيا إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3 - و خلال ندوة صحفية عقدت بعد نهاية القمة، أجاب رئيس الجمعية رومانو برودي على سؤال طرح له حول ما إذا كان من الممكن قبول عضوية روسيا قائلا بان هذه الأخيرة"لم تقدم ترشحها" مما جعل المتتبعين للشؤون الأوروبية يتفهمون استعدادا المجموعة الأوروبية على قبول طلب عضوية روسيا إذا قامت هذه الأخيرة بمثل هذا الطلب.

4 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص219-220.

الاتحاد و إبعاد أي تهديد على حسن سير المسار الأوروبي، أما بالنسبة لروسيا التي ترغب في الحفاظ على حرية تصرفاتها و استعادة نفوذ الاتحاد السوفيتي لم تبدي رغبتها إلى حد الآن في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي علما منها بأن دخولها إلى المجموعة الأوروبية يجعلها ملزمة بالامتثال لتوجيهات المجموعة و يفقدها جزء من سيادتها، لا سيما، في ميدان السياسة الخارجية و الأمنية الموحدة بالرغم من الفوائد التي قد تحصل عليها بتمكينها من تطوير اقتصادها و قطاعها الاجتماعي، و تعمل الدول الأوروبية على التقرب المتزايد من موسكو من خلال تقديم الدعم الاقتصادي و تفادي التطرق إلى مواضيع تزعج السلطات الروسية مثل حقوق الإنسان و الحرب في الشيشان.

2.2.1إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي و روسيا:□ وافق الاتحاد الأوروبي في منتصف سنة1999 على إقامة استراتيجية مشتركة مع روسيا خلال الأربع سنوات القادمة، و تتعدى هذه المبادرة(التي تبعتها بعد ستة أشهر إقامة استراتيجية مشتركة مع أوكرانيا)مجرد اتفاقيات الشراكة و التعاون التي أبرمها الاتحاد مع كافة الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا،2 و تهدف الاستراتيجية المشتركة تدعيم الديمقراطية و دولة القانون و المؤسسات العمومية و كذلك مساعدة الدولة على الاندماج في المجال الاقتصادي و الاجتماعي المشترك أي التوجه نحو إقامة منطقة تبادل حر مع الاتحاد، و تتعلق البرامج أساسا بالتعاون في مجال نزع التسلح و محاربة الإجرام المنظم، و يتكهن بعض المحللين بأن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها روسيا قد تولد في المستقبل مطالب انفصالية تؤدي إلى تفككها كما وقع من قبل بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي، و لم تخلو الأزمة الاقتصادية من أن تكون لها انعكاسات سلبية على الآلة العسكرية الروسية التي أصبح جزءا كبيرا منها غير صالح للاستعمال و دفع بموسكو إلى التقليص من عدد وحداتها الحربية، غير أن السلطات الروسية لا تزال تحتفظ بالورقة النووية للضغط في معاملاتها مع شركائها الغربيين، تلاقى روسيا التي تحاول منذ انهيار النظام الشيوعي تثبيت النظام الرأسمالي، مشاكل اقتصادية و اجتماعية عويصة جعلتها مدينة للدول الغربية بملايير الدولارات و تتحمل ألمانيا الجزء الكبير من هذه المديونية الخارجيةبـــــ21.1مليار دولار، تليها ايطاليا بـــــ5.9مليار دولار، ثم اليابان بـــــ5.6مليار دولار، و فرنسا بـــــ4ملايير دولار، و قد أبدى صندوق النقد الدولي الذي يحوز13مليار دولار من المديونية الروسية إعجاب بالنتائج الاقتصادية التي حققتها روسيا خلال سنة2000 كما لوحظ منذ سنة1999تحسن ملموس في الوضعية الاقتصادية لروسيا(التي يقال عنها أنها مماثلة لاقتصاديات الدول النامية) بفضل زيادة الدخل بالعملة الصعبة نتيجة لارتفاع سعر البترول في السوق الدولية، وتهدف

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص221-223.

2 - أدى انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا إلى انتقال السلطة من ميخائيل غورباتشيف الى بوريس التسين، الذي انتخب في 1991/06/12 رئيسا لروسيا.

دول الاتحاد الأوروبي أن تضاعف وارداتها من الغاز الروسي،1لتقليص تبعيتها من نفط منظمة الدول المصدرة للبترول(O.P.E.P) ، و في نفس الوقت إقامة روابط تجارية متينة طويلة الأمد تمكنها في المستقبل من تدعيم تقارب في الميدان السياسي مع موسكو.2 و تستعمل موسكو شركة غاز بروم،3 كسلاح دبلوماسي تجاه الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابق(بالخصوص أوكرانيا، دول البلطيق و بيلاروسيا)التي هي قي حالة تبعية تجاه روسيا فيما يخص التمويل بالمحروقات و كذلك تجاه مقاطعات الفدرالية الروسية التي تزود بالغاز بسعر أقل من السعر المعمول به مع أوروبا الغربية، المبلغ الذي خصص لروسيا وحدها في إطار برنامج **تاسي Tacis(Technical Assistance for the Community of Independent States)**4، و تهدف المشاريع إلى: مساعدة تعديل مؤسسات الدولة مثل استقلالية الصحافة و العدالة؛ إعانة التنمية الاقتصادية؛ مساعدة تحمل النتائج الاجتماعية الناجمة عن المرحلة الانتقالية المؤدية لتعزيز اقتصاد السوق، وموازاة مع برنامج تاسي وقعت اتفاقيات مباشرة مع بعض الدول مثل الاتفاقيات التي وقعت في سنة1994 بين الاتحاد الأوروبي و روسيا و أوكرانيا بهدف إقامة منطقة تبادل حر و خلق ظروف ملائمة لتطوير اقتصاد سوق حقيقي و استقرار عملاتها الوطنية، في 01فيفري1996 دخل الجانب التجاري من اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و روسيا حيز التنفيذ، هذا الاتفاق يرمي إلى جعل روسيا تستفيد من بند الدولة الأكثر تفضيلا و إنشاء أجهزة لتطوير الحوار السياسي،و خلال المؤتمر الأوروبي الذي تمت أشغاله في مدينة **لييكنLaeken**البلجيكية في 14-15ديسمبر2001أبدى الاتحاد الأوروبي رغبته"على زيادة تدعيم علاقاته مع روسيا" مبرزا تفاؤله حول تحقيق المزيد من الانجازات المعتبرة في مختلف الميادين، لا سيما، في مجال الحوار السياسي و الأمني و التعاون في إطار اتفاق الشراكة و التعاون في ميادين محاربة الإجرام المنظم و تجارة المخدرات و الإرهاب و الهجرة غير الشرعية، وقد حاولت روسيا عدة محاولات لاسترجاع نفوذها على الإقليم الأوروبي و العالمي.5

1 - حيث يستورد الاتحاد الاوروبي14%من حاجياته من الغاز الطبيعي من روسيا.

2 - و في هذا السياق وقع في سنة2000على مذكرة تفاهم بين الشركة الروسية غاز برومGazprom،و شركات غاز فرنسا Gaz de France، و الايطالية سنام Snam، و الألمانية ونترشال Wintershall، و روز غازRuhr gaz، لإقامة أنبوب غاز جديد نحو أوروبا الغربية قادما من بيلو روسيا عبر بولونيا و سلوفاكيا.

3 - الشركة غاز برومGazprom هي أكبر منتج عالمي للغاز الطبيعي و ثلث(1/3) إنتاجها يستهلك في أوروبا.حيث تعتبر ألمانيا هي الزبون الأول لغاز بروم تليها ايطاليا ثم فرنسا(27%من الغاز المستهلك في فرنسا).الدولة الروسية هي المالك الأساسي لغاز بروم حيث تحوز 38%من الأسهم، بينما31%من حصص الشركة يملكها العمال و الإطارات المسيرين و بامتلاكها4%من الأسهم تعد الشركة الألمانية روز غازRuhr gazأكبر مساهم أجنبي في رأس مال غاز بروم.

4 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص327-329.

5 - للتفصيل كثر حول هذا الموضوع انظر: نعيم سلطان شيبوط ، التكتل الأوروبي، المرجع السابق،ص223-225.

ثالثا: الاتحاد الأوروبي و المنظمات الإقليمية الأوروبية:

3_1الاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي (NATO):□

حققت أوروبا أمنها خلال أكثر من أربعين سنة في إطار الحلف الأطلسي بالتحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، التعبير الحذر الذي اتخذته معاهدة ماستريخت عبر انشغالات الدول الأعضاء التي ترى أنه من الضروري إبراز هوية أوروبية في مجال الدفاع،2إلى جانب موقف الدول الأعضاء الأخرى التي لا ترغب القيام بعمل يمكن أن يؤدي إلى تفكك روابط التضامن التي أقيمت في إطار الحلف الأطلسي،3 و تنظر الولايات المتحدة إلى البروز المحتشم لدفاع أوروبي بنظرة ملئها النقص، فإذا كانت رسميا تشجع واشنطن حلفائها على تحقيق استقلالية في مال الدفاع فهي تشترط في نفس الوقت عدم إقامة ازدواجية وظيفية في كنف الحلف الأطلسي و عدم ممارسة تمييز تجاه الدول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي و كذلك عدم إحداث قطيعة بين الولايات المتحدة و أوروبا، و بالتالي تبقى إمكانيات عمل المجموعة الأوروبية محدودة، و اعترف مجلس الحلف الأطلسي الذي انعقد في شهر جانفي1994في بروكسل بأهمية تحديد هوية أوروبية خاصة في ميدان الأمن و الدفاع التي بدأت تتجسد في برلين خلال مجلس الحلف الأطلسي في 03جوان1996، بفضل تطوير مفهوم مجموعات من القوات المشتركة المتعددة الجنسيات groupes des forces interarmées multinationales(GFIM)الذي وافق عليه وزراء الحلف الأطلسي في جانفي1994، و من المنتظر من هذا الإطار للتعاون الجديد أن يمكن من استعمال القدرات العسكرية لحلف الناتو في عمليات يقودها اتحاد أوروبا الغربية تحت المراقبة السياسية و التوجيه الاستراتيجي للحلف الأطلسي،4 و يهدف من وراء إقامة قوة للتدخل السريع، الدفاع عن المصالح الأوروبية و زيادة مساهمتها في عمليات حفظ السلام الدولي، في حالة رفض الولايات المتحدة التدخل لعدم وجود خطر يهدد مصالحها، وعبرت تركيا التي تنتمي إلى الحلف الأطلسي دون الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي عن هذا التخوف حيث طالبت بإقامة حق الفيتو في حالة شروع الأوروبيين في عمل

---

1 - أنظركذلك بهذا الخصوص:

- عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص265- 283.

2 - MM.J .Gloos, G.Reinesch, D.Vignes, et J.Weyland, Le traite de Maastricht, genèse, analyse, commentaires, Etablissement Emiles Bruylant, Bruxelles deuxième édition,1994,p683.

3 - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية-حقبة ما بعد الحرب الباردة-مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان-2007،ص81.

4 - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية، نفس المرجع،ص85.

عسكري يهدد مصالحها في مناطق البلقان و الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، و أوضح الممثل السامي للسياسة الخارجية و الأمنية الموحدة، خافي سولانا Javier SOLANA على أن وجود عجز في الإمكانيات المادية لا يمكن الأوروبيين من التدخل عسكريا في مختلف أنحاء العالم دون طلب مساعدة الحلف الأطلسي و الجيش الأمريكي، من تم يبدو أن إقامة قوة للتدخل السريع سيتطلب من الأوروبيين بدل مجهودات مالية إضافية يصعب تحقيقها مع احترام في نفس الوقت مقاييس التلاحم الصارمة التي وضعتها معاهدة ماستريخت، إذا وفى الرئيس الأمريكي بوش Bush الابن بوعوده الانتخابية و قرر دفع الولايات المتحدة في سباق جديد في تكنولوجيا الدفاع، فمن المحتمل أن يزداد تخلف أوروبا في هذا المجال من خلال إنفاق الولايات المتحدة ثلاث مرات أكثر من الأوروبيين جميعا لتجهيز جيشهم و أكثر من الأوروبيين ست مرات في البحث و التطور العسكري، و يعتبر المسؤولون الأمريكيون الذين يعملون في حلف الناتو أنه من غير الممكن على الأوروبيين الالتحاق بهم في السباق التكنولوجي بسبب الاتساع الكبير في مستوى التقدم بين الطرفين، و إذا كان هنالك اتفاق حول فكرة إقامة دفاع أوروبي، فان الدول الأعضاء تلح على أن يتم في إطار الحلف الأطلسي، و ينظر إلى فرنسا من طرف شركائها على أنها تدفع إلى تأسيس تنظيم عسكري أوروبي مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من نفى باريس أن لديها مثل هذه النية، و قد أكد وزير الدفاع الفرنسي ألان ريشار Alain RICHARD أمام ضباط أوروبيين في مدرسة عسكرية بفرنسا في 02 افريل 2001 رغبة أوروبا على تطوير دفاعها مع الاحتفاظ في نفس الوقت على روابطها مع حلف الناتو، موضحا بأن أوروبا تبحث على إثبات وجودها في كنف الحلف الأطلسي الذي بدونه يفقد مشروع الدفاع الأوروبي مغزاه.

و جاء هذا التصريح لتهدئة مخاوف الحلفاء الذين يعتبرون أن فرنسا ترغب في تأسيس جيش أوروبي مستقل عن حلف الناتو،1 و حذر كاتب الدولة الأمريكي للدفاع دونالد رومسفيلد Donald RUMSFELD في بداية سنة 2000 الأوروبيين من القيام بأي عمل من شأنه تقليص فعالية الحلف الأطلسي بخلق في كنفه ازدواجية وظيفية أو الإخلال بالعلاقات بين أعضائه.2

1 - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية، المرجع السابق،ص83-88.

2 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص165-167.

2.3 علاقة الاتحاد الأوروبي مع اتحاد أوروبا الغربية:□

تمت مؤخرا محاولات جادة لإعادة صياغة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و بين اتحاد أوروبا الغربية بما يسمح بتحقيق تعاون أفضل، و تحسين إجراءات التشاور و عملية اتخاذ القرارات ، خاصة في أوقات الأزمات، و تتضمن هذه الإجراءات :عقد لقاءات مشتركة بين الأجهزة المعنية في المنظمتين؛ مراعاة التناغم في عملية تناوب الرئاسة و توحيد الإجراءات الإدارية و الممارسات العملية المتبعة، و كذا أنشطة السكرتارية أو الأمانات العامة للأجهزة المعنية في كل من المنظمتين، بما في ذلك تبادل المعلومات عن الخطط الأمنية و تسهيل الوصول المباشر إلى مصادرها أو مواقعها.

المبحث الثاني: تداعيات الاتحاد الأوروبي الدولية:

قفزت الدول الأوروبية قفزة نوعية على الصعيد الدولي، و هذا بناءا على مسيرة الاتحاد الأوروبي في نظامه الفريد من نوعه فقد خطى هذا الأخير بخطوات متنامية و ثابتة نحو السيطرة العالمية، منافسا لدول كبرى ، كما أصبح له دور أساسي في التحكم في مجريات العلاقات الدولية و التأثير فيها في شتى النواحي، و هذا ما أتطرق اليه في هذا المبحث من حيث تأثير الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي ، و من حيث السياسة الخارجية والأمنية له.

المطلب الأول: تأثير الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي متبادل:

هناك علاقة تأثير و تأثر بين الاتحاد الأوروبي و دول أوروبية أخرى هذا من جهة، و من جهة أخرى بينه و بين دول أخرى خارج أوروبا و قد تختلف هذه الدرجات على حسب المجالات و مجريات القانون الدولي و لذا أتطرق لـــ:

الفرع الأول: علاقة التأثير و التأثر بين النظامين الإقليمي و الأوروبي و العالمي:□

إن العامل الرئيسي الذي سيحدد مستقبل الاتحاد الأوروبي، هو الصراع الدائر بين أنصار الوحدة من جهة و أنصار التفكيك و الانقسام أو بمعنى أدق دعاة الدولة القومية من جهة أخرى، و ذلك في مختلف المجالات و القطاعات داخل الاتحاد الأوروبي و خارجه أي البيئة الإقليمية و **العالمية المحيطة به.**

1 - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان2004،ص445.

2 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق،ص71-79.

أولا: قدرات النظام الإقليمي الأوروبي:

وتعني أنه كلما كانت قدرات النظام الإقليمي مهلهلة و ضعيفة فان ذلك يؤدي إلى تعاظم و تزايد فرص و احتمالات **تأثير النظام العالمي على النظام الإقليمي**، في حين إذا كانت إمكانات وقدرات النظام الإقليمي المادية و العسكرية مرتفعة، فان درجة تأثره بالتغيرات التي تحدث داخل **النظام العالمي تكون ضعيفة**، و ينطبق هذا الأمر على **علاقات دول الاتحاد الأوروبي مع دول الخارج و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، و الصين...** و يبقى الموقع الاستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي لحد الآن داخل منظمة حلف الناتو، حيث تمثل فيها الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الأولى دون منازع، ولن تتحقق القوة الأوروبية الاقتصادية و العسكرية إلا إذا قامت الدول الأوروبية بتجسيد الأهداف المختلفة التي سطرتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية(CEE) المنشئة لها في عام1957، و التي تم ذكرها سابقا،1 حيث استطاعت الدول الأوروبية أن تحقق الكثير من هذه الأهداف و بالتالي فان إمكانيات الاختراق الخارجي للنظام الإقليمي تكون قليلة و في أحسن الأحوال منعدمة، بالمقابل، فان **الاختلافات الأوروبية – الأوروبية** التي تحدث من حين لآخر، **تقلل من القوة الأوروبية في مواجهة العالم الخارجي** و تفتح المجال لاحتمالات التدخل الخارجي، مثل الأزمة اليوغسلافية التي كانت بمثابة الامتحان الحقيقي للاتحاد الأوروبي و مدى تماسكه في مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية، حيث لوحظ تباين واضح في المواقف السياسية تجاه هذه الأزمة، لا سيما بين الدول الأوروبية الفاعلة داخل الاتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا، من جهة أخرى، فان الهوية الأوروبية لا يمكنها أن تبنى أو تتكرس في المجتمع الأوروبي، إلا إذا تجاوزت الحدود الوطنية، يجب على المواطن الفرنسي، الألماني، البريطاني، الايطالي...أن يفهم و يعي جيدا بأن المصلحة الحيوية لهذه الدول تتجسد بالتكامل و توسيع مفهوم الهوية الوطنية، لتحقق فكرة الوعي الأوروبي المشترك.2

ثانيا: المكاسب العالمية في النظام الإقليمي الأوروبي:

كلما كانت مكاسب ومصالح القوى المهيمنة على النظام العالمي مكاسب متشعبة و مرتبطة بشبكة معقدة من المصالح بالنظام الإقليمي الأوروبي، يعني أن التفاعلات و التحولات التي قد تحدث على مستوى النظام العالمي، تؤثر تأثيرا مباشرا و قويا على النظام الإقليمي الأوروبي، و في حالة العكس، أي إذا لم تكن هناك مصالح للقوى المسيطرة على النظام العالمي في علاقتها مع النظام الإقليمي، فان تأثير ما يحدث عالميا على تفاعلات النظام الإقليمي الأوروبي

1 - Ali EL-Agraa, The Economics of the community, 2end, Oxford, Allen, 1985, p02.

2 - Jean-Pierre Chevènement, France-Allemagne : Parlons franc. Paris : Plon, 1996, p241.

يكون ضعيفا،1 و يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي بالرغم من قوته الاقتصادية الكبيرة إلا أن دوله لم تكن لها ردود فعل ايجابية تجاه أحداث الحادي عشر(11) من سبتمبر2001، و بالتالي فان هذه المواقف عكست غياب سياسة خارجية موحدة و عجز دول الاتحاد الأوروبي في بناء قوة سياسية على غرار القوة الاقتصادية، لتتبوأ مكانة تليق بها في العلاقات الدولية،2 و من الناحية العالمية، تبين بأن النظام الإقليمي الأوروبي يتأثر بما يحدث في النظام العالمي من بؤر للتوتر،لاسيما، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فاعلا في هذه البؤرة مثل الأزمة اليوغسلافية التي اندلعت في منتصف التسعينات و ما انعكس عنها على الوضع الجيواستراتيجي الأوروبي .3

ثالثا: طبيعة التفاعلات بين العالمية و الإقليمية الأوروبية:

إن الارتباطات **العالمية–الإقليمية الأوروبية** القوية التي تكون في حالة وجود مستوى مرتفع من المعاملات و التفاعلات و التجاور الجغرافي مع قوة عالمية مسيطرة، تميل إلى تعظيم أثر التحولات العالمية التي قد تحدث على النظام الإقليمي الأوروبي، أما في حالة العكس، فإنها تحد من أثر التحولات العالمية في النظام الإقليمي الأوروبي، و يدخل في هذا الإطار، البعد الأوروبي في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث لوحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الضغط بكل قواها الدبلوماسية لإعادة الاعتبار لألمانيا و إعادة تأهيلها من الناحيتين السياسية و الاقتصادية و حتى العسكرية، بهدف أخذ دورها الريادي في عملية إعادة ترتيب البيت الأوروبي، و كانت معاهدة واشنطن الموقعة بتاريخ1949/04/07، التي منحت ألمانيا لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية وضعا سياسيا مستقلا، و انضمت بتاريخ1949/10/31، كعضو في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، ثم عضو في مجلس أوروبا بداية من شهر مارس.

رابعا: الصراعات الإقليمية و مستوى قوة وتماسك النظام الإقليمي الأوروبي:

إذا كانت هناك صراعات إقليمية داخلية متزايدة و في وجود مستوى ضعيف من التماسك في المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، و الثقافية داخل أجزاء النظام الإقليمي الأوروبي أو بين أجزائه المختلفة فان التحولات العالمية تكون قادرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية بدرجة كبيرة، أما إذا كانت الصراعات الإقليمية

1 - عبد الوهاب بن خليف،، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص 73-75.

2 - عبد الحفيظ ديب، التحديات و الرهانات الجديدة للأمن القومي العربي في ظل التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،2006،ص123.

3 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق،ص74-75.

الداخلية قليلة و مستوى التماسك في المجالات المذكورة آنفا قويا، فان تأثيرات النظام العالمي في النظام الإقليمي الأوروبي تكون ضعيفة، فمثلا نجد بأن هناك تعارض في الرؤى الفرنسية –الألمانية تجاه بعض القضايا الأوروبية، كمسألة توسيع الاتحاد الأوروبي، فإذا كانت ألمانيا متحمسة بل و مقتنعة بضرورة انضمام دول من وسط و شرق أوروبا للاتحاد الأوروبي فان فرنسا غير متحمسة لها، وبالرغم من ذلك، فان المصلحة الأوروبية تغلبت في الأخير، و كان ما أرادت ألمانيا، حيث انضمت عشر دولة من وسط و شرق أوروبا في2004، بالإضافة إلى رومانيا و بلغاريا اللتين التحقتا في مطلع عام2007، لكن عدم اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي موقفا جماعيا واضحا تجاه أزمات البلقان التي انجر عنها تفكك جمهورية يوغسلافيا و كذا بعض القضايا الإقليمية الأخرى، بسبب الاختلاف في الرؤى السياسية، كان له التأثير سلبي على الأطروحات التكاملية، بالمقابل، فان تحرك و تصميم دول الاتحاد الأوروبي على وضع اللبنات الأولى للعمل الأوروبي المشترك، لاسيما في المجالين السياسي و الأمني هو انتصار لمسيرة الاتحاد الأوروبي التي يبدو أنها قد تجاوزت مقولات الواقعية التي ترى بأولوية المصلحة الوطنية عكس الوظيفية الجديدة التي ترى بأن الاندماج في قطاع واحد يميل إلى توليد أثار تشجع على الاندماج في قطاعات أخرى، كما أن الفاعلين مثل جماعات المصالح و البيروقراطيات الحكومية تعمل مع مؤسسات فوق قومية مثل المفوضية الأوروبية، و البرلمان الأوروبي، من إيجاد حلول إقليمية لمشاكل و تحديات كانت تعترضها على مستوى الدولة الوطنية.1

خامسا: الزعامة الإقليمية الأوروبية:

إذا ما توفرت هناك قيادة إقليمية قوية ذات شرعية و تأييد من قبل القوى الرئيسة في النظام الإقليمي، فان ذلك يقلل كثيرا من **تأثير التحولات العالمية على تفاعلات النظام الإقليمي الأوروبي**، غير أنه في حالة وجود قيادة ضعيفة تفتقد للشرعية المطلوبة، فان التأثيرات ما يحدث داخل **النظام العالمي على النظام الإقليمي الأوروبي تكون كبيرة**، و تلعب التوجهات السياسية للقيادة الإقليمية الأوروبية دورا متميزا في تشكيل علاقة النظام الإقليمي الأوروبي بالنظام العالمي، بحيث أثرت القيادة الفرنسية- الألمانية في إطار الاتحاد الأوروبي على توجهات المجموعة و جعلتها أكثر أوروبية، في حين لو أن القيادة كانت بريطانية فان الأمر سيكون مختلفا تماما، و بالتالي فان توجهات المجموعة الأوروبية ستصبح أكثر أطلسية و تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، و قد تبين في العديد من القضايا و الأزمات الإقليمية مثل أزمة يوغسلافيا ما بين1991-1995، التي كانت فيها دول أوروبية فاعلة مثل فرنسا و ألمانيا مختلفة

1 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق،ص75-76.

في الرؤى السياسية و الإستراتجية،1 لكن المصالح المشتركة بين الدولتين كانت أقوى، و بالتالي **فان العامل الإقليمي كان أقوى من العامل الدولي**.2

الفرع الثاني: الرؤية الأوروبية للعلاقات الدولية: □

أولا: مؤتمر هلنسكي 1975:

قبل التوصل إلى الصيغة النهائية لانعقاد"**مؤتمر هلنسكي**"على مستوى رؤساء الدول و الحكومات الأوروبية، إضافة إلى كندا و الولايات المتحدة، فان الطريق إلى **هلنسكي** قد مر بمحطات عديدة و تتطلب جهودا دبلوماسية و مفاوضات شاقة، ليس فقط مع المعسكر الاشتراكي، و إنما أيضا في إطار التحالف الغربي، حيث المواقف و السياسات المتعارضة و مصالح كل دولة و رؤيتها للعلاقات الدولية، و إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت شروطا لانعقاد المؤتمر، وصفت في حينها بأنها تمثل رفضا أمريكيا مبطنا للتوجه الأوروبي(يوسع في هذه النقطة)، فالموقف البريطاني على الرغم من تبعيته للسياسة الأمريكية، إلا أن لندن اشترطت الموافقة الأطلسية الجماعية، حيث وضعت علاقتها مع الولايات المتحدة و الناتو في أولى اهتماماتها، و يبدو أن ألمانيا الغربية و من خلال اتفاقية عام1973 مع ألمانيا الديمقراطية قد انجرت المهمة الواقعية لسياسة "**الاتجاه شرقا**" التي اعترفت بحقيقة وجود دولتين و لو إلى حين، فإنها هدفت إلى إنهاء المواجهة بين شطري أوروبا، طالما أن الأرض الألمانية بشرقها و غربها كانت ساحة الصراع و خط التماس مباشر بين المعسكرين، و بالنسبة إلى باريس التي واصلت النهج السياسي الذي اختطه الجنرال **ديغول**، فقد أدركت في عهد الرئيس "**جورج بومبيدو**" أن هذا المؤتمر، هو الفرصة التي من خلالها يتم "**احتواء المشكلة الألمانية**" ، و إيجاد عناصر إضافية أوروبية معارضة للسياسة الأمريكية و مبررات وجودها العسكري، و كانت أولى خطوات "**مؤتمر الأمن الأوروبي**"، الاجتماع الذي عقد في "**هلنسكي**" على مستوى وزراء خارجية الدول الأوروبية الشرقية و الغربية، إضافة إلى الاتحاد السوفياتي و كندا و الولايات المتحدة للفترة **من03الى07 يوليو عام1973**.4

1 - Hans Stark, Agir pour l Europe, les relations Franco-allemands dans l'après guerre froide, Paris, ifri, 1996, p135-137.

2 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق،ص 76-79.

3 - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية-حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة-،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان-2007،ص57-68.

4 - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية، المرجع السابق،ص62-63.

و قد واجه المؤتمر صعوبات كبيرة فيما يتعلق بتحديد جدول الأعمال لمؤتمر القمة، و برزت الخلافات، و لاسيما في المسائل الأمنية و العسكرية، و كذلك في مسائل حقوق الإنسان و الحريات، و انتقال الأشخاص بين المعسكرين و مقابل ذلكن فان المعسكر الشرقي قد بلور موقفه الموحد في صيغة موحدة للتباحث مع الأطراف الغربية ترتكز على:

– توسيع و تدعيم التعاون الثقافي و تبادل المعلومات؛ تكوين لجنة استشارية للأمن و التعاون؛ وضع الأسس العامة للأمن الأوروبي و العلاقات بين الدول الأوروبية على أساس التكافؤ في السيادة؛ عدم التهديد بالقوة و استخدامها، و احترام الحدود و وحدة الأراضي؛ تسوية الخلافات بصورة سلمية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ مساواة الشعوب و تعاونها و تنفيذ التزامات القانون الدولي؛ توسيع الاستشارات السياسية و الصلات المتبادلة بين الدول، في جميع الميادين التجارية و الاقتصادية و الثقافية؛ تحسين الوضع السياسي في أوروبا، و تخفيض التوتر العسكري عن طريق تقليص و نزع السلاح و بناء جو من الاستقرار و الثقة في أوروبا،1 و لقد أفضى مؤتمر وزراء الخارجية إلى تشكيل لجان ثلاث انفرجت لمعالجة الملف الأمني، و التعاون الاقتصادي، و الحريات و حقوق الإنسان، و التعاون الإنساني، ومن خلال التوصيات التي رفعتها كل لجنة، تم الاتفاق على خمس نقاط أساسية، تشكل الأرضية القوية للانطلاق بالمؤتمر نحو الأهداف المستقبلية، و التي انصبت على: – مبدأ الأمن و التعاون الأوروبي؛ إعطاء الأولوية لمسالة الحريات الأساسية و حقوق الإنسان، و التعاون الإنساني؛ تعزيز التعاون في المجالات كافة من دون أي عقبات؛ تعزيز الانفراج السياسي من خلال الانفراج العسكري؛ ضرورة أن يكون للمؤتمر قاعدة موسعة، و دورية في القارة الأوروبية،2 و على الرغم من أن هذه القوميات الموحدة قد واجهت صعوبات جمة قبل الاتفاق على طرحها على مؤتمر القمة على مستوى رؤساء الدول و الحكومات ، إلا أن ما عزز من استمرارية الجهود في عقد المؤتمر و التصديق على وثائقه الأساسية، هو أن سياسة الانفراج ما بين موسكو و واشنطن أخذت مد واسع و مسارات طويلة، لا يمكن التراجع عنها، إضافة إلى أن الإقرار بمبدأ نبذ"**تغيير الحدود**"، الشرط التالي الذي طرحته دول أوروبا الشرقية، قد عزز من إجراء الثقة أيضا، و عبر عن رغبة كل الأطراف في عقد مؤتمر القمة الذي اعتبر حدثا تاريخيا في انعقاده في 30-31اغسطس1970، و في الواقع، فان ما لم يحققه الأوروبيون في إرساء صيغة مقبولة للجميع في إطار مفهوم الأمن على مستوى الأمم المتحدة التي أضحت مشلولة بسبب حق النقض الفيتو في مجلس الأمن و الصراع الأيديولوجي للنظامين الرأسمالي الاشتراكي، حيث الساحة الواسعة في دول العالم الثالث في جنوب شرق آسيا و الشرق الأوسط و

1 - نوار محمد ربيع، اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة-دراسة في الأمن الأطلسي و المتوسطي-أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2002،ص41.

2- نوار محمد ربيع، اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة، المصدر نفسه،ص41.

القرن الإفريقي و أمريكا اللاتينية و قمتها البحر الكاريبي، حيث الثورة الكوبية، تحقق بانعقاد مؤتمر **هلنسكي** الذي اعتبر **انجازا أوروبيا كبيرا**، ليس في مسيرة الانفراج الدولي ما بين الشرق و الغرب فقط، و إنما أيضا في اتجاه **الأسس الواقعية لسياسة دولية جديدة و علاقات متطورة**، تؤكد صيانة الأمن و السلم الدوليين، حيث أن **وثيقة هلنسكي عدت أهم وثيقة في تاريخ العلاقات الدولية**، و أطلق عليها "**إعلان هلنسكي**"، و هو أكثر أهمية من **إعلان "فرانسيسكو"** الذل تم بموجبه تأسيس الأمم المتحدة، إذ أن الأقسام **الخمسة** التي اشتمل عليها الإعلان، و المبادئ **العشرة** الأساسية التي في ما إذا تمت مقارنتها بما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ليس هناك من فارق بينهما، ما عدا أن هذه المبادئ خرجت من المحفل الغربي نفسه الذي أدى دورا في صياغة مبادئ القانون الدولي التي كيفها بحسب مصالحه السياسية و القانونية، و ما نصت عليه المبادئ ، من احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و التعهد بعدم انتهاك أو تعدي الحدود الإقليمية و عدم اللجوء إلى استخدام القوة و الالتزام بالتعهدات بحسن نية طبقا للقانون الدولي و غير ذلك، فإنها قضايا كان المراد منها أن تعزز الأمن الأوروبي في الإطار المحدد له. و في الوقت الذي لم يتم إعادة الاهتمام بتطبيق هذه المبادئ في عالم الجنوب، حيث أن انتهاكها من قبل الدول الغربية أضحى من سمات العلاقات الدولية في عقد الثمانينات، و إذا كان"**مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي**" قد استمر في عقد دوراته السنوية التي تمتد لعدة شهور، ابتداء من" **مؤتمر بلغراد**" اكتوبر1977-مارس1987، و"**مؤتمر مدريد**" في نوفمبر1980-اكتوبر1981، و **مؤتمر "ستوكهولم"** يناير1984، إلا أن هذه المؤتمرات بقيت تتراوح حول التطبيقات السياسية لمبادئ" **هلنسكي** "العشرة، و بدأت تتعثر بسبب التدخل السوفياتي في أفغانستان، و مسائل حقوق الإنسان، و المصادقات على اتفاقيات الأسلحة الإستراتجية الموقع عام1973، و يبدو أن التحولات الجذرية التي حدثت في مستوى القيادة السوفياتية، و مجيء **غورباتشوف** و انتهاجه لسياسة" **البيريسترويكا** "**و** "**الغلاسنوست**"، قد أوجد أرضية جدية للانطلاقة الثانية لـــــ "**مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي**".[1]

ثانيا: مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي:

في الواقع، قبل أن" **يتعانق الألمان الذين يعيشون على جهتي السور القديم** "و بحسب التحذير الذي أطلقته مجلة النوفيل أوبزر فاتورLe Nouvel Observateur ،[2] في افتتاحية رئيس التحرير **جان دانييل**، نظر الأوروبيون،

1 - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية ،الرجع السابق ،ص64-65.

2 - محمد مخلوف، متغيرات الشرق كما يراها الغرب الرأسمالي، المنار-باريس-العدد 6 يناير1990، ص92.

و بخاصة الذين تعلموا جيدا من الدروس الألمانية السابقة كيفية الحذر من السياسات الألمانية الهادئة و التي سرعان ما تكشف عن طموحاتها القومية، من أن أقطار الوحدة الألمانية سائر، و بسرعته القصوى، و لا بد من اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها الاستعداد لتداعيات هذه الوحدة الألمانية، و لا سيما فيما يتعلق **بحرمة الحدود** التاريخية التي رسمتها" **اتفاقيات بوتسدام عام1945**"، و كيفية الاحتفاظ بإرثها، على الرغم من أن المستشار السابق **هالموت كول** ، قد أعلن صراحة، و من أجل تبديد كل المخاوف التي أثيرت حول الوحدة قائلا:"**نحن نقول نعم لعضويتنا في المجموعة الأوروبية و في حلف شمال الأطلسي و نحن جزء من المجتمع الدولي الحر**"، و يبدو أن باريس التي كانت أكثر العواصم الأوروبية انشغالا و اهتماما بل و قلقا من الوحدة الألمانية و كيفية الحفاظ على ما تم التوصل إليه من اتفاقيات، إضافة إلى تداعيات هذا الحدث، فإنها طرحت وجهة نظرها المحددة فيما يتعلق بالالتزامات المطلوبة لتحقيق الأمن الأوروبي، ما بعد الحرب الباردة، حيث أعلن رئيس الدبلوماسية الفرنسية الأسبق **رولان دوما** أن هذه الالتزامات تتمثل في:1- تعزيز الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية و الوسطى؛ ضمان حرمة الحدود التي تم تثبيتها في اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ ضرورة العمل الحيادي من أجل نزع الأسلحة في أوروبا؛ تأكيد الطبيعة النهائية غير القابلة للمساس بالحدود الغربية البولندية.

و لقد أثمرت الجهود الدبلوماسية الفرنسية، و على مستوى علاقاتها الأوروبية و زعامتها للمجموعة الأوروبية، في أن توحد كل المواقف في صيغة متبلورة عن نظام الأمن الجماعي ما بعد الحرب الباردة ن من خلال **مؤتمر باريس التاريخي للأمن و التعاون في أوروبا الذي عقد في نوفمبر1990**، لإقرار النظام الجديد، و من خلال إصدار "**وثيقة باريس" الشهيرة**،و قبل التصديق على وثائق هذا المؤتمر، وقعت ألمانيا و بولندا معاهدة الحدود بين الدولتين في 14نوفمبر1990، حيث اعترفت ألمانيا الموحدة بالحدود البولندية التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية، و أصدرت الدولتان بينا حددت فيه الحدود المستمرة حتى نهري "**أودر و نيسه**"، و على أساس أن هذه الحدود لا يمكن المساس بها سواء الآن أو في المستقبل. و أكد البيان الاعتراف الكامل بسيادة كل من الدولتين على أراضيهما، و من دون شك، فانه ليس هناك من اهتماما كبير بالأمن الأوروبي مثل ما حصل بعد الحرب الباردة، و بخاصة أن التحديات الجديدة لم تكن بالشكل الذي يمكن مواجهته، كما كان الحال أيام الحرب الباردة، فالقلق و الحذر شغل مساحة واسعة في التفكير السياسي و الاستراتيجي الأوروبي، إذ أنه على الرغم من غياب خط التماس المباشر للصراع بين المعسكرين، لم يكن للأيديولوجية من مكان في السياسات الدولية، و خصوصا بالنسبة إلى المعسكر الاشتراكي الذي

1 - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية، المرجع السابق،ص66.

تفكك إلى دويلات تبنت المنهج الديمقراطي اللبرالي، فان بناء هيكل أمني أوروبي جديد ينسجم مع التحولات الدولية، و صار القطب الواحد ، غدت من أولويات الأجندة الأوروبية، و إذا كان مؤتمر باريس قد استلم روح هلنسكي في تشييد الأمن الجماعي الذي لم يكن إلا أمنا كاملا و غير مجزأ،1 فانه وضع الأرضية لإقامة مؤسسات دائمة من أجل أوروبا جيدة، انطلاقا من ميثاق **باريس الذي صدر في 21نوفمبر1990** الذي أكد: انتهاء عصر المجابهة و الانقسام في أوروبا؛ بناء العلاقات الأوروبية على أساس الاحترام و التعاون؛ إرساء الديمقراطية المؤسسة على حقوق الإنسان و الحريات الأساسية؛ الرخاء الاقتصادي و العدالة الاجتماعية؛ الأمن المتساوي لجميع الدول؛ حماية الانتماء العرقي و الثقافي و اللغوي و الديني للأقليات الوطنية؛ تسوية الأزمات بالطرق السلمية؛ عدم التهديد باستعمال القوة؛ ربط أمن كل دولة بأمن دول المؤتمر الأوروبي؛ التوقيع الكامل على اتفاقيات خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا،2 و قد أعقب مؤتمر باريس، و بشكل سنوي انعقاد **"مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي"** في عواصم دول أوروبا الشرقية و الوسطى و الغربية، حتى مؤتمر **فيينا في ديسمبر1994**، حيث اتسعت عضويته إلى **53 دولة أوروبية** و جمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز، و تغير اسمه إلى **"منظمة الأمن و التعاون الأوروبي"**، في الوقت الذي بقي متشددا في قراراته على ضرورة حفظ الأمن و التعاون، و صيانة سلطة القانون الدولي، و تقرير الديمقراطية، و وضع آلية للانتشار، و اتخاذ القرارات الصائبة و السريعة لمعالجة الأزمات و المشاكل الإقليمية، و حقوق الإنسان، و ما بين بناء وحدتها على أساس **"ماستريخت"**، بل على أساس أن يظهر إلى الوجود ميثاق الأمن الأوروبي للقرن الحادي و العشرين الذي أقرته **"قمة اسطنبول"**في18نوفمبر1999 التي أتت بعد الاحتفال أيضا بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف الشمال الأطلسي، و تحديد المهمات الجديدة له.3

المطلب الثاني: السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي موحدة:

تشكل السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي دورا اساسيا في التأثير على مجريات القانون الدولي و العلاقات الدولية، فأصبح الاتحاد الأوروبي حاليا كمحكم دولي في الكثير من قضايا الدول حاليا و لهذا سأبين لكل منما على حدى محاولا ابراز ما ل و ما عليه بهذا الخصوص و التحديات التي تواجهه.

1 - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية، المرجع السابق، ص67.

2 - نوار محمد ربيع، اتجاهات الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص79-80.

3 - ناظم عبد الواحد الجاسور، قمة الأمن و التعاون الأوروبي في اسطنبول-ميثاق الأمن الأوروبي للقرن الحدي و العشرين، محطات إستراتجية- مركز الدراسات الدولية- العدد15 ديسمبر1999.

الفرع الأول: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي:

أولا: الاتحاد الأوروبي كقوة منافسة الولايات المتحدة الأمريكية :□

قال **زبيغنيو بريجنسكي**، مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر:" **بعد أن أصبحت الإمكانات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تضاهي إمكانات أمريكا، و بعد تكرار التصادم بين الكيانين بشأن مسائل مالية و تجارية، فان بروز أوروبا من الناحية العسكرية قد يجعل منها منافسا مرعبا لأمريكا، و لا مفر من أن تشكل تحديا للهيمنة الأمريكية**"،2 و تعتبر الولايات المتحدة نفسها الوصي الأول على أوروبا و ذلك منذ الحرب العالمية الأولى عندما خرجت من عزلتها و تدخلت في الشؤون الدولية، حيث قال **هنري كيسنجر** في كتابه الأخير(هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟):"**منذ دخول أميركا في الحرب العالمية الأولى سنة1917، و سياستها ترتكز على الاعتراف بأنه من مصلحتها الجيو استراتيجية الحول دون سيطرة قوة معادية محتملة على أوروبا، و الدفاع عن تلك المصلحة تخلت الولايات المتحدة عن عزلتها التقليدية و دخلت في صراع طويل مع الاتحاد السوفيتي**".3 **و منذ الحرب العالمية الثانية راحت الولايات المتحدة تشجع و تدعم التحركات الأوروبية في مسيرتها للوحدة**"، و كان تصريح الرئيس الأمريكي **جون كينيدي**، في العام1963 دليلا واضحا على سعي الولايات المتحدة لتوحيد أوروبا قال: "**إن أوروبا المتماسكة تماما هي وحدها التي تستطيع حمايتنا جميعا من انقسام التحالف، مع مثل أوروبا هذه يمكننا الأخذ و الرد بين الأنداد و أن نتقاسم بالتساوي المسؤوليات و التضحيات**"،4 حيث أن هذا الدعم الكبير لوحدة أوروبا من قبل القادة الأمريكيين، هو من أجل إيجاد حليف قوي لأمريكا لوجود تقارب كبير بين دول القارتين في الأيديولوجيا و الأفكار، و ظهرت المساعدة الأمريكية لأوروبا بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، و ذلك بتقديم مساعدات مادية و علمية(مشروع مارشال) لبناء أوروبا

---

1 - للتفصيل أكثر أنظر:

- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص214-231.

- محمد المجذوب، التنظيم الدولي، المرجع السابق،ص566-568.

- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص79-86.

- نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق،ص80-83.

2 - زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان-2004، ص106.

3 - المرجع السابق،ص27.

4 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد ،المرجع السابق، ص214-215.

المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية. لكن هذا التأييد لم يدم طويلا، فسرعان ما انقلب إلى منافسة في كل المجالات الدولية، السياسية و الاقتصادية و العسكرية و المالية،1 و باتت الولايات المتحدة متأكدة من هذا التنافس ، فأغلب ساستها يعربون حاليا عن تذمرهم من المعارضة الأوروبية للمشاريع الأمريكية و تجلى ذلك بصورة واضحة في حرب العراق و مشروع الدرع الصاروخي، و قد قال بريجنسكي في كتابه (الاختيار): " **تمثل الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي لب الاستقرار السياسي و الثراء الاقتصادي العالمي، و إذا ما عملا معا، تصبح أمريكا و أوروبا قادرتين على فعل أي شيء على الصعيد العالمي، ومع ذلك غالبا ما يكونان على طرفي نقيض، و حتى قبل الاختلاف الصاخب في عام2003 بشان العراق، كانت أمريكا تجهر بالشكوى دائما من أن أوروبا لا تفعل ما يكفي في مجال الدفاع الجماعي**".2 وبعد الحرب العالمية الثانية ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا لاستعادة عافيتها من الدمار الذي حل بها و ذلك من خلال مشروع مارشال الذي أشرنا إليه، و قد برز في أوروبا اتجاهين: الأول معارض للسياسة الأمريكية، و الثاني متحالفا معها و مؤيد لكل مواقفها، من الأمثلة على كلا الاتجاهين الانقسام الأوروبي إزاء حرب العدوان على العراق عام2003. فقد لاحظنا أن الدول الأوروبية انقسمت إلى محورين: مؤيد للعدوان و مشارك فيه كبريطانيا و اسبانيا، و معارض للحرب كفرنسا و ألمانيا، أما على مستوى حلف الناتو فقد كان التصادم واضحا و للمرة الأولى في اكتوبر2000، حين زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتن باريس و عقد مع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك مؤتمرا صحفيا، فقد هاجم الرئيس الفرنسي ، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي الذي كانت تترأسه فرنسا لمدة ستة أشهر، خطة إدارة الرئيس بيل كلينتون للازمة التي حصلت آنذاك حول معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية قال:"**إن نظرة الاتحاد الأوروبي و روسيا متطابقة، لقد أدنا أي مراجعة محتملة لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، معتقدين أن مثل هذه المراجعة تحمل أخطار الانتشار الذي سيمثل خطرا كبيرا على المستقبل**"،3 حيث أن أغلب الدول الأوروبية بدأت تنتهج نهجا مستقلا عن الولايات المتحدة الأمريكية، و خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و انتهاء الحرب الباردة و زوال الخطر الشيوعي و توحيد ألمانيا في الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة جديدة لفرض هيمنتها على كل دول العالم و الدول الأوروبية بالتحديد، و تعالت صيحات المثقفين الأوروبيين بالرفض لهذه السيطرة الأمريكية على القارة الأوروبية، و حذر البعض من خطر التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية و قد صرح وزير الخارجية الفرنسي

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص80.

2 - زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم ،المرجع السابق،ص105.

3- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص216-217.

الأسبق، أوبير فيدرين، في خطاب له في افتتاح مؤتمر العهد الفرنسي للعلاقات الخارجية تحت شعار(نحو القرن الحادي و عشرين)، و ذلك في باريس 03نوفمبر1999، قائلا: "**إن التفوق الأمريكي اليوم واضح في الاقتصاد و في الشؤون المالية، و في التكنولوجيا و في المجالات العسكرية إضافة إلى أنماط الحياة و اللغة و المنتجات الثقافية الواسعة التي تفرق العالم، و تشكل طرق التفكير و تمارس سحرا يؤثر حتى في خصوم الولايات المتحدة**"،1 و هذا الاعتراف قد شجع الولايات المتحدة على أخذ دورها في قيادة العالم و بسط السيطرة عليه، و بدا ذلك واضحا في مقدمة كتاب(الاختيار) لزبيغنيو بريجنسكي حيث قال: "مع بداية القرن الحادي و العشرين نجد أنه لا مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، و محورية النشاط الاقتصادي لأمريكا بالنسبة إلى صحة الاقتصاد العالمي، و التأثير الإبداعي للديناميكية التكنولوجية الأمريكية، و من حيث الجاذبية العالمية للثقافة الأمريكية المتعددة الأوجه، و قد وفرت كل هذه العناصر لأمريكا نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له، و أصبحت أمريكا في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي و ما من منافس لها على المدى المتصور، ربما تكون أوروبا قدرا من الوحدة التي تمكنت من المنافسة على الصعيد السياسي"2، وإن التفوق السياسي و العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بات واضحا لا شك فيه، و لا تستطيع الدول الأوروبية أن تنافسها إلا إذا اجتمعت بشكل تام تحت خيمة الاتحاد الأوروبي و توحدت في قراراتها السياسية و الاقتصادية، و لقد أبدت الدول البارزة في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا و فرنسا و بريطانيا) إعادة بناء قوتها العسكرية، فقامت ألمانيا ببناء قوة عسكرية ضاربة لها وزنها على المستويين الإقليمي و الدولي، و ألمانيا تأتي في المركز التالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي السابق و بريطانيا فيما يتعلق بالميزانية العسكرية، إضافة إلى أن السياسات الأوروبية أصبحت تتوجه نحو خدمة المصالح و الأهداف الاستراتيجية لأوروبا، و هذا ما يفسر الموقف الفرنسي المعارض للسياسة الأمريكية في بعض المسائل الإقليمية و الدولية، و الحقيقة أن الولايات المتحدة بدأت تخشى من الصعود الأوروبي على الساحة الدولية من خلال التقدم الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي الحاصل في أوروبا و محاولة منافسة الولايات المتحدة، و هناك عدة أوجه للتنافس الأوروبي- الأمريكي و سنتناول أهمها في ثلاثة محاور رئيسية:

1.1 المحور الاقتصادي: إن القوة الاقتصادية و العسكرية للمجموعة الأطلسية تجعلها مركز الثقل في الشؤون العالمية، و دول حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي تضم13% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فقد أنتجت ما

1 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق،ص218.

2 - زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، المرجع السابق،ص07.

يزيد على27ترليون من السلع و الخدمات في سنة2005، و أنفقت ما يزيد على77% من الإنفاق العسكري العالمي، مخصصة أكثر من 780 مليار دولار لقواتها العسكرية في سنة2005 فحسب، و ما نجده أن النموذج الاقتصادي الأمريكي يتركز بصورة رئيسة حول التجمع الصناعي العسكري، أما النموذج الاقتصادي الأوروبي متعدد الصناعات، و ما يؤكد ذلك أن الجوائز الخمس الأولى لأكثر الاقتصاديات نشاطا ، التي منحها المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2004، كانت من نصيب دول أوروبية تصدرتها فنلندا التي تطبق النظام الاشتراكي و الاقتصاد السلمي البحث، و زيادة على ذلك نجد بان الصناعات (اير باص(الأوروبية نجحت عام2005 في التفوق على نظيرتها (البوينغ) الأمريكية العريقة في حجم مبيعات الطائرات التجارية،1 و لقد تمكنت الدول الأوروبية من الوفاء بمعايير ماستريخت و إطلاق عملتها الموحدة في العام1999، لتشكل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية، و بالتالي دفع هذا التحول في الواقع الأوروبي إلى امتلاك أوروبا مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، و يجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله و هذا من خلال المؤشرات الاقتصادية الناجحة التي حققتها.2

2.1 المحور النقدي: منافسة اليورو للدولار: إن قوة الاقتصاد لأي اتحاد تظهر من خلال قوة عملته في السوق العالمية، و بذلك سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد نظام ثابت لعملية التبادل التجاري و توحيد العملية المتداولة، و ذلك للوقوف بوجه نظام الدولار الأمريكي السائد في النظام المالي الدولي و الأسواق المالية في العالم، و في هذا المجال، أعلن الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في كلمة له في مدينة بون في ألمانيا في 13 ماي1998، دعمه للاتحاد النقدي الأوروبي، معربا عن أمله في أن يحقق الأورو(EURO) النجاح المنشود، و أن يؤدي إلى إزالة المزيد من الحواجز بين ضفتي الأطلسي،3إلا أن هذه الإعلانات الدبلوماسية لا تخفي خوف الاقتصاديين الأمريكيين من تفوق اليورو على الدولار في ذلك الوقت و هذا بالفعل ما حصل لا حقا، و من هؤلاء أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا(روبرت ماندل) الذي رأى في إصدار العملة الأوروبية الموحدة و إنشاء نظام نقدي أوروبي، حدثا عالميا لا مثيل له في التاريخ الاقتصادي العالمي سيكون له أثر في النظام النقدي العالمي، حيث شكل إطلاق الدول الأوروبية عملتها الموحدة (اليورو) في بداية العام 1999 شكل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق

1 - عبد الحي يحي زلوم: أمريكا بعيون عربية،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت-لبنان-2007،ص21.

2 - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية،200،ص79-83.

- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد المرجع السابق، ص220-226.

3 - غسان العزي، سياسة القوة-مستقبل النظام الدولي و القوى العظمى- مركز الدراسات الإستراتجية و البحوث و التوثيق، بيروت-لبنان-2000،ص257.

الدولية سمحت لأوروبا بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و تجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله.1

3.1المحور السياسي و العسكري: يرى بريجنسكي أن أوروبا القوية سياسيان و القادرة على المنافسة اقتصاديا، و غير المعتمدة على الدعم العسكري الأمريكي، ستنافس دون شك السيادة الأمريكية في منطقتين حيويتين من الناحية الإستراتجية: الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية،و سيظهر التنافس في الشرق الأوسط أولا بحكم قربه الجغرافي من أوروبا و اعتماد أوروبا الكبير على نفط تلك المنطقة. و نظرا لاستاء العرب من السياسات الأمريكية فان المقترحات الأوروبية ستلقى استقبالا متعاطفا قد يؤدي خسارة إسرائيل مكانتها المتميزة لدى أمريكا، و يؤكد بريجنسكي أن أوروبا المعتمدة على نفسها من الناحية العسكرية و التي تشكل قوة اقتصادية عالمية شاملة،2 و بالنسبة إلى الموقف من الوحدة الأوروبية فان الإدارة الأمريكية ما زالت مصممة على فكرة السيطرة و الهيمنة، و ليس ثمة شك في أنها بذلت الجهور لعرقلة التصديق على الدستور الأوروبي، و لإثارة الاضطرابات الداخلية في الدول الأوروبية التي لا تسير في ركبها، و لتحريض الدول الإفريقية و الآسيوية الناشئة عن المستعمرين الأوروبيين القدامى، و للتلويح بحرمان الأوروبيين من النفط و مشتقاته، و للحول بكل وسيلة دون قيام كتلة أوروبية قوية كفيلة بمنافسة أمريكا في كل مجال و تشجيع دول الشرق الأقصى على التكتل و التضامن والتمرد.3

ثانيا : الاتحاد الأوروبي و الوطن العربي: □

1 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، نفس المرجع،ص226-229.

2 - للتفصيل المعمق انظر:

- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص229-231.

3 - محمد المجذوب،التنظيم الدولي، المرجع السابق،ص528.

4 - صدام مرير الجميلي ، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد ،المرجع السابق،ص89-117.

و للتفصيل أكثرأنظر كذلك:

-حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا ،المرجع السابق،ص467-531.

- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق،ص131-335.

- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية.

- برنارد بوتيفو ،الاتحاد الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي1991-1993،مركز البحوث و الدراسات العربية،بيروت 2005.

- كمال رزيق،حاجتنا الى التعاون الأوروبي – العربي لحماية البيئة من خلال الجباية البيئية،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية،كلية الحقوق –جامعة الجزائر-العدد01/2009،ص327-351.

شهدت المنطقة العربية في القرن العشرين جملة من الصراعات و المنافسات بين الدول الكبرى في العالم للهيمنة على المنطقة العربية، و كان أول ما اجتمعت عليه. هو تقسيم الأراضي العربية، ففي الحرب العالمية الأولى، كانت البلاد العربية إحدى غنائم الحرب، حيث تم تقسيمها بين الدول المنتصرة على أساس اتفاقية **سايس بيكو** في العام1916، إضافة إلى تأييد بريطانيا لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين حسب وعد بلفور1917، و استمرت الصراعات في المنطقة و تنامت حركات التحرر في الوطن العربي، فاندلعت ثورة في الجزائر بقيادة عبد القادر الجزائري، و ثورة في المغرب بقيادة عبد الكريم الخطابي، و ثورة في ليبيا بقيادة عمر المختار، و ثورة في مصر بقيادة أحمد عرابي ، و في سوريا و لبنان أيضا جرى صراع ضد الانتداب الفرنسي كانت أولى بوادره معركة ميسلون التي قادها الزعيم يوسف العظمة، و في العراق قامت عدة ثورات لنيل الاستقلال و الحرية ابتدأت بثورة العشرين 1920 التي قادها شيوخ العشائر و كان أبرز قادتها الشيخ ضاري و الشيخ شعلان أبو الجون، و كانت الثورة رسالة واضحة ضد الاحتلال، و استمرت الانتفاضات و الثورات على الاحتلال بعد ذلك، و كان من أهمها الانقلاب الذي قام به رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني مع العقداء الأربعة في عام 1941،1 و جاءت ثورة 1958 بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم و زميله عبد السلام محمد عارف، عندما انشقت الثورة على نفسها قام عبد السلام محمد عارف الجميلي بثورة رمضان في 8 شباط 1963 و بعدها ثورة تموز بقيادة حزب البعث في 17-30 تموز1968، وكانت هذه أبرز الثورات في البلاد العربية على الاحتلال الذي تعددت أسمائه (وصاية ن انتداب، استعمار...) أما القضية المركزية للأمة العربية" **القضية الفلسطينية**" فكانت التغيرات فيها هي الأبرز على الساحة العربية، ففي العام 1917 أصدرت بريطانيا **وعد بلفور** الذي نص على إقامة وطن قومي لليهود في إسرائيل على حساب أهل الأرض من الفلسطينيين، و عند إعلان عن قيام دولة إسرائيل في ماي1948 في فلسطين كانت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا أول من أعلن اعترافه بها، استمر الصراع بين الدول العربية و إسرائيل و ساهم تفاقمه في زيادة مستوى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، ساد التوتر بين الدول العربية بسبب هذه التدخلات،2 وهده التغيرات في المنطقة و الصراعات الداخلية بين الدول العربية، تزامنت مع ازدياد حدة التنافس بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، و هو ما عرف بالحرب الباردة التي أثرت بشكل كبير في العلاقات بين الدول العربية و الدول الأوروبية، و في فترة التسعينات مر العالم بتغييرات كبيرة على المستوى الدول، فقد انهار الاتحاد السوفياتي و هدم جدار برلين و أعلن الاتحاد الأوروبي، و هذا على المستوى العالمي، أما على المستوى العربي فكان دخول العراق للكويت في 02

1 - براون.ل .بروان ، السياسة الدولية و الشرق الأوسط ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد1987، ص141.

2 - نادية محمود مصطفى، أوروبا و الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان-1987،ص 141.

أغسطس 1990 الحدث الأكبر، و قد انتهت هذه الأزمة بحرب طاحنة في 17-18 يناير1991 شنها على العراق تحالف أكثر من 33 دولة بعضها شارك بجيوشه و بعضها الآخر ساند دول التحالف بتقديم أراضيه كقواعد عسكرية، و انتهت الحرب بفرض حصار على العراق دام ثلاثة عشر عاما عانى الشعب العراقي خلالها من قلة في الدواء و الغذاء فهلك من سكانه أكثر من مليون طفل عراقي، و ما يلاحظ في الفترة الحالية من متغيرات على صعيد الدول العربية من ثورات داخلية مطالبة بتغيير الأنظمة الداخلية لها من طرف شعبها و مدى تدخل الاتحاد الأوروبي فيها،1 إذا من خلال هذا سنتطرق إلى طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و الوطن العربي في محاولة مني إبراز أهم القضايا العربية و طبيعة التفاعلات فيها و دور الاتحاد الأوروبي فيها:

2_1 الاتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية:

بدأ الاهتمام بالقضية الفلسطينية مع بداية التعاون السياسي الأوروبي في العام1969، و عقدت منذ هذا التاريخ مؤتمرات و صدرت مقررات ، كان من أهمها وثيقة شومان، التي دعت إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في العام 1967، و رسم الحدود بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي، و يمكننا تلخيص أهم الاتفاقيات في هذا المجال بالأمور التالية:2 – تعد قمة لاهاي عام 1969 بداية تطور العلاقة بين الجماعة الأوروبية و الدول العربية؛ تطور الموقف بعد اعتماد وثيقة شومان عام1971 التي طالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967 و بتدويل القدس و إيجاد حل لمسالة اللاجئين الفلسطينيين؛ تطور الموقف اثر إعلان كوبنهاغن 1973 الذي اعترف بحقوق الشعب الفلسطيني و ذالك بإجراء محادثات سلام بضمانات دولية؛ جاء التطور الأبرز في قمة لندن 1977 حيث طالب المجلس الأوروبي بإقامة وطن فلسطيني في الضفة الغربية و قطاع غزة؛ تعرقلت في هذه المرحلة مسيرة السلام و المساعي الأوروبية بسبب الزيادة المنفردة للرئيس أنور السادات إلى إسرائيل وقد ظهر آنذاك تياران في الجماعة الأوروبية: تيار مؤيد لزيارة السادات و لاتفاقية كامب ديفيد ، و تيار معارض يرى في الزيارة عملية سلام مصرية لا تخدم القضية الفلسطينية، و تحسنت العلاقات العربية- الأوروبية بإصدار المجلس الأوروبي المنعقد في البندقية **قرارا في العام 1980 ينص على مايلي:**- تجديدي الإدانة للاحتلال الإسرائيلي الذي تم عام 1967؛ الاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة إلى جانب الدولة الإسرائيلية؛ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا لفلسطين؛ استعدادا الجماعة للتدخل لضمان أي مفاوضات سلمية إقليمية شاملة؛ تأكيد

1 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص89-91.

2 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد نفس المصدر،ص110-111.

حق إسرائيل في الوجود و الأمن؛ وبعد إعلان البندقية في العام1980، إعلان لوزراء الخارجية في إطار التعاون السياسي الأوروبي، تناول السياسات العدوانية الإسرائيلية و تضمن:1 انتقاد ضم الجولان و القدس الشرقية إلى إسرائيل عام 1981، و اعتبار هذه الخطوة عقبة أمام التقدم السلمي؛إدانة التجاوزات الإسرائيلية و القمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية و قطاع غزة، إلا أن إعلان البندقية في العام 1980 لقي انتقادا شديدا من كلا الطرفين الإسرائيلي و الفلسطيني، فالحكومة الإسرائيلية اتهمت الجماعة الأوروبية بالانحياز للعرب و بادرت إلى التصعيد الدبلوماسي،و منظمة التحرير الفلسطينية فقد انتقدت التردد الأوروبي في الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن الموقف الأوروبي ما لبث أن دخل في غيبوبة بعد التقدم الذي حققه خلال الفترة ما بين 1981 و 1988 و ذلك بسبب التحولات التي شهدتها أوروبا و العالم و منطقة الشرق الأوسط، ولقد طرأ تغير مهم على السياسة الفرنسية بعد وصول الرئيس فرانسوا ميتران إلى السلطة، و على السياسة البريطانية بعد وصول مارغريت تاتشر إلى رئاسة الوزراء. و في الولايات المتحدة الأمريكية كان لوصول الرئيس دونالد ريغان إلى السلطة أثره في تغيير إستراتجية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط،2 و اندلاع الحرب بين الشرق و الغرب، و في الشرق الأوسط ابتدأت التراعات باغتيال الرئيس السادات و اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية و اجتياح إسرائيل للبنان عام1982، و مع ذلك فقد ظل موقف الجماعة الأوروبية متقدما بحذر على الموقف الأمريكي تجاه القضايا العربية، و قد ظهر ذلك جليا عندما ارتكبت إسرائيل مجزرة صبرا و شاتيلا في لبنان و أثارت الرأي العام الأوروبي و استدعت إدانة واضحة من قبل الاتحاد الأوروبي، وبعد العام 1990 حصل تطور خطير في العلاقات العربية –العربية اثر دخول العراق للكويت، و فرض على إثرها حصار دولي على العراق (على حجة أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل) مما أحدث أزمة جديدة في الشرق الأوسط إضافة إلى القضية الفلسطينية. و كان للصراع الأوروبي- الأمريكي أثره في القضية الفلسطينية، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت، في كل مرة تحاول فيها الدول الأوروبية القيام بعملية سلام في الشرق الأوسط تسعى لافتعال أزمة جديدة في المنطقة، و في العام 1993 أبرمت اتفاقية أوسلو بين إسرائيل و السلطة الفلسطينية لإنعاش آمال السلام فأيد الاتحاد الأوروبي هذه الاتفاقية و باركها، و خلال الأعوام 1994-1998 خصص الاتحاد و الدول الأوروبية و وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة3(UNRWA) ما يعادل 2 بليون

1 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص111-113.

2 - ظهرت أول تسمية لشرق الأوسط عام 1911 في كتاب بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط)للمؤلف هاملتون الذي اعتبر أن هذه المنطقة تمتد من المغرب و حتى أفغانستان.

3 - علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،المرجع السابق، ص308.

يورو لمساعدة الفلسطينيين و ذلك من خلال عدة قنوات، و في يونيو1996 أكد المجلس الأوروبي المنعقد في فلورنسا مرة أخرى دعمه لعملية السلام بشكل عادل و دائم و خصوصا ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، و تضمن البيان الختامي الصادر عن القمة الأوروبية:1 – تأكيد أن السلام في الشرق الأوسط يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي؛ الاحترام و التنفيذ الكلي للاتفاقيات التي تم التوصل إليها في اتفاقيات مدريد و أوسلو؛ تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الارقام242 و338و425 و إقامة سلام عادل و شامل و دائم؛ دعم الاستئناف المبكر لمفاوضات الوضع النهائي و استئناف المفاوضات بين إسرائيل و كل من سوريا و لبنان؛ التحذير من النتائج الخطرة، من جراء إغلاق الحدود، على الاقتصاد الفلسطيني، و كان هذا البيان الأوروبي تأييدا واضحا للقضية الفلسطينية بخلاف الموقف الأمريكي الذي تميز بتأييده للجانب الإسرائيلي لنسف الأسس القانونية و السياسية للمفاوضات، و قام الاتحاد الأوروبي بتعيين موفد أوروبي خاص إلى الشرق الأوسط هو ميغل انخل موراتينوس،2 و قد تم التعيين في اللقاء الذي عقده زعماء الاتحاد الأوروبي في دبلن في 05 تشرين الاول1996 و حددت مهمته بالمساعدة على انجاز التسوية في الشرق الأوسط، و المساهمة في عملية السلام في المنطقة، و في آذار 1998، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة بواسطة وزير الخارجية البريطانية تمثلت ببيان أعلن أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي و مناف للقانون الدول و أن أوروبا لا تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية. و نشط الدور السياسي للاتحاد الأوروبي و بدا يضغط من اجل إنقاذ العملية السياسية من الانهيار الكامل. و يبدو أن التحرك الأوروبي، اخذ شكل الصفقة مع السلطة الفلسطينية باشتراط التخلي عن فكرة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد مقابل صدور بيان من جانب الاتحاد الأوروبي يعلن بوضوح تأييده لقيام دولة فلسطينية، و على اثر ذلك صدر إعلان عن المجلس الأوروبي في آذار 1999، سمي(إعلان برلين)، أعاد فيه تأكيد حق الفلسطينيين الدائم و غير المنقوص في تقرير المصير و أبدى فيه استعداد الاتحاد الأوروبي للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب، و يعد هذا الإعلان نقلة نوعية جديدة في التفكير الأوروبي تجاه عملية التسوية في منطقة الشرق الأوسط تزيد في أهميتها على إعلان البندقية،3 و نلاحظ أن موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية سبق الموقف الأمريكي بعد خطوات، ذلك أن الولايات المتحدة لم تتبن بشكل رسمي فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة إلا بعد ذلك بسنوات، حين طرحها الرئيس الأمريكي

1 - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، نفس المرجع،ص310.

2 - عمل ميغل انخل موراتينوس سفيرا في كل من يوغسلافيا و المغرب و إسرائيل و شغل مناصب عديدة و رفيعة في الشرق الأوسط و وزارة الخارجية الاسبانية.

3 - بشارة خضر، أوروبا و فلسطين-من الحروب الصليبية حتى اليوم*مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان-2003، ص543.

جورج دبليو بوش في عام 2002، قبل الحرب على العراق، في محاولة لكسب الرأي العام العربي، و أدت التحولات على الصعيدين الإقليمي و الدولي إلى إحداث تطور في مواقف بعض الدول الأوروبية حيال القضية الفلسطينية، ففي حين كانت بريطانيا ترفض البحث في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أصبحت أكثر تأييدا لها. كما أكدت كل من ايرلندا و هولندا الرئيس السلطة الفلسطينية السابق(ياسر عرفات) أثناء زيارته للاهاي في 16-10-2001 تأييدهما لقيام دولة فلسطينية، و أعلن الرئيس الوزراء البريطاني السابق (توني بلير): " أن بلاده تؤيد قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار، و ذلك كجزء من تسوية سلمية تتم باتفاق بين الفلسطينيين و الإسرائيليين و بشرط ضمان أمن إسرائيل" و على أثر التصريح البريطاني و توحيد الموقف الأوروبي، اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (أرييل شارون)إلى القول:" إنني اقبل بدولة فلسطين أسيطر على حدودها"، و قد يكون الدافع إلى ذلك ارتفاع شدة الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر2000، بعد وفاة الزعيم ياسر عرفات في نوفمبر 2004 ظهرت قيادة جديدة للشعب الفلسطيني تمثلت في شخصية السيد محمود عباس الذي ادخل تغييرا كبيرا على نمط القيادة الفلسطينية، و تقول مادلين أولبريت (وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة)، عن السيد محمود عباس:" أن السلطة الأمريكية كانت تلجا إليه لإجراء محادثات صريحة، و انه لم يخن الثقة التي أوليت له و لكن أداءه لم يكن مؤثرا" و رغم كل تلك المواقف و التصريحات بقيت القضية الفلسطينية على حالها و لم تتوصل الأطراف الدولية و الاتحاد الأوروبي إلى حل لها.1

2.2 الاتحاد الأوروبي و منطقة الشرق الأوسط:□ يعتبر الاتحاد الأوروبي عن رغبته في تحقيق سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط و في هذا الإطار كلف مبعوثا خاصا بالقيام بهده المهمة بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، و بأنه من الضروري تدعيم حل سياسي عادل يرتكز على قرارات الأمم المتحدة و على التعاون و على نمو اقتصادي يشمل كافة دول المنطقة، وفي إطار مفاوضات السلام المتعددة الأطراف يرأس الاتحاد الأوروبي مجموعة عمل من أجل التنمية الاقتصادية الجهوية(Groupe de Travaille sur le Développement Economique Régional (REDWG))، هذه الهيئة الاقتصادية الجهوية الدائمة يوجد مقرها في العاصمة الأردنية (عمان) و هي تهدف تحقيق نمو اقتصادي في المنطقة بتنسيق النشاطات التجارية و الاستثمارات و بتشجيع تطوير منشات النقل و الطاقة و الاتصالات اللاسلكية كخطوة أولى نحو إمكانية إقامة منطقة تبادل حر في الشرق الأوسط،3 بالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية كما سبق

1 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد المرجع السابق، ص114-117.

2 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي ،المرجع السابق، ص96.

3 - نادية محمود مصطفى، أوروبا و الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية،بيروت 1986، ص199.

ذكره فانه يقدم دعما معتبرا إلى كل من الأردن و لبنان و سوريا و مصرو العراق، أما العلاقات مع إسرائيل فتحددها المجموعة من الاتفاقيات التجارية بين الطرفين و اتفاق الشراكة الثنائي الذي دخل حيز التنفيذ في شهر جوان من سنة2000، و وقع الاتحاد الأوروبي على اتفاق تعاون مع مجلس التعاون الخليجي (العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، عمان و قطر) كما وقع على اتفاق تعاون جديد مع اليمن في سنة1997، و فتح حوار مع إيران حول مسائل متعلقة بالسياسة و التعاون منذ سنة 1998، و لا توجد أي علاقات تعاقدية بسبب الحصار المفروض عليها من طرف الأمم المتحدة.

3_2 الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط:□

أعيب على الاتحاد الأوروبي تركيز مجهوداته لصالح دول أوروبا الوسطى و الشرقية و عدم الاهتمام بما فيه الكفاية بعلاقاته مع دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط، اذ ترشح دول أوروبا الوسطى و الشرقية للعضوية في الاتحاد كان السبب في إعادة النظر في توازن علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجنوب حيث طلبت عدة دول مطلة على البحر الأبيض المتوسط أن يتم إعادة دفع لعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، واعتبارا لقربها الجغرافي و للروابط التاريخية و الثقافية و الهجرة الموجودة و المتواصلة ، تشكل دول جنوب البحر المتوسط شركاء ذات أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي اختار القيام بسياسة اندماج جهوية،2 و خلال قمة برشلونة التي انعقدت في شهر نوفمبر1995 أعطي للتعاون الأورو–متوسطي شكلا جديدا حيث اتفق الوزراء على تأسيس منطقة تبادل حر بين الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط في نهاية سنة2010، تمكن من تعميق التعاون في ميادين محددة كحقوق الملكية الفكرية و التحويل التكنولوجي و الطاقة و كذلك مساعدة المؤسسات الصغيرة، المجهودات لتقليص ضغط الهجرة و تحسين مستوى محاربة الإجرام و الإرهاب الدولي و تجارة المخدرات ستكون محل تعاون أوسع، كما تم التصديق على ميثاق جديد أورو–متوسطي من اجل تدعيم تعاون مدعم في مجال السياسة و الأمن في ميادين مثل التجارة المخدرات و الإرهاب و الهجرة و حقوق الإنسان و الوقاية من حدوث النزاعات، و يخشى الاتحاد الأوروبي من أن المشاكل التي تعرفها الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (و المتمثلة في وجود خطر عدم الاستقرار ، نمو ديمغرافي سريع، نسبة بطالة مرتفعة، إمكانية حدوث نزاعات مسلحة، عدم استقرار ميزان المدفوعات ن مديونية

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص87-92.

2 - M.Jacque Brodin, La politique dapprche globale mediterranee de la communaute , paru dans « Le drot de la communaute economique europeenne », edition de lUniversite de bruxelles,1986,p197-297.

خارجية هامة، نمو اقتصادي داخلي ضعيف، و استيراد للمواد الغذائية) تنعكس عليها سلبا في يوم من الأيام مما يؤدي إلى نزوح إلى أوروبا الآلاف آو الملايين من الأشخاص بحثا عن ظروف حياة أفضل من بلدانهم، فالتحدي الذي يواجه اليوم الاتحاد الأوروبي يتمثل في خلق على حدوده الجنوبية منطقة استقرار سياسي و ازدهار اقتصادي،1 فمتطلبات السلم و الأمن2 تملى تقليص الفوارق بين أوروبا و دول البحر الأبيض المتوسط،فلا يمكن لأوروبا أن تبني مستقبلها دون الأخذ بعين الاعتبار وضعية جيرانها في جانبيها الشرقي و الجنوبي، و يعتبرجيران البحر الأبيض المتوسط للمجموعة الأوروبية الأوائل في إقامة علاقات معها اقتصادية و تجارية خاصة، فالاتحاد الأوروبي مرتبط مع أغلبية دول البحر الأبيض المتوسط باتفاقيات شراكة آو تعاون، وخلال مؤتمر برشلونة الذي انعقد في 27 و28 نوفمبر1995 و الذي شاركت فيه كافة دول الاتحاد الأوروبي و الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط(ماعدا ليبيا، ألبانيا، و الدول التي كانت تشكل يوغسلافيا سابقا) حددت ملامح شراكة جديدة تشمل:- حوار سياسي و شراكة أمنية بين الدول المشاركة قائمة، لاسيما، على آليات للحل السلمي للنزاعات و مراقبة الأسلحة؛ رفع مستوى العلاقات الاقتصادية الجهوية بهدف انجاز منطقة تبادل حر أورو-متوسطية قبل سنة 2010 مع احترام القواعد المنظمة العالمية للتجارة، فالمواد المصنعة سيمكن مداولتها دون دفع حقوق جمركية في السوق الأورو-متوسطية التي ستصبح أكبر منطقة تبادل حر في العالم لاحتوائها على ما يزيد من 600 مليون مستهلك؛ شراكة في الميادين الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية، وهكذا وضع أساس مشترك للشروع في عملية تعاون شاملة و فتح المجال لديناميكية تحاور و تعاون جهوي، و لتنفيذ مخطط برشلونة وضع الاتحاد الأوروبي برنامج ميدا الذي مول خلال فترة1995-1999 بمقدار مالي قدره 4.685 مليار أكو، فإذا كان برنامج فار أقيم مع دول أوروبا الوسطى و الشرقية، فان برنامج ميدا يغطي كافة مجالات الشراكة و يخص النشاطات الثنائية(التي تخصص لها90% من التمويلات)و المشاريع الجهوية ذات المنفعة العامة، تنظيم ميدا الذي صادق عليه مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في شهر جويلية1996 يحتوي على ترتيبات تسيير البرنامج و يعوض القواعد التي كانت سارية المفعول بمقتضى الاتفاقيات المالية التي وقعت مع كل دولة، جاء برنامج ميدا بابتكار هام في ترتيبات منح الأموال حيث أصبحت التمويلات تخضع لمبدأ الميزانية السنوية و يجب بالتالي أن تصرف المبالغ المالية قبل انقضاء السنة المحددة في الميزانية، لم يعد يتعلق الأمر بموجب برنامج ميدا بمساعدة لبرامج بل دعم لسياسة تعديل شاملة تتقدم حسب السرعات المتفق عليها، و مبدأ القروض السنوية غير قابلة للتمديد في حالة

1 - قاسم نادية،ندوة برشلونة-هاجس الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، مذكرة ماجيستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2002/2001،40-114.

2 - خير الدين العايب، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، مذكرة ماجيستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1995،ص86.

عدم استهلاكها يهدف من ورائه تنشيط تقدم الإصلاحات،كما يشارك الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريع تنموية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المتوسطية، لا سيما، بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض طويلة المدى، وقد وقع الاتحاد الأوروبي على اتفاقيات شراكة مع كل من تونس (17 جويلية1995) و اسرائيل(20نوفمبر1995) و المملكة المغربية(26فيفري1996) و مصر و الأردن و فلسطين و الجزائر(19 ديسمبر2001) .

2_3_1 الاتحاد الأوروبي و الجزائر:□

خلال الزيارة التي قام بها رئيس الجمعية الأوروبية، رومانو برودي إلى الجزائر في 12 و13 جانفي2001 صرح الطرفان الجزائري و الأوروبي عن استعدادهما على توقيع اتفاق شراكة بينهما قبل نهاية سنة2001،2 كما تم التوقيع خلال هذه الزيارة على ثلاثة اتفاقيات تدخل في إطار برنامج ميدا2 لتمويل مشاريع في الجزائر بقيمة إجمالية تقدر بثلاثين مليون أورو، ويشكل الاتحاد الأوروبي أول شريك تجاري للجزائر باستقباله 63% من الصادرات الجزائرية بينما57% من الواردات الجزائرية قادمة من المجموعة الأوروبية، في أثناء سنة 1995 و 2000 قدم الاتحاد الأوروبي للجزائر164 مليون أورو في إطار برنامج ميدا لتمويل مشاريع ترمى إلى تحسين مستوى الاقتصاد الجزائري،و في غضون سنة2000 ارتفعت صادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي إلى 16.4 مليار أورو مشكلة أساسا من البترول و الغاز(12مليار) ن بينما لم يصدر الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة إلى الجزائر سوى 6 مليار أورو،و إلى غاية 2000 قدمت المجموعة الأوروبية 90 مليون أورو للجزائر،تم صرفها في البرامج التالية: دعم عملية إصلاح قطاع الاتصالات اللاسلكية و مصالح البريد(17 مليون أورو)، دعم للصحافيين و لوسائل الإعلام(5 ملايين أورو)، دعم لعملية عصرنة الشرطة(8 ملايين أورو)، إصلاح قطاع التكوين المهني(60 مليون أورو)، كما قدم البنك الأوروبي للاستثمار للجزائر ابتداء من سنة 1996 قروض يقدر مجملها ب 620 مليون أورو خصصت لتطوير قطاعات الطاقة و النقل و تسيير المياه و البيئة. هذا و أصبح لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي دورا هاما لكلا البلدين لما يحققه من امتيازات خاصة في كافة المجالات،3 وعلى نحو أوسع نطاقا، فإن الاتحاد يخوض معركة

1 - نعيم سلطان شيبوط ،التكتل الأوروبي، المرجع السابق،ص92.

2 - حطاب فؤاد ، عقد الشراكة الأوروبي الجزائري (دراسة تحليلية)،مذكرة شهادة ماجيستير،بن عكنون –الجزائر-2006/2005،ص08-27.

3 - Nachida BOUZIDI , les enjeux économique de l'accord d'association Algérie-Union Européenne, Idara Revue de l'école nationale d'administration,n24,n02-2002

للمحافظة على مكانته على الساحة العالمية التي تزدحم بشكل متزايد بأمثال الصين، والهند، والبرازيل كما تريد الولايات المتحدة لعب دور أقل قيادية فيه، وفي محاولة لدعم نفوذه العالمي، قام الاتحاد الأوروبي لتوه بإنشاء مؤسسة دبلوماسية عابرة لأوروبا، خدمة العمل الخارجي، التي من المفترض أن تنسق أصوات السياسة الخارجية غير المتناغمة لدوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة. **هذا و قد لعب الاتحاد الأوروبي دور كبير في الثورات العربية القائمة بين الشعوب و الأنظمة محاولة منه لإبداء دوره العالمي اتجاه الدول العربية و التي قامت في تونس، مصر، اليمن، البحرين، ليبيا، و سوريا...و هذا إما بتقديم مساعدات أو بتوقيف الأرصدة المالية للمسؤولين في هذه الدول ، أو بمنع السفر ، كما كان له دور في القرارات المتعلقة بشأن هذه الثورات سواء اتجاه الشعوب أو اتجاه المسؤولين و الأنظمة العربية.**

ثالثا: الاتحاد الأوروبي و بعض القارات و الدول (نظرة عامة):

3_1 الاتحاد الأوروبي و اليابان:□ يشكل اليابان 2/3 من الناتج الداخلي الخام الآسيوي و14% من الاقتصاد العالمي و يعتبر أحد أكبر الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي ، كما تفوق الاستثمارات المباشرة اليابانية في الاتحاد الأوروبي سبعة مرات استثمارات الاتحاد في اليابان، و بعد الخلافات التي برزت بين الطرفين خلال الثمانينات بسبب عدم توازن حجم المبادلات التجارية بينهما و للصعوبات الإدارية التي كانت تواجهها المنتجات الأوروبية للدخول إلى السوق اليابانية، تحسنت الأمور بعد اتفاق الطرفين على التصريح السياسي لسنة 1991 و بفضل إقامة حوار حول إدخال تعديلات على التشريع الياباني لرفع الحواجز التي كان يتعرض لها المصدرون الأوروبيون، و تم تمتين الروابط بإقامة سنة1995 إستراتجية بين الاتحاد الأوروبي و اليابان، و وسع مجالها بفضل مخطط عمل مصادق عليه خلال القمة التي جمعتهما في طوكيو في شهر جوان2000، و لا ينحصر التعاون الموجود بين الاتحاد الأوروبي و اليابان في المسائل التجارية بل يحتوي كذلك على مشاورات دورية حول الوضع السياسي و الأمني في كوريا الشمالية وحول تطور الصين في القارة الآسيوية و فيما يخص خلق مؤسسات تكون مكلفة بالأمن في القارة الآسيوية وكذلك حول تشجيع إعانة التنمية.2

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق،ص83.

2 - M.Mare Nouschi, En quête d'Europe, construction européenne et légitimité nationale, Thématique, Histoire, Vuibert, 1994, p119-133, 153-173, 171

2.3 الاتحاد الأوروبي و مجموعة الدول المستقلة: تفكك الاتحاد السوفيتي و انتقال الدولة الحديثة الاستقلال نحو تعزيز اقتصاد السوق كانت فرصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي لإقامة تضامن مع هذه الدول(أرمينيا، أذربجان، بيلاروسيا، جورجيا،كزخستان، مولدا فيا، أوزبكستان، تركمنستان ، روسيا، أوكرانيا،و مع منغوليا)،كما هو الحال بالنسبة لبرنامج فار الذي أنشئ لمساعدة دول أوروبا الوسطى و الشرقية، و برنامج تاسي لتقديم مساعدة تقنية و اقتصادية للدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا، برنامج تاسي مجهز بميزانية قدرها3.138 مليار أورو للفترة الممتدة من سنة2000 إلى سنة2006 و هو يهدف إلى نقل الخبرة من أجل تشجيع الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و تدعيم الديمقراطية و دولة القانون، و البرنامج الحالي الذي ينتهجه الاتحاد الأوروبي يمتد خلال سبع سنوات يركز على عدد من المشاريع التي تمس عدة قطاعات مثل تعديل الإدارة العمومية و تطوير القطاع الخاص و الخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن المرور إلى اقتصاد السوق، و يحظى الأمن النووي باهتمام خاص بوضع استراتيجيات مناسبة للتخلص من النفايات بكل أمان و إغلاق المحطات النووية التي تشكل خطر.1

3.3 الاتحاد الأوروبي و دول البلقان: يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إعادة السلم و الاستقرار إلى منطقة البلقان بتثبيت القيم السياسية و الاقتصادية الساري العمل بها في غرب القارة الأوروبية، وتشكل عملية تحقيق الاستقرار و الشراكة الأداة السياسية الأولى لتحقيق هذا الغرض و هي تخص (ألبانيا و البوسنة و كرواتيا و مقدونيا و يوغسلافيا)، و يتعلق الأمر بعملية تتكيف مع ظروف كل دولة و هي تتمثل في تقديم مساعدات اقتصادية و مالية و إقامة تعاون و حوار سياسي من أجل إقامة منطقة تبادل حر و تحقيق تقارب مع تشريع و معاملات المجموعة الأوروبية و كذلك إقامة تعاون في ميادين مثل العدل و الشؤون الداخلية.2

4.3 الاتحاد الأوروبي و منظمة إفريقيا و الكاريب و المحيط الهادئ:

إذ يتمثل الهدف الأساسي لهذا الإطار من التعاون و التبادل التجاري الذي يرمي إلى تشجيع و الرفع من سرعة التنمية الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية لدول منظمة إفريقيا و الكاريب و المحيط الهادئ و تمتين و تنويع علاقاتهم مع الاتحاد الأوروبي و الدول المكونة له في جو من التضامن و المصلحة المتبادلة، و تقوم هذه الشراكة على المساواة

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق،ص87.

2 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق،ص87.

بين الموقعين على الاتفاق و على احترام سيادتهم و مصالحهم، و تهد ف الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي و هذه الدول إلى تطبيق معالجة مندمجة و شاملة.1

5.3 الاتحاد الأوروبي و إفريقيا: إن العلاقة تتم بين الطرفين في إطار منعزل كلاهما عن الآخر، و قد تغيرت الأمور بعد انعقاد أول قمة بين الاتحاد الأوروبي و إفريقيا في العاصمة المصرية، القاهرة3-أفريل2000 بمبادرة من البرتغال التي كانت ترأس المجلس آنذاك، و انصبت أشغال القمة على مسائل متعلقة بالسياسة و الاقتصاد و بالتنمية و كذلك بتخفيف عبئ المديونية الدولية التي تعاني منها الدول الإفريقية بنسبة80%، هدف هذا الاجتماع لتعزيز الوعي الدولي حول أهمية قدرات القارة الإفريقية بهدف تشجيع تجسيد السلام و الديمقراطية و التنمية، و تم التطرق خلال هذا اللقاء الذي جمع القادة الأوروبيين و الأفارقة إلى مواضيع عديدة، لا سيما، ضرورة تحقيق اندماج القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي من خلال التنمية التجارة و تطوير القطاع الخاص و تشجيع الاستثمارات و المساعدات لخدمة التنمية و البحث العلمي و التكنولوجي، كما أشار الحاضرون إلى ما تعانيه القارة الإفريقية من نقص في المنشآت و البنية التحتية في المجال الصناعي و أعربوا عن انشغالهم تجاه عبء المديونية الإفريقية و سجلوا الموقف الإفريقي الداعي إلى إلغاء الكامل للمديونية الخارجية لإفريقيا،بالإضافة إلى هذا تم التطرق إلى تحسين الظروف المعيشية و الصحية بمحاربة الأمراض و بالخصوص السيدا و كذلك التقليص من البطالة و محاربة التهميش الاجتماعي، و تم التركيز على وضع أسس ديمقراطية متينة تقوم عليها دولة القانون و احترام حقوق الإنسان. و أكد الحاضرون في القمة على أهمية تعزيز السلم و الوقاية و تسيير و حل الأزمات بصفة سلمية في القارة الإفريقية لتجنب حدوث نزاعات مسلحة، معترفين بأن السلم و الاستقرار و العدالة تشكل الشروط السابقة و الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، والاجتماع الوزاري الأول بين قارتي إفريقيا و أوروبا انعقدت أشغاله في العاصمة البلجيكية، بروكسل في11 اكتوبر2001، كان يهدف هذا الاجتماع إلى تدعيم التعاون بين القارتين طبقا لما ورد في مخطط عمل قمة القاهرة، وشكل اللقاء الوزاري فرصة أكد خلالها الحاضرون استعدادهم على التعاون في مجالات الوقاية من حدوث النزعات و نزع الألغام و الاندماج الجهوي و التعاون و إندماج إفريقيا في اقتصاد عالمي و في مجال البيئة، لا سيما ، فيما يخص محاربة الجفاف و التصحر، و اتفق الوزراء على وضع مخطط عمل مشترك لمحاربة التجارة بالعبيد و بالخصوص التجارة بالنساء و الأطفال كما اتفقوا على العمل من اجل تخفيف المديونية الإفريقية و إعادة الثروات الثقافية المسروقة أو المهربة إلى إفريقيا، و من جهة أخرى أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لمساندة طلب

1 - للتفصيل و التعمق اكثر انظر، نعيم سلطان، التكتل الأوروبي، نفس المرجع،ص97-101.

منظمة الوحدة الإفريقية الداعي الحصول على وضع مراقب في المنظمة العالمية للتجارة، و رحب كافة الوزراء بتحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي كخطوة ايجابية نحو تحقيق التحام سياسي و اقتصادي للقارة السمراء، وقد تمت المصادقة على اقتراح دولة البروكينافاسو لاستقبال الاجتماع الوزاري الثاني بين إفريقيا و أوروبا خلال نهاية السداسي الثاني من سنة2002.[1]

6.3 الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية:□ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و دول أمريكا اللاتينية أقل تنظيما من غيرها. الدول السائرة في طريق النمو في هذه المنطقة من العالم تتمتع-بالإضافة إلى حصولها على مساعدات مالية- بنظام الامتيازات العمومة الذي يمنح لصادراتها، وقعت اتفاقيات تعاون بين الاتحاد الأوروبي و الأرجنتين و البرازيل و المكسيك و الأورغواي و كذلك مع دول المجموعة الأندية(بوليفيا، كولومبيا، البيرو، و فترويلا) بهدف دعم الاندماج الاقتصادي الجهوي، بعد أن أعلن المجلس الأوروبي الذي انعقد في مدريد في ديسمبر1995 عن رغبته في تدعيم الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول أمريكا اللاتينية، قررت المجموعة تعميق تعاونها على أساس ثلاثة محاور: إصلاح المؤسسات و تعزيز العملية الديمقراطية، محاربة الفقر و التهميش الاجتماعي، دعم الإصلاحات الاقتصادية، واجتمع ممثلو الاتحاد الأوروبي مع مسؤولين من دول أمريكا اللاتينية عدة مرات، لاسيما، في مؤتمر سان خوزي San Jose و اجتماع مجموعة ريو Rio و بالإضافة إلى هذه المقابلات أبرمت اتفاقيات مع المركوسور Mercusor، الأرجنتين و المكسيك، وعرفت علاقات الاتحاد الأوروبي مع هذه المنطقة من العالم قفزة نوعية في شهر جوان1999 بانعقاد أول قمة مع دول أمريكا اللاتينية و الكاريب و شارك فيها رؤساء دول و حكومات48 دولة، وفي هذه القمة قام اتفاق هام سنة2000 في مجال إقامة حرية التبادل بين الاتحاد الأوروبي و المكسيك،طبقا لهذا الاتفاق، الصادرات المكسيكية إلى الاتحاد ستكون معفية من دفع التعريفة الجمركية انطلاقا من سنة2003 بينما الحقوق الجمركية المفروضة على صادرات الاتحاد في المكسيك سترفع نهائيا من سنة2007، و تبقى كوبا هي الدولة الوحيدة في أمريكا اللاتينية التي لم توقع على أي اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي، و تضع المجموعة الأوروبية عددا من الشروط لتطوير تعاونها مع كوبا، لا سيما، أن يسعى نظام الرئيس فيدال كاسترو على إحلال الديمقراطية في البلاد و احترام حقوق الإنسان.[2]

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق،ص101-103.

2 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق،ص103-104.

3_7 الاتحاد الأوروبي و آسيا:

3_7_1_ الصين: يضل الاتفاق المبرم سنة **1985** بين المجموعة الأوروبية و الصين يشكل الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات بين الطرفين، و تدرس لجنة مختلطة **أوروبية–صينية** مرة كل سنة كافة أوجه العلاقات التجارية و علاقات التعاون،1 وخلال العشرين سنة الماضية ازدادت المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الصين و كانت تشكل 70 مليار أورو سنة1999، و تمثل الصين– ذات الكثافة السكانية التي تقدر بحوالي واحد مليار و 265 مليون نسمة– ثالث شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان بينما يشكل الاتحاد رابع أكبر مصدر للصين،الميزان التجاري الذي كان لصالح المجموعة الأوروبية في بداية الثمانينات سجل سنة2000 فائض تجاري لفائدة الصين قدر بمليار أورو.2 و يعتبر الاتحاد الأوروبي أن عجز ميزانه التجاري مع الصين يعود أساسا إلى وجود ترتيبات إدارية حمائية تعيق دخول المنتجات الأوروبية إلى السوق الصينية، لدى تعمل بروكسل على إزالة هذه الحواجز و تحسين النشاطات التجارية، لا سيما، بالسهر على حماية الملكية الثقافية، الاتفاق التجاري الذي وقع في بيكين في 19 ماي2001 شكل قفزة نوعية تجاه تمتين الروابط بين الاتحاد الأوروبي و الصين، الاتفاق المبرم بين الطرفين تطرق إلى عضوية الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة، وافقت بكين بموجب هذا الاتفاق التقليص من الحقوق الجمركية على أكثر من 150 منتوج أوروبي و التخفيف من الترتيبات المطبقة على مختلف القطاعات و المهن الحرة مثل البنوك. و تجدر الإشارة أن الاتحاد الأوروبي الذي يهدف تثبيت الصين في الاقتصاد العالمي، ساند عضوية الصين في المنظمة العالمية للتجارة خلال المفاوضات الأخيرة التي تمت في العاصمة القطرية، الدوحة في أكتوبر/نوفمبر2001، و كان الاتحاد الأوروبي قبل الخمس سنوات الماضية يشكل أهم مستثمر أجنبي في الصين باستثناء هونغ كونغ Hong Kong ، و قد استثمرت الشركات الأوروبية حوالي4.5مليار دولار أمريكي خلال سنة1999–2000 و إذا استمر هذا التوجه من المنتظر في المستقبل القريب أن تصل مجموع استثمارات الاتحاد الأوروبي في الصين تلك التي

---

1 - خلال سنة1994 أقيم رسميا حوار سياسي بين الاتحاد الأوروبي و الصين من خلال إجراء تبادل الرسائل اعترف بموجبه بوضع الصين كقوة بارزة على الساحة الدولية. و قد تطور هذا الحوار بصفة منتظمة بفضل مجموعة من اللقاءات(ترويكا Troïka من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، رؤساء البعثات، رؤساء المصالح المهتمين بالشؤون الجهوية). و قد تم رفع مستوى الحوار بين الطرفين في شهر أفريل 1998 بانعقاد أول قمة بين الاتحاد الأوروبي و الصين على مستوى رؤساء الحكومات في العاصمة البريطانية، لندن.

القمة الثانية بين الاتحاد الأوربي و الصين تمت في21 ديسمبر1999 حينما زار رئيس الجمعية الأوروبية، رومانو برودي Romano Prodiببكين كما انعقدت كذلك القمة الثالثة في العاصمة الصينية من خلال تبادل الآراء و إبراز الانشغالات المتبادلة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان و المسائل الاقتصادية و التعاون الثنائي و التنمية الجهوية.

2 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي ، المرجع السابق،ص104-105.

تقوم بها الولايات المتحدة و اليابان، و بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة أن المجموعة الأوروبية شرعت في إقامة تعاون مع الصين في مجالات محاربة الفقر و التكوين المهني.1

3_7_2_ الهند: انطلقت العلاقات الأوروبية الهندية في بداية الستينات حيث كانت الهند من بين الدول الأوائل التي أقامت علاقات دبلوماسية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و تجسد ذلك بالتوقيع على اتفاقيتين ثنائيتين في سنة**1973 ثم في سنة1981**. الاتفاقية الحالية السارية المفعول تم التوقيع عليها في **20ديسمبر1993** و هي تتعلق بالعلاقات الاقتصادية، و الحوار السياسي الموجود بين الهند و الاتحاد الأوروبي يقوم على أساس " **تصريح سياسي مشترك**"، وقع عليه في نفس الوقت الذي تم التوقيع على الاتفاقية الثنائية الثالثة، وهو يشكل الإطار القانوني لعقد لقاءات وزارية سنوية و يفتح الباب لقيام حوار سياسي واسع بين الطرفين، والاتفاقية الحالية التي تربط الهند و الاتحاد الأوروبي و التي دخلت حيز التنفيذ في سنة**1994** أقامت لجنة مشتركة و ثلاثة لجان فرعية تختص كل واحدة منهم بالتجارة أو بالتعاون الاقتصادي أو بالتعاون من أجل التنمية، واتفق الاتحاد الأوروبي و الهند خلال **قمة لشبونة** التي انعقدت في **28 جوان2000** على تكتيف اللقاءات بينهما بإقامة على الأقل لقائين في السنة بين الإطارات السامية للبلدين و لقاء واحد على المستوى الوزاري بالإضافة إلى عقد قمة **أوروبية–هندية** بصورة منتظمة،2 اذ عرفت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و الهند تقدما معتبرا سنة2000 بفضل انعقاد أول قمة بين الطرفين في العاصمة البرتغالية لشبونة في 89 جوان 2000 كما واصلت بروكسل و نيودلهي اتصالاتهما على أعلى المستويات ن مما كان من طبيعته أن يدعم العلاقات التجارية التقليدية الموجودة بينهما، و قد عزز الطرفان تعاونهما الاقتصادي بوضع لجان عمل تجمع أخصائيين في قطاعات مختلفة مثل الإنتاج الفلاحي و النسيج و الاتصالات اللاسلكية و تكنولوجيا الإعلام و المحافظة على البيئة، كما تم التوقيع خلال القمة التي جمعت رجال الأعمال الأوروبيين و الهنود في **نيودلهي New Delhi** في **22 نوفمبر 2001** على اتفاق ثائي للتعاون في المجالات العلمية و التقنية، ومكنت القمة الأوروبية الهندية الأولى من وضع أرضية "**للمبادرة المشتركة من أجل رفع مستوى التجارة و الاستثمارات Joint**

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي ،المرجع السابق،ص106.

2 - صادرات الهند تجاه الاتحاد ازدادت من 1.8 مليار أورو سنة1980 الى 9.8 مليار أورو سنة1998 بينما ارتفع مستوى صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الهند خلال نفس الفترة من 2.4 مليار أورو إلى 9.5 مليار أورو . يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للهند و إذا كانت الهند لا تحتل سوى المرتبة الثامنة عشر من بين الشركاء التجاريين للمجموعة الأوروبية.، بمساهمتها فقط بـ1.3% من مجموع الواردات الأوروبية بينما يصل هذا المعدل إلى 1% في مجال الخدمات.

و إذا كان الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر مستثمر في الهند فان الهند في حقيقة الأمر لا تتحصل إلا على 0.6% من الاستثمارات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي عبر العالم، مما يشكل نسبة ضئيلة نظرا للحجم السكاني لهذا البلد الذي يقطنه حوالي17% من سكان العالم. و يعمل الطرفان على توحيد المواقف الأوروبية و الندية فيما يهص المفاوضات التي تدور في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

Initiative for Enhancing Trade Investment" أعطت اللجنة المختاطة **الأوروبية– الهندية** التي انعقدت في شهر **فيفري 2001** الضوء الأخضر لانطلاقتها الرسمية، من خلال هذه المبادرة يتم تشجيع الصناعيين على تحديد الصعاب التي يواجهها رجال الأعمال في نشاطاتهم المهنية اليومية، للخروج باقتراحات قد تساعد على إعطاء دفع جديد للعلاقات الاقتصادية الثنائية.1

3.7.3. المؤتمر الأوروبي-آسيوي Asem: علاقات الاتحاد الأوروبي مع آسيا تقوم على استراتيجية آسيوية جديدة صادق عليها المجلس الأوروبي الذي انعقد في **ايسنEssen** في ديسمبر1994.2 هذه الاستراتيجية تهدف إلى تطوير علاقات مشتركة في ميادين التجارة و التعاون الصناعي و تدعيم التعاون في ميادين تشجيع الاستثمار، التعاون بين المؤسسات، البحث و التنمية، و انعقدت القمة الأولى أوروبا-آسيا في بنكوك Bangkok في 1-2 مارس1996 و حدد خلالها المتعاملون توجيهات مشتركة مع الالتزام لامتثال نظام تبادل متعدد الأطراف مفتوح، و تحرير المبادلات بدون تمييز،3 و عرف المؤتمر الأوروبي- الآسيوي الذي أسس في بنكوك سنة1996بعض الصعوبات في الفترة الأولى لقيامه بهدف موازاة منظمة أبيك Apec التي تضم دول آسيوية و دول المحيط الهادئ(من بينها الولايات المتحدة الأمريكية)، وأعطت الأزمة الاقتصادية التي وقعت في آسيا خلال سنة1997 للقمة الأورو-آسيوية الثانية Asem 2 التي انعقدت في لندن سنة1998 دلالة خاصة من حيث المساعدة التي قدمها الأوروبيون للقارة الآسيوية بتأسيس صندوق للإعانة التقنية ممول بـــــــ50 مليون دولار كلف البنك الدولي بتسييره رغم رغبة فرنسا بتكليف البنك الأوروبي للاستثمار بتسيير هذا الصندوق، و في قمة سيولSeoul التي انعقدت في شهر اكتوبر2000 دار النقاش بين رئيس الجمعية الأوروبية و الدول25 المكونة للمؤتمر **الأوروبي–آسيوي** حول مصير المنظمة العالمية للتجارة، و احتلت تكنولوجيات الإعلام الصدارة في جدول أعمال المؤتمر و تعلق الأمر، لاسيما، بتأسيس طريق إعلام شديد السرعة لتبادل المعلومات بين مراكز الأبحاث للقارتين الأوروبية و الآسيوية كما اتفق المشاركون على تشجيع النمو الاقتصادي في الكتلتين و شكل المؤتمر فرصة أبدت أوروبا خلالها عن دعمها للتقارب بين الكوريتين،4 والتقارب الأوروبي الأسيوي الذي يدخل في إطار العولمة، يحاول إقامة توازن بينهما في علاقاتهما

1- نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي ، نفس المرجع، ص106-108.

2 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص185.

3 - هذه الشراكة من المفروض أنها تمكن من تثبيت مكانة الاتحاد الأوروبي في آسيا، شريكها التجاري الأول (23%من المبادلات الخارجية للاتحاد).

4 - و قدمت اليابان و كوريا مشروع بناء أكبر نفق في العالم بينهما طوله 180كلمن لقب بـــRail ASEM و يمكن أن تمتد سكة حديد هذا المشروع في يوم من الأيام إلى القارة الأوروبية.

التجارية باعتبار أن المبادلات بين الطرفين لا تشكل سوى 7%من مجموع التجارة الدولية في الوقت الذي تمثل القارتين على العموم 48%من الناتج الداخلي الخام الدولي و 52%من المبادلات العالمية، و إذا كانت أوروبا هي أول مستثمر في العالم فالقارة الآسيوية تمثل التوجه الأول للاستثمارات الدولية، و تجدر الإشارة أن مؤتمر أسامAsem لا يقتصر فقط على دراسة المسائل الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين القارتين بل يتعدى ذلك ليشمل مسائل سياسية و اجتماعية،و يفضل الأوروبيون و الآسيويون عدم تعكير جو الاجتماع بتجنب التطرق لمواضيع حساسة مثل حقوق الإنسان و عمل الأطفال في الدول الآسيوية، و يتضح على العموم أن العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد الأوروبي لن تتمكن من الاستقرار و التطور على المدى البعيد، إلا إذا انسجمت مع سياسة خارجية مشتركة فعالة، و في غياب مثل هذه السياسة ستحتل العلاقات الاقتصادية و بالخصوص السياسة التجارية المكان الشاغر.1

رابعا: الاتحاد الأوروبي و المنظمات العالمية:

4.1الاتحاد الأوروبي و المنظمة العالمية للتجارة:□ المنظمة العالمية للتجارة التي تتمتع بسلطات واسعة لتحديد القواعد و ممارسة التحكيم في النزعات التجارية تتكون من أكثر من 140 دولة بالإضافة إلى 30 دولة قدمت طلبات الانضمام، و يعد فشل مفاوضات **سياتلSeattle** جعل الاتحاد الأوروبي يستنتج أنه يجب عدم حصر المفاوضات بين الدول الكبرى التي تفرض قراراتها على بقية المجتمع الدولي، و هذا بتحقيق مشاركة فعلية لكافة الدول في عملية اتخاذ القرار. كما اتضح للاتحاد الأوروبي ضرورة إدخال تعديلات على المنظمة العالمية للتجارة لزيادة إضفاء طابع الشفافية، الشمولية ، الفاعلية ،و المسؤولية على نشاطاتها و ذلك من خلال تعديل تنظيمها ، و زيادة منها مشاركة المجتمع المدني لكي تأخذ بعين الاعتبار الانشغالات الاجتماعية و الانشغالات المتعلقة بالبيئة موازاة مع المسائل المتعلقة بالمبادلات التجارية و التنمية، و انطلقت أشغال الدورة الأخيرة(الرابعة) للمنظمة العالمية للتجارة التي تمت في العاصمة القطرية(الدوحة)، في نهاية شهر أكتوبر2001 إلى غاية نوفمبر2001، و رفض الاتحاد الأوروبي (رغم ضغط الدول أمريكا الشمالية و الجنوبية) خلال هذه المفاوضات التخلي (باسم حرية المبادلات التجارية) عن المساعدات التي تقدمها بروكسل لتصدير المنتجات الفلاحية الأوروبية، و تم الاتفاق في نهاية الأمر على تأجيل المفاوضات في مجالات الفلاحة و الاستثمار و البيئة إلى فترة لاحقة، تدوم مدتها ثلاثة سنوات و تنتهي بحلول شهر

1 - عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، المرجع السابق، ص 109.

2 - نعيم سلطان سيبوط ، التكتل الأوروبي، المرجع السابق،ص84-85.

جانفي2005 كما اعتبر الاتحاد الأوروبي بأن طلبه الداعي إلى زيادة مجهودات المنظمة العالمية للتجارة لصالح ضمان تنمية دائمة و حماية البيئة قد اخذ بعين الاعتبار في التصريح النهائي، و رحبت المجموعة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية بقرار الدورة الداعي إلى انعقاد مفاوضات جديدة سنة2005، و يعتبر الاتحاد الأوروبي أن المفاوضات القادمة لا يجب أن تنحصر في إطار العمل الضيق الذي ورث عن المفاوضات السابقة **لأورغواي روند** المتعلقة فقط بالفلاحة و الخدمات و لكن يجب في المستقبل أن تتطرق المفاوضات بالإضافة إلى المواضيع التقليدية إلى مواضيع جديدة لتمكين كافة الأطراف المعنية من الاهتمام بالمفاوضات و للاستجابة للمتطلبات الاقتصادية للقرن الحالي، ويرى الاتحاد الأوروبي أن الدورة القادمة للمنظمة العالمية للتجارة يجب على الأقل أن تهتم بالميادين الأربعة التالية: – التطرق إلى مختلف انشغالات المجتمع المدني بتوضيح قواعد المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بالاتفاقيات التي تخص المبادلات و البيئة و الصحة العمومية و الملصقات. كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أنه يجب السهر على لا تشكل الإجراءات المتخذة طريقة لإقامة تمييز تعسفي؛ تحديد قواعد في مختلف الميادين الجديدة مثل تسهيل الاستثمارات و المنافسة و المبادلات؛ إعطاء أهمية أكبر للتنمية بتسهيل دخول المنتجات إلى الأسواق و بتحسين معاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية و بالسهر على أن الاتفاقيات الجديدة تعطي الأفضلية للتنمية؛ تحسين سهولة دخول المنتجات إلى الأسواق، لا سيما، فيما يتعلق بالفلاحة و بالخدمات و بالمنتجات غير فلاحية، و يعتبر الاتحاد الأوروبي أن عملية العولمة ظاهرة لا مفر منها و أنه إذا كان يستوجب على اقتصاديات الدول التأقلم مع متطلبات العصر فلا يمكن في نفس الوقت ترك لقوى السوق(غير متحكم فيها) مهمة تسيير نمط حياة الشعوب و ثقافتهم و في آخر المطاف مجتمعاتهم و قيمهم الأساسية، فبالتالي يرغب الاتحاد الأوروبي في تحقيق توافق بين نمط تسيير المجتمعات و القيم الاجتماعية مع حتمية العصرنة و العولمة.

الفرع الثاني: السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي و التحديات التي تواجهه:

أولا: توحيد السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي:

منذ مدة طويلة يعتبر **المجال الأمني** من بين الميادين التي تظهر فيها الدول الأعضاء حرصا شديدا على الحفاظ على **سيادتها الوطنية**، من تم يصبح من العسير حصر المصالح المشتركة في هذا المجال لأن في كنف الاتحاد الأوروبي هنالك دولتان فقط (فرنسا و المملكة المتحدة) تكتسبان السلاح النووي، بينما بعض الدول هي دستوريا أو تقليديا محايدة و لا تشارك بالتالي في تحالفات عسكرية(النمسا، ايرلندا، و السويد ليست أعضاء في الحلف الأطلسي أما الدنمارك و

اليونان و ايرلندا لا تنتميان إلى اتحاد أوروبا الغربية.1 حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي على قوته الاقتصادية لتنمية نفوذه السياسي و التكلم بصوت واحد،2 و أعطت معاهدة ماستريخت للاتحاد الأوروبي إمكانية دمج مسائل الأمن في إطار السياسة الخارجية و الأمنية الموحدة بما في ذلك إقامة في نهاية المطاف سياسة دفاع مشتركة يمكن أن تؤدي في الوقت المناسب إلى تأسيس دفاع مشترك3 و بالتالي احتمال قيام في المستقبل جيش أوروبي ليس مستبعدا، غير أن إقامة مثل هذا الجيش لا يمكن أن يتحقق بدون موافقة كل الدول الأعضاء كما لا توجد طريقة لإجبار دولة عضو على إرسال جيشها بدون موافقتها، فقرار خطير كهذا يبقي من الصلاحيات الوطنية للدول الأعضاء، و أظهر التوسع الجديد للاتحاد المنتظر حدوثه في السنوات المقبلة ضرورة إقامة سياسة خارجية و أمنية موحدة لذلك حاول المفاوضون خلال معاهدة أمستردام تطوير مكتسبات ماستريخت بتدعيم توافق هذه المكتسبات مع العمل الخارجي التقليدي للمجموعة، و إلى حين يتسنى للاتحاد الأوروبي تجهيز نفسه بقدرة عسكرية عملية، بإمكان المجموعة استعمال قدرات اتحاد أوروبا الغربية و الحلف الأطلسي،4 و وضعت معاهدة أمستردام المبادئ التي تسير السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي و المتمثلة في: الحفاظ على السلم و تدعيم الأمن و التعاون الدوليين و الديمقراطية و دولة القانون و الحقوق الأساسية للإنسان؛ الحفاظ على القيم المشتركة و على المصالح الأساسية و على استقلالية و نزاهة الاتحاد الأوروبي و أمنه، و يتم تشجيع هذه المبادئ في إطار احترام ميثاق الأمم المتحدة و الاتفاقيات الأوروبية المتعلقة بالسلم و الأمن و هي تعني التزام الدول المعنية بالعدل و التضامن المتبادل.5

1_1 الخطر الداخلي: تر اتضح للأوروبيين منذ سنة 2000 أن الخطر الأمني قد لا يأتي حتما من خارج الاتحاد الأوروبي بل من داخل دول المجموعة الأوروبية ذاتها، وتحصل الحزب النمساوي اليميني المتطرف (FPO)الذي يرأسه جورغ أيدر Jorg HAIDERعلى حقائب وزارية في الحكومة النمساوية قوبل برفض من طرف باقي دول الاتحاد الأوروبي التي رأت في ذلك تهديدا للديمقراطية و السلم في أوروبا، و تمثل رد فعلهم في وقف تعاونهم مع الحكومة النمساوية في شهر فيفري2000 إلى أن رفعت العقوبات الدبلوماسية (الثنائية) في شهر

1 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، المرجع السابق، ص159.

2 - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق،ص272.

3 - MM.J .Gloos, G.Reinesch, D.Vignes, et J.Weyland ,op,cit,p683.

4 - نعيم سلطان، التكتل الأوروبي، نفس المرجع،ص160.

5 - المصدر السابق،ص158.

6 - نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي، نفس المصدر،ص167-168.

سبتمبر2000 بعد أن اتضح أن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه معاقبة احد أعضائه دون تعطيل نشاطه، و تم التفكير في إقامة آلية خاصة للاتحاد الأوروبي لمراقبة و تقييم التزام و تصرفات كل دولة عضو على حدى،مشاركة الحزب النمساوي اليميني المتطرف (المعارض لفكرة توسع الاتحاد الأوروبي لاحتضان أعضاء جدد) في الحكومة النمساوية أعاد إلى الأذهان ذكريات التمييز العرقي التي عانت منها أوروبا الكثير -إبان الحرب العالمية الثانية- و أثار المخاوف من إعادة حدوث نفس المأساة الإنسانية في المستقبل، و في هذا الصدد نصت معاهدة نيس على أنه، بناءا على موافقة البرلمان الأوروبي و بعد الاستماع للدولة المعنية، بإمكان مجلس الاتحاد الأوروبي ملاحظة وجود خطر واضح ناتج عن انتهاك خطير للحقوق الأساسية أو للحريات الأساسية التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي تقوم به دولة عضو، و يكون بحوزة المجلس توجيه للدولة المعنية التوصيات المناسبة، و يعود حق المبادرة لثلث الدول الأعضاء أو للجمعية الاوروبية أو للبرلمان الأوروبي لتوليد مثل هذا القرار، كما تم التصريح خلال معاهدة نيس على ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الذي حدد جملة من الحقوق الأساسية المدنية و السياسية و الاقتصادية لكافة مواطني الاتحاد الأوروبي و المتمثلة في الكرامة و المساواة و التضامن و المواطنة و العدل،كما تعرف ألمانيا بالخصوص في مقاطعتها الشرقية بروز و استمرار تواجد مجموعات من الأحزاب اليمينية المتطرفة تطلق على نفسها تسمية النازيين الجدد التي تبرز عدائها للأجانب و لليهود مما دفع بالسلطات الألمانية إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة للحد من نشاطات هذه المجموعات التي تسيء الى الصورة الدولية نظرا لتاريخها الحديث، و تصرح دول الاتحاد على أنها ستظل يقظة للتصدي للأحزاب الأوروبية اليمنية المتظرفة التي تدافع عن سياسات متعارضة مع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المجموعة الأوروبية بالخصوص في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي:[1]

كل نظام أو مؤسسة أو دولة لا بد من أن يواجه عقبات و تحديات تعيق مسيرته نحو التقدم، وقد يتخطى هذه التحديات إن كان مستعدا لمواجهتها ، و قد يفشل إن لم يعد العدة لكل طارئ. فكيف إذا كان النظام جديد على الساحة الدولية مثلما هو الاتحاد الأوروبي، إذ التحديات التي يواجهها هي تحديات جديدة لم يسبق لأي دولة في النظام الدولي أن واجهتها، و ذلك لطبيعة العلاقات ما بين الأعضاء الفاعلين فيه، لهذا كان من الطبيعي أن يواجه

1 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد ،المرجع السابق ، ص245-263.

و أنظر كذلك:

- محمد المجذوب، التنظيم الدولي، المرجع السابق،ص562-568.

الاتحاد الأوروبي عدة تحديات في مسيرته لتحقيق الوحدة و التكامل. و هذه التحديات قد تكون تحديات داخلية أو خارجية، و من أهمها:

2.1 تحدي الاندماج و الوحدة: في كتاب للكاتب الفرنسي بيير بيارنيه(Pierre BIARNES) بعنوان " القرن الحادي و العشرين لن يكون قرنا أمريكا" يتحدث الكاتب عن الدور البريطاني في الخروج عن سياسة الوحدة الأوروبية شارحا كيف أن بريطانيا لم تتوقف منذ الحرب العالمية الثانية عن الاعتقاد بأن التحالف مع الولايات المتحدة يشكل التحالف الكبير الذي يجب أن يكون أساس سياستها الخارجية، و اندماج قواتها داخل منظمة حلف شمال الأطلسي، و قد ثابرت بريطانيا على وضع العوائق أمام أوروبا كي لا تبني دفاعا خارج الدفاع العسكري لحلف شمال الأطلسي، و كل ما تسعى إليه السياسة البريطانية، و بخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي، هو ألا يكون هناك دفاع أوروبي إذا كان لا يطابق متطلبات مبادئ و توجهات و استراتيجيات حلف شمال الأطلسي،1 و تبعية السياسة البريطانية للولايات المتحدة الأمريكية تستند بالتأكيد إلى حقائق تاريخية و ثقافية عميقة، لم تتجل كثيرا خلال الحرب الباردة و في مواجهة الاتحاد السوفياتي و المد الشيوعي في العالم الثالث ، و إنما تجلت في أزمة الخليج الثانية عام1991، و الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، على الرغم من المنافسة الشديدة بين شركات صناعة الأسلحة الأمريكية و البريطانية ، فأمريكا لم تترك للشركات البريطانية إلا هامشا بسيطا في الأسواق الشرق الأوسطية بالتحديد،2 و على الرغم من عدم التزام بريطانيا بالعملة الأوروبية (اليورو) بدلا من الجنيه، فإنها متمسكة في سياستها الخارجية، بمبادئ أساسية تحكم دبلوماسيتها و مواقفها الدولية و الإقليمية، و بخاصة في الإطار الأوروبي،3 حيث إن الفراغ الأمني و الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي و المعسكر الاشتراكي لا يمكن سده إلا بالوجود العسكري و النووي الأمريكي و حلف شمال الأطلسي، و إذا كانت هذه المبادئ مبنية على مدى العقود الماضية، أي

1 - Pierre BIARNES, Le XXI siècle ne sera pas américain (Monaco), Paris, Editions du Rocher, 1999.

- و الكتاب مترجم في مجلة بيت الحكمة، بغداد ن العدد38، كانون الأول/ ديسمبر2004، ص16.

2 - علاء سالم، السوق الدولية لتجارة الأسلحة، مجلة السياسة الدولية ، العدد 121 يوليو1995،ص193-195.

3 - و هي:

- التحالف البريطاني- الأمريكي هو أساس دعامة الأمن الغربي الرأسمالي.

- حلف شمال الأطلسي هو الإطار الأمني و العسكري للأمن الأوروبي.

- توسع الحلف نحو الشرق، و القيام بعمليات خارج نطاق مجاله التقليدي ينسجم مع حجم التحديات أو التهديدات التي تواجه العالم الغربي الرأسمالي و مصالحه الحيوية، و بخاصة على امتداد قوسي الأزمات الشمالي و الجنوبي.

ما قبل الحرب العالمية الثانية و بعدها، فان تداعيات انهيار جدار برلين و الوحدة الألمانية، إضافة إلى القاطرة الأوروبية التي تقودها فرنسا و ألمانيا التي لم تكن بريطانيا غير راكب من ركابها الآخرين، جعلت بريطانيا تدرك انه ليس هناك من خيار غير تعزيز الارتباط بين ضفتي الأطلسي و جعل الحلف محور الترابط و عاملا استراتيجيا، ليس في أوروبا فحسب، و إنما في مناطق أخرى و بخاصة الشرق الأوسط، حيث المصالح البريطانية التقليدية، و يبدو أن الدول الأوروبية الأخرى، و لأسباب تتعلق بوضعها السياسي و العسكري، و ما عانته من تداعيات توازن القوى الأوروبية الكبرى على مدى العقود الماضية، سرعان ما رمت بنفسها في أحضان حلف شمال الأطلسي بوصفها تابعا للولايات المتحدة، و قسم منها متمسك بعضوية حلف الناتو اكبر من تمسكه بعضويته في الاتحاد الأوروبي، مثل هولندا و الدنمارك و اسبانيا1، و في عام1997، أصبح **خافيي رسولانا2** الذي يدافع عن ضرورة استمرار و توسع الحلف، و اتساع مديات عملياته العسكرية، و يؤكد أن خطر اندلاع الصراعات العرقية في أوروبا، و الصراع على المصادر و الهجرات غير الشرعية، تتطلب اضطلاع الحلف بها في إطار التحالف ما بين ضفتي الأطلسي، و أن أهمية التحالف الاستراتيجي ما بين أوروبا و الولايات المتحدة لم تختف مع نهاية الحرب الباردة، فمازال الناتو الأداة الفعالة في التطور الاستراتيجي المستخدم في صنع بيئة للأمن،3 و فيما يتعلق بتوسع حلف الناتو، يؤكد رئيس مفوضية الشؤون الخارجية أن العنصر المهم في الاستراتيجية العامة لحلف الناتو يتمثل في انتماء الأعضاء الجدد إليه، الأمر الذي يترتب عليه امتداد منطقة الأمن و الاستقرار الاستثنائية التي تضم نصف أوروبا منذ خمسين عاما، و بانتماء تشيكيا و هنغاريا و بولونيا تحول الناتو إلى منظمة مفتوحة و ليس إلى ناد مغلق، كلما استطاع اتحاد غرب أوروبا أن يتعمد على الوسائل و الإمكانيات المتاحة من حلف الناتو لإدارة الأزمات، تعززت الدعامة الأوروبية في الحلف، و تعزيز دور أوروبا ينطلق من تقاسم التكاليف الأكثر عدالة، و إدارة الأزمات بشكل متساو مع الأمريكيين الأمر الذي سيعزز في المستقبل مفهوم الدفاع الجماعي، و التشديد على العلاقة ما بين ضفتي الأطلسي من خلال الشراكة و التعاون في إطار المهمات الجديدة لحلف الناتو،4 و يبدو أن بقية الدول الأوروبية، مثل ايطاليا و البرتغال، تقف موقفا متشابها من ناحية التوسع و الالتزام بروابط قوية في العلاقة بين ضفتي الأطلسي، و أن استمرار الحلف يعزز من إمكانية تحقيق الأمن الأوروبي، و إذا كانت بلجيكا قد وقفت من مسالة الحرب على العراق إلى جانب فرنسا جهة عدم تورط الحلف إلا بتفويض

1- فاسبانيا مثلا وافقت بعد انتمائها إلى حلف الناتو في عام1986، على وجود قواعد عسكرية في أرضها للحلف.

2 - وزير الخارجية السابق، الأمين العام لحلف الناتو. رئيس المفوضية الشؤون الخارجية.

3 - مراد إبراهيم الدسوقي، امن الخليج بين التوجه العربي و التوجه الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 105-1992،ص90.

4 - مراد إبراهيم الدسوقي، امن الخليج بين التوجه العربي و التوجه الخارجي ، نفس المرجع،ص93.

من الأمم المتحدة ، على الرغم من أن عاصمتها بروكسل تمثل مقرا لمنظمة الحلف، فان الدنمارك و النرويج قد فضلتا السيطرة الأمريكية على مواجهة ألمانيا التي تذكرهما بالتاريخ المرير للاحتلال، أما اليونان فتشعر دائما بالرضى، لأنها تجد في حلف الناتو ضمانا أكثر نفعا في مواجهة تركيا، و كذلك الحال مع الأتراك الذين استفادوا كثيرا من عضويتهم في الناتو للوقوف بوجه الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة ، و سار الهولنديون في ركاب الانجليز، وسعت لوكسمبورغ إلى إرضاء العالم بأجمعه في آن واحد، و انقدت أيسلندا وراء التيار السائد، و بقيت بعيدة عن الحرب على العراق و الأزمات الأخرى.

2.2 تحدي شكل النظام: إن الاتحاد الأوروبي كيان سياسي لا نظير له، و لا توجد سابقة يمكن القياس عليها لتحديد هويته، فهو بمؤسساته الحالية ليس دولة موحدة ولا دولة فدرالية أو كونفدرالية ، وبالتالي لا يمكن تصنيفه أو التعامل معه باعتباره كذلك لأن الوحدات المكونة له لم تفقد وجودها القانوني المستقل كدول، و لم تفقد جوهر الصلاحيات السيادية المخولة لها بموجب القانون الدولي ، ومازال بوسعها ممارسة تلك الصلاحيات على المسرح الدولي على الرغم من أنها تنازلت بالفعل عن بعض هذه الصلاحيات لصالح المؤسسات الاتحادية وخاصة بعد الاتفاق على صدور العملة الأوروبية الموحدة، ومن المعروف أنه يلزم لقيام الدول توافر شروط ثلاثة أساسية على الأقل ، وهي إقليم له حدود جغرافية واضحة ومعروفة، وشعب يقيم على أرض هذا الإقليم، وحكومة تمارس سلطتها عليهما معا وهذه الشروط الثلاثة لا تتوافر بالكامل في حالة الاتحاد الأوروبي، فهو لا يملك إقليما محدد المعالم يقيم عليه شعب يخضع لسلطة أو حكومة تديره، صحيح أن للاتحاد الأوروبي فضاء تتحرك فيه عوامل الإنتاج والخدمات بحرية كبيرة، وصحيح أيضا أنه اعترف للمواطنين في دولة الأعضاء بحقوق واسعة يترتب عليها ظهور شكل جنيني لما يمكن اعتباره نوعا من المواطنة الأوروبية، وصحيح كذلك أن المؤسسات الاتحادية تملك سلطات وصلاحيات تمكنها من إصدار قواعد ولوائح وتعليمات و إرشادات قابله للتطبيق داخل هذا الفضاء الاتحادي إلا أننا مازلنا بعدين عن شكل الدولة المكتملة المعالم، سواء أكانت اتحادية أم كونفدرالية، فهذا الفضاء الأوروبي لم يتحول بعد إلى إقليم بالمعنى القانوني والسياسي، والمواطنة الأوروبية لم تتحول بعد إلى جنسية بالمعنى القانوني والسياسي لهذا المصطلح. والسلطة الأوروبية لم تتحول كذلك إلى حكومة بالمعنى القانوني و السياسي المتعارف عليه، لأن التنظيم السياسي والقانوني للسلطة يرتبط عادة بشكل الدولة التي تؤطرها،1 و الاتحاد الأوروبي ليس منظمة دولية أو اعتباره كذلك لان هذا النوع من المنظمات الدولية يقوم في العادة على تعاون اختياري بين دول أعضاء يندر أن تتنازل له عن سيادتها

1 - صدام مرير الجميلي الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد ، المرجع السابق،ص 250-251.

الوطنية، كما لا يمكن اعتباره مجرد منبر أو منتدى أو حلقة للنقاش لأنه يشكل بالفعل إطارا مؤسساتيا فاعلا لصنع السياسات حتى و إن اقتصر ذلك على مجالات بعينها، و يملك من الأدوات و الآليات ما يمكنه من تحيل ما يقره من سياسات إلى برامج و قواعد عمل ملزمة يتعين على الدول الأعضاء تطبيقها و احترامها، بل يملك القدرة أيضا على إنزال العقاب بالدولة المخالفة لها أو الخارجة عليها، فالمادة 171 من معاهدة ماستريخت، على سبيل المثال ، تخول محكمة العدل الأوروبية سلطة تقديرية كبيرة، ليس فقط لتقرير مدى التزام الدول الأعضاء بالقرارات الواجبة النفاذ و الصادرة المخالفة قد تشمل فرض عقوبة مالية كبيرة،1 و إذا كان الاتحاد الأوروبي لا يشبه أيا من الفاعلين الدوليين المعروفين و المصنفين في قائمة الدول أو في قائمة المنظمات الحكومية التقليدية، سواء من حيث الشكل أم من حيث المضمون، إلا انه يعتبر اقرب، من حيث الشكل العام على الأقل، إلى شكل المنظمة الإقليمية الحكومية منه إلى شكل الدولة، و لهذا يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي هو نظام سياسي بالغ الخصوصية ناتج من عملية جادة لتحقيق شكل من إشكال الوحدة بوسائل و أساليب غير تقليدية مزجت بين النهج التعاوني و النهج التكاملي أو الاندماج في جرعات تباينت نسبها و اختلفت باختلاف الظروف و المراحل التاريخية، و بسبب ذلك جاء النظام السياسي الأوروبي فريدا في نوعه و مختلفا عن أي نظام سابق أو معاصر، فهو نظام لا مثيل له في النظم المعاصرة و لا نظير له في النظم القديمة و ليس له سابقة تاريخية قابلة للقياس عليها. و إذا أضفنا إلى ذلك كله أنه نظام في حالة تطور مستمر لم تكتمل ملامحه النهائية بعد لأدركنا مدى صعوبة التنبؤ بما سيكون عليه وضع الاتحاد عندما يصل إلى محطته النهائية، صحيح انه قد يكون لهذا الكيان هدف بعيد المدى و هو أن يتحول يوما ما إلى ولايات متحدة أوروبية، لكن لا أحد يستطيع أن يتكهن بما إذا كان هذا الهدف قابلا للتحقيق أصلا، أو أنه يمكن أن يكون في حالة تحققه مجرد نسخة مكررة من نموذج الولايات المتحدة الأمريكية أو من أي نموذج آخر معروف لدولة فدرالية، و على أي حال، فمن الواضح أن دول الاتحاد الأوروبي حريصة على تحقيق شكل ما من أشكال الوحدة، لكنها مصرة في الوقت نفسه على أن تحافظ على خصوصيتها، و بالتالي فالوحدة التي يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقها ليست نوعا من التجانس و إنما هي وحدة في إطار التنوع و هكذا تبدو لنا صورة الاتحاد الأوروبي حاليا اقرب ما تكون إلى صورة كائن "اقتصادي" عملاق تطل منه رؤوس "سياسية" كثيرة، و إن هذه الحالة تبدو قابلة للتطور و الارتقاء لكنها حين تكتمل و تصل إلى مرحلة النضج، إن قدر لها أن تكتمل أو تنضج يوما ما، قد لا تتحول بالضرورة إلى دولة فدرالية على شكل الولايات المتحدة الأمريكية، و الأرجح أن تفصح الصور عن شيء آخر مختلف كلية.2

1 - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، المرجع السابق،ص167.

2 - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا،نفس المصدر،ص168.

3.2 تحدي الحدود و السيادة: نصت المادة السابعة من معاهدة ماستريخت على حق كل دولة أوروبية في التقدم بطلب العضوية للاتحاد الأوروبي، كما نصت الفقرة الثانية من المادة(01) من مشروع الدستور الأوروبي على أن عضوية الاتحاد مفتوحة لجميع الدول الأوروبية التي تحترم قيمه و تلتزم بالترويج المشترك لها، لكن لا معاهدة ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبي و لا مشروع دستور الاتحاد نفسه أوضحا معنى الدولة الأوروبية، أو حددا شروطا و معايير موضوعية يتعين توافرها في الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، باستثناء شرط احترام القيم الأوروبية، ومعنى ذلك أن الاتحاد الأوروبي وفقا لمعاهدة ماستريخت ، هو نظام سياسي مفتوح على جميع الدول الأوروبية دون أي استثناء، و أن حدوده هي أوروبا الجغرافية، و هو ما من شأنه أن يثير إشكاليات سياسية و ثقافية عديدة، فأوروبا ليست منطقة واضحة المعالم جغرافيا أو محددة الهوية ثقافيا، فهي جغرافيا تغطي إقليما شاسعا يمتد من الأورال حتى الأطلسي، و بما أن جبال الأورال نفسها لا تشكل في واقع الأمر حدودا جغرافية طبيعية تفصل أوروبا عن آسيا، فان أوروبا تتداخل جغرافيا مع آسيا عبر أوراسيا و على نحو يستحيل معه الفصل بينهما، و في سياق هذا التداخل يمكن اعتبار روسيا الاتحادية نفسه دولة أوروبية بقدر ما هي دولة آسيوية بدليل قبول روسيا الاتحادية بالفعل، و منذ عام 1996، عضوا في منظمة مجلس أوروبا، ومعنى ذلك أن عضوية الاتحاد الأوروبي باتت من المنظور الجغرافي على الأقل مفتوحة أمام روسيا الاتحادية، و إن كان ذلك يبدو صعب التحقيق لأسباب إستراتيجية و سياسية و ثقافية واضحة،1 و هنا تتجلى إحدى المفارقات المهمة لقضية الوحدة الأوروبية في علاقتها بحدودها الطبيعية، إذا اعتبرنا أن العضوية في الاتحاد الأوروبي يمكن أن تتسع لتصبح هي نفسها حدود العضوية في منظمة مجلس أوروبا على سبيل المثال، فعلينا أن نتوقع وصول عدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى 43 دولة، و هي حجم العضوية الحالية في مجلس أوروبا. أما إذا اعتبرنا أن عضوية اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، هي المقياس الحقيقي لعدد الدول الأوروبية(بعد حذف الدول التي تقع خارج حدود القارة الأوروبية، و التي قبلت لأسباب سياسية، أعضاء في هذه اللجنة مثل: (الولايات المتحدة و كندا و إسرائيل) فيصبح العدد الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي أكثر من 50دولة ، و ستنجم بالتأكيد مشاكل عديدة قد تمس الهوية الأوروبية.2

1 - صدام مرير الجميلي ، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص253-254.

2 - Francoise de LASERRE , La Grande Bretagne et la communaute,Perspectives internatonales, Paris,P.V,1987.

* و لتتضح لنا أبعاد هذه المشكلة نشير إلى أن ارتفاع عضوية الجماعة الأوروبية من 6 إلى 9 أدى إلى زيادة مساحتها بنسبة31%، بينما انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها بنسبة3% " أي انه أصبح يمثل 97%ن من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في مجموعة الدول النواة" و عندما ارتفعت عضوية السكان بنسبة22%و الدخل الإجمالي بنسبة%، وعدد السكان بنسبة22% و الدخل الإجمالي العام بنسبة15 %، ولكن متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي انخفض بنسبة6%و أصبح يمثل 91%، من متوسط نصيب الفرد في دول المجموعة النواة. وعندما ارتفعت

لقد تبين بشكل واضح هذا التحدي عند انضمام عدد من الدول الأوروبية الأقل تقدما، و خاصة في مجالات الصناعة و التكنولوجيا (اليونان و البرتغال ...)و قد كان الاتحاد الأوروبي حتى ذلك الوقت كتلة من الدول الغنية و المتقدمة اقتصاديا و المتجانسة سياسيا و اجتماعيا و لذلك شكل انضمام الدول الأقل تقدما تحديا للجماعة الأوروبية خاصة بالنسبة للدول التي تتحمل العبء الأكبر في تمويل سياسات الجماعة و برامجها، فقد تعين على دول الاتحاد اختيار بين بديلين كلاهما مر: إما القبول بانضمام دول اقل تقدما إلى الجماعة الأوروبية مع تحمل الأعباء المالية المترتبة على هذا القبول و إما رفض انضمام هذه الدول مع تحمل مخاطر عدم الاستقرار السياسي الذي قد ينجم عن هذا الرفض، و لهذا طلب الاتحاد الأوروبي من الدول الجديدة الراغبة في الانضمام إعادة هيكلة شاملة لاقتصادها كي تصبح في وضع يسمح لها الالتحاق بقطار التكامل و الاندماج الأوروبي دون الإضرار بالمكتسبات و المنجزات التي تحققت،(*) و من الواضح أن التباين الكبير في مستويات التطور و التنمية بين الدول الراغبة في الالتحاق بالاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة و انخفاض هذا المستوى بشكل عام يجعل المشكلة تبدو أكثر تعقيدا و تأثيراتها السلبية في مستقبل الاتحاد تبدو أكثر خطورة، و واجهت مسيرة الوحدة الأوروبية منعطفا خطيرا جدا بعد تفكك المعسكر الاشتراكي و انهيار الاتحاد السوفياتي، فقد تعين على فرنسا أن تتهيأ نفسيا و سياسيا لقبول الآثار المترتبة على إعادة توحيد ألمانيا، و خاصة في ما يتعلق منها بخريطة و موازين القوة الجديدة داخل الجماعة الأوروبية.

4.2 التحديات الاجتماعية و الثقافية: إن لعملية توسيع الاتحاد الأوروبي فوائد كثيرة كما له تأثير كبير جدا على دول المنطقة، و خاصة روسيا و دول البحر المتوسط، و على علاقاتها بباقي دول العالم ، و لاسيما الولايات المتحدة، إضافة إلى أن ازدياد عدد الدول الأعضاء يبرز لنا اتجاهين: 1 الأول متشائم يرى أن خطر هذا التوسع يكمن في تحويل أوروبا إلى منطقة تجارة حرة، أو يجعل من الاتحاد الأوروبي منظمة عالمية شبيهة بمنظمة الأمم المتحدة، و هو ما يعني تراجعا للوحدة الأوروبية وفقدانا لخصوصيتها الأوروبية،بينما الاتجاه المتفائل يرى أن هذا التوسع فرصة تاريخية لتوحيد أوروبا، سيوفر في المستقبل استقرارا و نموا اقتصاديا لدول أوروبا و العالم، و فيما يخص البطالة و هجرة العمالة، فان هذا الوضع الاجتماعي يتبن من خلال نسبة العمالة، إذ تشكو الدول المنضمة من نسبة البطالة أعلى من متوسط دول الاتحاد الأوروبي تبلغ8.8% و تتراوح بين 13 و 19.2%، و لكن البطالة تضرب

عضوية الجماعة الأوروبية من12 إلى 15 دولة، زادت مساحتها بنسبة43%، وعدد سكانها بنسبة11%و إجمالي الدخل العام بنسبة8%. أما متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، فقد انخفض مرة أخرى بنسبة3%ليصبح89%من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في دول المجموعة النواة.

1 - صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، 256-257

الشباب بنسبة هائلة، فتصل نسبتها إلى 41.5%في بولندا، و 38.9%في سلوفاكيا،1 و تعتبر نسبة النمو في الدول المنضمة حديثا أعلى من باقي دول الاتحاد الأوروبي، لذا يرى بعض المحللين الاقتصاديين أنه من الطبيعي أن تزداد نسبة البطالة في فترة يعاد فيها النظر في الهياكل الاقتصادية، إلا أن نسبة النمو المرتفعة، و القدرة التدريبية في الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، ستؤديان إلى تخفيض نسبة البطالة مستقبلا، ولقد استطاعت الدول المنضمة نقل حوالي97% من النظم التشريعية التابعة للاتحاد الأوروبي إلى تشريعاتها، إلا أن عدم وجود حوار اجتماعي في معظم هذه الدول المنضمة قد يجعل الاتفاقات عن الهيئات العامة نادرة، و هذا الوضع يدل على الصعوبات الاجتماعية، التي يجب أن تجتازها هذه الدول، و خاصة في نظام الحماية الاجتماعية، و احترام الأسس المتصلة بالصحة العامة في أماكن العمل، لذا فان على الدول المنضمة أن تقطع شوطا طويلا في النمو و في تطوير النظم الاجتماعية. و أدى هذا الوضع ، بالإضافة إلى ضغط الرأي العام، إلى زيادة القلق لدى دول الاتحاد الأوروبي الغنية من تدفق العمال من الدول المنضمة، و بالفعل، أعلنت دولة بعد أخرى من دول الاتحاد الأوروبي أنها ستلجأ لفترة انتقالية لمدة سنتين، قبل أن تفتح سوق العمالة أمام المواطنين الذين ينتمون إلى الدول الجديدة المنضمة إلى الاتحاد، و تعتبر هذه الإجراءات مطابقة لاتفاقيات الانضمام المبرمة، وهذه المخالفات للنص على مبدأ حرية الحركة و التنقل للأفراد داخل الاتحاد مسموح بها لفترة سنوات فقط، و ذلك ضمن شروط و آليات صارمة، و لكن بعد عام 2011 فان حرية الحركة للعمال ستصبح كاملة داخل الاتحاد الأوروبي، و يرى خبراء أن الخوف الناتج من احتمال تدفق المهاجرين من الدول المنضمة لا أساس له من الصحة، و تعتبر دراسة أجريت من قبل المفوضية الأوروبية أن 1%فقط من نسبة العمال التابعين للدول المنضمة، يحتمل أن يهاجروا إلى دول الاتحاد، و هذا العدد يعادل حوالي220 ألف شخص سنويا، و هذا يعني أن توسيع الاتحاد الأوروبي لن ينتج منه نزوح اكبر مما حدث عندما انضمت البرتغال و اسبانيا إلى الاتحاد، و أثبتت التجارب السابقة أن الهجرة تقل بعد كل توسيع للاتحاد، غير أن المشكلة التي يمكن أن تنتج من التوسع هي هجرة العقول إلى دول شمال أوروبا الغنية، و يرى البرلمان الأوروبي أن المهم هو أن توسيع الاتحاد سيؤدي إلى الثبات و الاستقرار في أوروبا، و يبدي أسفه لأنه في مرحلة تاريخية مهمة تدور المناقشات حول " احتمالات الهجرة"، بدلا من أن تدور حول ما سوف يجلبه توسيع الاتحاد من ايجابيات.2

1 - http : hem. Bredband.net/b155908/m168.htm.

2- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، نفس المرجع،258-259.

2ـ5تحدي اللغة:□ منذ شهر ماي2004، أضحت الإحدى عشرة(11) لغة الرسمية للاتحاد الأوروبي بعد توسيعه عشرون (20) لغة رسمية، و يتطلب نظام عمل المؤسسات الأوروبية تغييرات عميقة في وسائل الترجمة، حيث أن الإدارة العامة للنقل اللساني و الترجمة مرتبطة بالعضوية الأوروبية و هي التي تغطي مجمل الاجتماعات لمجلس الوزراء الأوروبي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية و لجنة الأقاليم و البنك الأوروبي للاستثمار،و هذه الإدارة لها القدرة على أن توفر700 مترجم لساني يوميا، و هو ما يشكل أكبر قدرة تقنية و كمية للترجمة في العالم، و تعطينا بعض الأرقام فكرة عن أهمية اللغات المستعملة خلال الاجتماعات للنصف الثاني من العام2003، إذ تمت ترجمة 93%من الاجتماعات إلى الانجليزية، و 86%إلى الفرنسية70% إلى الألمانية ، و 53% إلى الاسبانية ، و40%إلى الهولندية، بينما غطت بقية اللغات نسبة25% ، و من جهة تكلفة الترجمة و النقل اللساني من لغة إلى لغة فإنها تصل إلى 2 يورو في السنة للفرد الأوروبي، و لكن يبدو أن هذه التكلفة سوف ترتفع إلى 2.5 يورو بعد توسيع الاتحاد.2

2ـ6 التحديات الاجتماعية و الاقتصادية و النقدية: لقد انضمت رومانيا و بلغاريا مؤخرا إلى الاتحاد الأوروبي، و هو ما جعل البعض يعتقد أن توسيع الاتحاد الأوروبي يشكل تحديا في حد ذاته، بالنسبة لبناء أوروبا الموحدة الجديدة، في وقت يشهد فيه العالم كله عملية العولمة و المنافسة الشديدة في مجال التقسيم الدولي للعمل، هناك مخاوف من صعوبة وصول دول أوروبا الشرقية غالى المستوى الأوروبي العام، و انطلاقا من هذه الاعتبارات يتعين على المفوضية الأوروبية العمل على تحقيق تنمية اكبر لجميع الدول الأعضاء، و تتعلق المجموعة الأولى من التحديات ذات الطابع الاجتماعي بكيفية تطوير النموذج الأوروبي للمجتمع في القرن الحادي و العشرين ، و كيفية معالجة التحديات الاجتماعية القائمة المتمثلة في المعدلات المرتفعة غير المقبولة للبطالة، بالإضافة إلى سياسات الاستبعاد الاجتماعي التي تنتهج إزاء فئات معينة، مما يمزق النسيج المجتمعي، و هناك قضايا المخدرات و الجريمة المنظمة و الإرهاب التي تزايدت بصورة واضحة، و أصبحت احد التحديات التي تتطلب توحيد الجهود للسيطرة عليها، مما يضع قيودا متزايدة خاصة فيما يتعلق بتطوير السياسات الاجتماعية المتعلقة بنظم التامين الاجتماعي و المعاشات، و هذا يتطلب مجموعة من الإصلاحات ، إلى جانب الحفاظ على ايجابية الأداء لضمان ثبات المعدلات المرتفعة للكفالة الاجتماعية داخل هذه المجتمعات ، ثم إن التغير في الهيكل العمري لقوة العمل يبرز تحديات يجب مواجهتها، خاصة في ظل نسبة المشاركة المتزايدة للعنصر النسائي في العمل، و فيما يخص بالتحديات ذات الطبيعة الاقتصادية، فان التقدم

---

1 - انظر كذلك:

- محمد المجذوب، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص563-564.

2 - صدام مرير الجميلي الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، نفس المصدر، ص259.

التكنولوجي سيكون له اثر عميق في كل مظاهر المجتمع، مما يتطلب جهودا إضافية لاستغلال الإمكانيات الجديدة التي يمكن أن تزيد من معدل الإنتاجية، و ما يحققه ذلك من نجاحات ملموسة في مجالات متعددة، مثل مجتمع المعلوماتية و التكنولوجيا البيئية، تم استحداث النظام النقدي الأوروبي و دخل حيز التطبيق في منتصف مارس1989، و هنا تجدر الإشارة إلى أن "وحدة النقد الأوروبية" هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة، و يتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي و التجارة الخارجية لكل دولة، و يتم تغيير الأوزان النسبية للعملات دورا كل خمس سنوات، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو25%أكثر،و يقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء، بإيداع نسبة قدرها 20%من احتياطاتها من الذهب،و كذلك 20%من أرصدتها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي،و أدى عدم تكوين سوق موحدة بين أطراف التحالف، على الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها الأطراف في سبيل الوحدة، إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلائم مع الأهداف المطروحة، لذاك اصدر البرلمان الأوروبي عام1986 الوثيقة الأوروبية الموحدة (Single European ACT) التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء، و في هذا السياق عدلت الجماعة الأوروبية من أهداف سياستها النقدية، فتم تغيير العمل على استقرار الأسعار و التوظيف الكامل و النمو الاقتصادي المستمر، خلال الستينات و السبعينات ن الى هدف التحكم في التضخم ن مع النظر إلى استقرار الأسعار كشرط ضروري لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية بما في ذلك استمرارية النمو الاقتصادي، و حاولت كل دولة عضو الوصول بمعدل التضخم فيها إلى اقل حد ممكن، مقارنة بالمعدل الألماني، لكن باتحاد الألمانيين بدأت معدلات التضخم ترتفع بشكل كبير، وارتفعت معها معدلات الفائدة، مما أدى إلى حالة من حالات الركود الشديدة، وقد يؤدي هذا الأمر إلى إحداث مشاكل نقدية بين الدول الأعضاء .1

7_2 تحدي وضع دستور:

يواجه المشروع الأوروبي أكبر أزمة في تاريخه بسبب العجز عن تمرير الدستور الأوروبي الجديد، في "يوم أوروبا" الذي اختير له التاسع(09) ماي ، ليكون موعد احتفال سنوي صدر العديد من المواقف و التصريحات أمام المجلس النيابي الأوروبي و على المستويات الوطنية، عن أوروبا و دستورها و مستقبلها، و لكن هذه التصريحات لم تتضمن طرح تصورات عملية للخروج من الأزمة ، رغم أن ضغط عامل الزمن يتزايد بوضوح ، و في يوم الاحتفال نفسه من عام 2006 صدقت استونيا على الدستور بصيغته الحالية، فبلغ عدد الدول التي وافقت عليه نهائيا15 من أصل 25 دولة عضوا، الذي ارتفع إلى 27 مع بداية2007، و لكن المفعول

1 - صدام مرير الجميلي ،الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد ،المرجع السابق، ص260-262.

2- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، نفس المصدر،ص262-263.

الدستوري لا يسري دون الموافقة بالإجماع، وقد سبق رفضه في استفتاء شعبي في كل من فرنسا و هولندا، و مع تصديق فنلندا عليه بعد استونيا أجلت سبع دول عملية التصديق، و لا ينتظر أن يرتفع الرقم المذكور قبل طرح تصورات جديدة،1 ومن المفارقات أن هذه الأزمة حول الدستور ، المرتبطة باستحالة سريان مفعوله دون الإجماع عليه، أبرزت للعيان أهمية تجاوز عقبة الإجماع ليصبح الاتحاد الأوروبي قادرا على التصرف بعد توسعته إلى 27 عضوا، بانضمام رومانيا و بلغاريا، و الدستور الجديد يتضمن تعزيز موقع المجلس النيابي، و المفوضية الأوروبي، فصلا عن تعديل نظام التصويت في مجلس الوزراء و مجلس رؤساء الحكومات إلى الغالبية المزدوجة(55 من الدول الأعضاء و 65%من السكان) في معظم القوانين الاقتصادية و المالية و الاجتماعية، فلا يبقى لنظام الإجماع سوى شؤون الدفاع و الخارجية، و أزمة الدستور تنطوي واقعيا على سلسلة من الأزمات أو سلسلة من العقبات في طري الوحدة الأوروبية، منها ما هو معروف كالموازنة بين المصلحة القومية الوطنية من جهة و المصلحة الأوروبية المشتركة من جهة أخرى، أو كالمخاوف الشعبية–المنعكسة في المجالس النيابية الوطنية أيضا– بشأن قيام سلطة مركزية أوروبية قوية على حساب السلطات الراهنة داخل حدود كل دولة على حدى، و من تلك العقبات ما لا يدور الحديث عنه إلا نادرا.

1 - http:// www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name